الإعراب
عن
قواعد الإعراب

لابن هشام الأنصاري
(٧٦١ هجرية)

تحقيق وتقديم
الدكتور علي فودة نيل
أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية
جامعة الرياض - الرياض - المملكة العربية السعودية

الناشر : عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض
ص ب : ٢٤٥٤ الرياض - المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى ١٤٠١هـ (١٩٨١)



المحتويات

مقدمة المحقق

كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب»

البـــاب الأول
في الجملة وأحكامها
وفيه أربع مسائل

الباب الثـــانى

فى الجـــار والمجرور

وفيه ايضا اربع مسائل

البـــاب الثالث
فى تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب
وهى عشرون كلمة تنقسم إلى ثمانية انواع

البـــاب الرابع

فى الإشارات إلى عبارات محررة مستوفاة

مقدمة المحقق

« الإعراب عن قواعد الإعراب » لابن هشام الأنصاري[٢] منهج فريد لم يسبق إليه[٣] في التأليف النحوي . فموضوعاته هي الجملة بأحكامها ، وشبه الجملة ، وبيان معاني واستعمالات طائفة من الكلمات التي يكثر شيوعها في الكلام ، وإيضاح أساسيات أولية في الإعراب يحتاج إليها المبتدئون . وهذا المضمون في مجموعه يختلف كل الاختلاف عن مضمون المشهور من كتب النحو.

والمُؤلَّف المذكور – على إيجازه – كان النواة الأُولى لأعظم إنتاج علمي لابن هشام هو كتاب « مغني اللبيب عن كتب الأعاريب » الذي قال في مقدمته : « . . . ومما حثّني على وضعه – يعني كتاب المغني – أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغري المسماة بـ « الإعراب عن قواعد الإعراب » حسن وقعها عند أُولي الألباب ، وسار نفعها في جماعة الطلاب . . . »[٤] .

(١) توجد دراسة مفصلة لكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » تتعلق بمحتواه ، وبتحقيق اسمه ، وبالكتب المؤلفة حوله ، وذلك في كتابي : « **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** » . تحت الطبع – من ص ١ – ٥٠ .

(٢) في رسالتي لدرجة الماجستير : « **ابن هشام في كتابه المغني** » ترجمة مطولة لابن هشام . من ص ١ : ٣٧ .

(٣) انظر « **شرح الإعراب عن قواعد الإعراب** » للكافيجي ، الورقة ٧ أ .

(٤) ابن هشام : **المغني** ١ : ٩ .

فالكتابان يلتقيان في أصل المنهج ، ولكنهما يختلفان في أمور هي :

١ ـ انفراد « المغني » بأربعة أبواب أخري غير الأبواب الأربعة المشتركة بينهما ، هي : الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها . والباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها . والباب السادس في أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها . والباب الثامن في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

٢ ـ اختلاف الكتابين في تصنيف موضوعات ما اشتركا فيه من الأبواب ، فـ « الإعراب عن قواعد الإعراب » بدأ بالجملة ، فشبه الجملة ، ثم أتي بعد ذلك بالأدوات التي صنّفها حسب عدد استعمالاتها ، فقدّم ما كان استعماله على وجه واحد ، ثم ما كان استعماله على وجهين . . . وانتهي بما كان استعماله على اثني عشر وجهاً .

أمّا «المغني » فبدأ بالأدوات وصنّفها تصنيفاً معجمياً حسب الحرف الأول ، فاستهلّ بما كان أوله الهمزة ، وانتهي بما كان أوله الياء ،ثم عقّب بالجملة ، وشبهها .

٣ ـ أن كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » كتاب مختصر ، أمّا « المغني » فهو موسوعة ضخمة في النحو ، ويدل على الفارق بينهما النظر في عدد صفحاتهما[1] ، والمقارنة بين مباحثهما المشتركة ، فكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » بالنسبة لكتاب « المغني » « . . . شذرة من عقد نحر ، أو قطرة من قطرات بحر » كما يقول ابن هشام[2] .

ومع أن « الإعراب عن قواعد الإعراب » كتاب وجيز لكنه جمع خلاصة وافية دقيقة لطائفة من مسائل النحو تشتد إليها حاجة طلاب العربية ولا توجد في صورتها هذه بكتاب آخر .

---

(١) « المغني » ٧٠٠ صفحة . (٢) « المغني » ١ : ١٠/٩ .

ولعظم شأن هذا المختصر ، أُلِّفت حوله كتب كثيرة متنوعة بلغت نحو ثلاثين كتاباً بين شروح وحواش ، ومختصرات ، وشواهد ، ومنظومات(١) .

وأهم هذه الكتب ثلاثة شروح للكتاب المذكور هي :

١ - « شرح أوثق الأسباب » تأليف أبي عبد الله عز الدين محمد بن جماعة المتوفي سنة ٨١٩ هـ .

٢ - « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب » تأليف محمد بن سليمان الكافيجي المتوفي سنة ٨٧٩ هـ - ١٤٧٤ م .

٣ - « مُوَصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب » تأليف خالد بن عبد الله الأزهري المتوفي سنة ٩٥٠ هـ - ١٤٩٩ م .

وكانت هذه الكتب في طليعة ما استفدت منه في تحقيق هذا الكتاب .

تاريخ تأليفه :

لم أطلع على نسخة من نسخ هذا الكتاب فيها تحديد زمن تأليفه ، ولكن وردت الإشارة إلى الكتاب المذكور في مصنفين لابن هشام بما يفيد أنه أُلِّفَ قبلهما . وهذان المصنفان معروف تاريخ تأليفهما .

أحدهما : هو « شرح بانت سعاد » الذي جاء في آخره أنه فرغ من تأليفه في الثامن عشر من رجب سنة ست وخمسين وسبعمائة .

ففي شرح قول كعب :

أَكْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ مَوْعُودَهَا أَوْلَوَ انَّ النُّصْحَ مَقْبُولُ(٢)

---

(١) انظر كتاب « **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** » ص ٢٦ - ٥١ .

(٢) انظر « **شرح ديوان كعب بن زهير** » ص ٧ وقد ورد البيت به برواية أخرى هي :

يَا وَيْحَهَا خُلَّةً لو أنّها صدقتْ ما وعَدتْ أوْ لَو انَّ النُّصْح مقبول

قال ابن هشام : « . . . وقد شرحت معني « لو » الشرطية في مقدمة « قواعد الإعراب » شرحاً شافياً فأغني ذلك عن ذكره هنا . . . »[١] .

الثاني : هو « المغني » فقد سبق[٢] ذكر ما جاء في مقدمته عن كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » . وكتاب « المغني » ألف في صورته الأولى بمكة المكرمة عام ٧٤٩ هـ ، ثم ضاع من المؤلف عند منصرفه إلى مصر ، فأعاد تأليفه مرة أخري بمكة المكرمة عام ٧٥٦هـ[٣] وأتمه في ذي القعدة من هذه السنة[٤] . أي أنه ألفه في السنة نفسها التي ألف فيها « شرح بانت سعاد » إلاّ أنه فرغ من هذا الشرح قبل « المغني » .

ومعني ذلك أن ابن هشام ألف « الإعراب عن قواعد الإعراب » قبل سنة ٧٤٩ هـ ، أو في هذه السنة نفسها قبل أن يؤلف « المغني » في صورته الأولى . فقد كان في إمكان الرجل أن يؤلف أكثر من كتاب في سنة واحدة كما حدث في عام ٧٥٦ هـ .

تحقيق الكتاب :

طبع هذا الكتاب عدة طبعات[٥] ، كان آخرها الطبعة المحققة لرشيد العبيدي سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م نشر دار الفكر في بيروت .

ومع تقديري للجهد الكبير الذي بذله المحقق في سبيل نشر هذا الكتاب ، وتيسير الانتفاع به ، فقد لفت نظري ما به من أخطاء كثيرة يخل بعضها بالمعني .

---

(١) ابن هشام : « **شرح بانت سعاد** » ص ٢٨ ، وانظر « **الإعراب عن قواعد الإعراب** » ص ٨٣ - ٨٧ .

(٢) انظر ص ١ .

(٣) انظر « **المغني** » ١ : ٩ .

(٤) انظر « **المغني** » ٢ : ٧٠٠ .

(٥) انظر كتاب « **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** » ص ٢١ - ٢٢ .

وفي سبيل تصحيح هذه الأخطاء اطلعت على عدد من نسخ هذا الكتاب مخطوطة ومطبوعة فاستوقفني شيء آخر أكثر أهمية ، هو وجود زيادات كثيرة عدا في الطبعة المحققة عثرت عليها في أكثر من نسخة من النسخ التي تيسر لي الاطلاع عليها . وقد اكتشفت هذه الزيادات في نحو ثلاثة وثلاثين موضعاً ، وكثير منها نصوص كاملة ، أو عبارات من بضعة أسطر ، وهذا مقدار كبير جداً إذا قيس بحجم هذا الكتاب الصغير . فدفعني ذلك إلى إعادة تحقيقه حرصاً على تقديمه لطلاب العربية في صورة صحيحة دقيقة ليس بها إخلال بشيء من محتواه على هيئته التي وقفت عليها في نسخ متعددة .

كما دفعني ذلك أيضاً إلى إفراد هذه الزيادات بقائمة مستقلة بها ، وإفراد أهم أخطاء طبعة بيروت بقائمة مستقلة أيضاً ، وذلك للوقوف على مدي الحاجة إلى إعادة تحقيق هذا الكتاب .

وقد رأيت أن أقدم لهاتين القائمتين ببيان النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق ، وذكر رموزها لتكون الإحالة إليها في هاتين القائمتين واضحة .

النسخ المعتمدة في التحقيق

١ — النسخة الأم « ر ١ »

هي نسخة بقسم مخطوطات جامعة الرياض برقم ٢١٤٠ وتقع في ٣٧ ورقة من الحجم الصغير في كل صفحة ثمانية أسطر ، وفي السطر نحو عشر كلمات ، مكتوبة بخط نسخي جميل مضبوطة كلها بالشكل ضبطاً كاملا يتخلله بعض الأخطاء . وقد جاء في نهايتها أنها كتبت في ١٠ رجب سنة ٩٧٢هـ ، ولكن ناسخها مجهول ، وهذه النسخة أقرب إلى الدقة من نسخ الكتاب الأخري التي اطلعت عليها .

ولهذا فقد كانت في طليعة النسخ التي اعتمدت عليها فيما اكتشفته

من زيادات ، كما أنها أيضاً كانت في طليعة ما استعنت به في معرفة وجه الصواب فيما اختل أو اضطرب من عبارات هذا الكتاب .

٢ ـ نسخة « ر ٢ »

هي نسخة أخرى من مخطوطات هذا الكتاب بقسم المخطوطات بجامعة الرياض برقم ١٦٠٣ . وتقع في ٢٨ ورقة من الحجم الصغير . فسطور الصفحة تتراوح بين سبعة أسطر وتسعة ، وكلمات السطر بين ست وسبع ، وقد كتبت بخط نسخي جميل ، ولكنها غير مضبوطة بالشكل . وهي لا تقل كثيراً في دقتها عن النسخة الأُولى ، إلا أنها حديثة العهد ، فقد جاء في آخرها ما يأْتي : « تم بقلم الفقير إليه عز شأْنه عبد الله بن سعيد الحلّي في اليوم الرابع عشر من رمضان المبارك سنة ألف وثلاثمائة وعشرين هجرية » .

٣ ـ نسخة « ع »

هي نسخة عز الدين بن جماعة المتوفي سنة ٨١٩هـ المزوجة بشرحه المسمي بـ « أوثق الأَسباب لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب » .

وفي آخر هذه النسخة أنها نقلت من نسخة نقلت من خط المصنف ـ أي : ابن جماعة ـ . فهي نسخة موثقة ، وهي من مخطوطات مكتبة عارف بالمدينة المنورة برقم ١٤٤ مجاميع ، ومصورتها بقسم مخطوطات جامعة الرياض برقم ١٠٣ ص ، وتقع في ٩٨ ورقة من الحجم المتوسط ، والمتن وهو كتاب : « الإعراب عن قواعد الإعراب » مميز عن الشرح بنوع المداد ، وكان هذا سبباً في أن بعض عبارات المتن لم تظهر في التصوير . وعلى نسخة جامعة الرياض المصورة كان اعتمادي في هذا التحقيق . وقد أُتيح لي عقب ذلك السفر إلى المدينة والاطلاع على نسخة عارف حكمت ومراجعة التحقيق عليها .

٤ ـ نسخة « ك »

هي نسخة محمد بن سليمان الكافيجي المتوفي سنة ٨٧٩هـ ـ ١٤٧٤م ، المزوجة بشرحه المسمي « شرح الإعراب عن قواعد الإعراب » ، وهي موجودة بقسم مخطوطات جامعة الرياض برقم ١٠٩٨ ، وعدد أوراق الشرح مع المتن ١٧٠ ورقة قياس ٢٠ في ١٤٫٥ ولم يذكر فيها تاريخ النسخ ، أو اسم الناسخ ، ولكن عليها تملك بتاريخ ١١٣٢هـ ، والمتن مميز عن الشرح بخطه الكبير .

٥ ـ نسخة « ج »

هي النسخة المطبوعة بمطبعة الجوائب بالاستانة سنة ١٢٩٩هـ . وذلك ضمن مجموع يضم « نزهة الطرف في علم الصرف » للميداني ، و « الأنموذج » للزمخشري . و « الإعراب عن قواعد الإعراب » آخر شيء في هذا المجموع ، ويقع من صفحة ١٠٨ إلى صفحة ١٢٧ .

٦ ـ نسخة « ط ث »

وهي نسخة خالد الأزهري المتوفي سنة ٩٥٠هـ ١٤٩٩م ، الممزوجة بشرحه المسمي « موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب » وهي مطبوعة بالمطبعة العثمانية المصرية بالقاهرة سنة ١٣٥٥هـ ، والشرح مع المتن بهامش إعراب ألفية ابن مالك في النحو ، المسمي « تمرين الطلاب في صناعة الإعراب » لخالد الأزهري . وهذه الطبعة تقع في ١٥٢ صفحة .

٧ ـ نسخة « ط ب »

هي طبعة بيروت الأولى المحققة لرشيد عبد الرحمن العبيدي ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م ، نشر دار الفكر في بيروت ، وهي تقع في ١٦٦ صفحة بالمقدمة ، التي شغلت ثلاثا وخمسين صفحة .

الزيادات ورأى فيها

وهذه هي الزيادات التي أشرت إليها سابقاً موثقة بذكر مصادرها ، فما كان منها كلاماً مستقلا أوردته كما هو وحده . وما كان منها عبارة غير مستقلة ، أو جزءاً من عبارة ، أوردته في سياقه مميزاً عنه ، لتسهل معرفته :

١ - « . . . ألا ترى أن نحو : (قام زيد) من قولك : (إن قام زيد قام عمرو) يسمي جملة ، ولا يسمي كلاماً ، لأنه لا يحسن السكوت عليه ؟ **وكذا القول في جملة الجواب .**

« انظر طبعة بيروت ص ٦٠ - ٦١ ، وهذا الكتاب ص٣٥ ، وانظر أيضاً « ر٢ » ق٢ ب ، و« ك » ق١٥ أ ، و« ط ث » ص ٨ ، و « ع » ق ٥ ب .

٢ - « تنبيه : إذا قلت : إن قام زيد أقوم ، ما محل أقوم ؟ . فالجواب : قيل : هو دليل الجواب ، وقيل : هو على إضمار الفاء . فعلى الأول لا محل له ، لأنه مستأنف . وعلى الثاني محله الجزم . ويظهر أثر ذلك في التابع . . »

انظر طبعة بيروت ص ٦٧ ،وهذا الكتاب ص٣٩-٤٠ . وانظر أيضاً « ر٢ » ق ٥ ، و « ط ث » ص ٢١ - ٢٢ ، و « ع » ق ١١ - ١٢ أ .

٣ - والسابعة : التابعة لجملة لها محل ، نحو : (زيد قام أبوه ، وقعد أخوه) ، فجملة : (قام أبوه) في موضع رفع ، لأنها خبر المبتدأ ، وكذا جملة : (قعد أخوه) ، لأنها معطوفة عليها .

ولو قدرت العطف على الجملة الاسمية لم يكن للمعطوفة محل ، ولو قدرت الواو واو الحال كانت الجملة في موضع نصب ، وكانت (قد) فيها مضمرة . وإذا قلت : (قال زيد : عبد الله منطلق ، وعمرو مقيم) فليس من هذا القبيل ، بل الذي محله النصب مجموع الجملتين ، لأن المجموع هو القول ، فكل منها جزء المقول ، لا مقول .

انظر طبعة بيروت ص ٦٩ ، وهذا الكتاب ص ٤٠-٤١ ، وانظر أيضاً :

« ر ٢ » ق ٦ ، و « ك » ق ٣٥ أ ـ ٣٦ أ ، و « ط ج » ص ١١٠ ، و « ط ث » ص ٢٣ ، ٢٤ ، و « ع » ق ١٢ ب مع هامشها .

٤ ـ « . . . ونحو : « لاَ يَسَّمَّعُونَ » بعد « وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ » . وليست صفة للنكرة ، **ولا حالا منها مقدّرة لوصفها** ، لفساد المعنى .

انظر طبعة بيروت ص ٧٠ ، وهذا الكتاب ص ٤٣ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٦ ب ، و « ك » ق ٣٩ أ ، و « ط ث » ص ٢٦ . و « ع » ق ١٣ أ .

٥ ـ . . . وتقول : (ما لقيته مذ يومان) فهذا كلام تضمن جملتين مستأنفتين : فعلية مقدمة ، واسمية مؤخرة . وهما في التقدير جواب سؤال مقدر . وكأنك لما قلت : ما لقيته ، قيل لك : ما أمد ذلك ؟ فقلت : أمده يومان . ومثلهما : قام القوم خلا زيدا ، وحاشا عمرا ، وعدا بكرا ، إلا أنهما فعليتان .

انظر طبعة بيروت ص ٧٠ ، وهذا الكتاب ص ٤٣ ، وانظر أيضا : « ر ٢ » ق ٦ ب ـ ٧ أ ، و « ك » ق ٣٩ أ ـ ٤٠ عدا (إلاّ أنهما فعليتان) ، و « ط ث » ص ٢٧ ـ ٢٩ ، و « ع » ق ١٣ ب ـ ١٤ أ .

٦ ـ ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة واحدة ، خلافاً لأبي علي ، **وليس منه هذه الآية ، خلافاً للزمخشري ، ذكره في سورة آل عمران .**

انظر طبعة بيروت ص ٧٤ ، وهذا الكتاب ص ٤٥ ، وانظر أيضاً « ر ٢ » ٧ أ ، و « ع » ق ١٨ ب ، و « ك » ق ٤٧ أ ، و « ط ث » ص ٣٥ .

٧ ـ الرابعة : التفسيرية ، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه ، **وليست عمدة .**

انظر طبعة بيروت ص ٧٤ ، وهذا الكتاب ص ٤٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٧ أ ، و « ك » ق ٤٩ أ ، و « ط ث » ص ٣٦ ، و « ع » ق ١٩ أ .

٨ ـ وخرج بقولي : وليست عمدة ، الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن ،

فإنها مفسرة له ، ولها محل بالاتفاق ، لأنها عمدة لا يصح الاستغناء عنها ، وهي حالّة محل المفرد .

وكون الجملة المفسرة لا محل لها هو المشهور ، وقال الشَّلَوْبِين . . . .

انظر طبعة بيروت ص ٧٦ ، وهذا الكتاب ص ٤٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق٨ ب ، و « ع » ق٢٢ . . و«ك» ق أ – ورد فيها من هذه العبارة بعضها وهو: وخرج بقولي : وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن – و « ط ث » ص ٣٨ – ٣٩ ، و « ع » ق ٢٢ .

٩ – والخامسة : الواقعة جواباً لقسم ، نحو : « إِنكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ » بعد قوله تعالى : «يَس والْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ، ونحو : إنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ» بعد « أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ » .

انظر طبعة بيروت ص ٧٨ ، وهذا الكتاب ص٤٧–٤٨ ، وانظر أيضاً :«ر٢ » ٩ ب ، و « ك » ق٥٤ ب ، و « ط ث » ص ٤٢ .

١٠ – تنبيه : يحتمل قول الفرزدق :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ ياذِئْبُ يصْطَحِبانِ

كون (لا تخونني) جواباً كقوله :

أرى مُحرِزاً عاهدتُه لَيُوَافِقَنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُه بِخَلافِ

فلا محل له . وكونه حالا من الفاعل ، أو من المفعول ، أو منهما فيكون في محل نصب .

انظر طبعة بيروت ص ٨٠ ، وهذا الكتاب ص٤٨– ٤٩ ، وانظر أيضاً : «ر٢ » ق ١٠ ، و « ط ث » ص ٤٤ – ٤٥ .

١١– « ويستثني من حروف الجر أربعة فلا تتعلق بشيء :

أحدها : الجار الزائد كالباء في « كَفَي بِاللهِ شَهِيدًا » ، و (**أحسن بزيد عند الجمهور**) .

انظر طبعة بيروت ص ٨٥ ، وهذا الكتاب ص ٥٦ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق١٢ ب ، و « ك » ٦٦ أ ، و « ط ث » ص ٥١ ، و ع » ق ٢٩ ب .

١٢- والثاني : (لعل) في لغة من يجر بها وهم عقيل ، **ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف ، وفي الأخيرة الفتح والكسر .**

انظر طبعة بيروت ص ٨٥ ، وهذا الكتاب ص ٥٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق١٢ ب ، و « ط ث » ص ٥٢ ، و « ع » ق٣١ أ .

١٣- وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما الفاعل ، في غير هذه المواضع أيضاً ، نحو : في الدار زيد .

تنبيه : جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور ثابت للظرف .

انظر طبعة بيروت ص ٩١ ، وهذا الكتاب ص ٦٢ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ١٤ ب . و « ع » ٣٩ أ . و « ط ث » ص ٥٨ .

١٤- ويسمي الزمان عوضاً ، لأنه كلما ذهبت منه مدة عوضتها مدة أخرى ، **أو لأنه يعوض ما سلف في زعمهم .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٤ ، وهذا الكتاب ص ٦٦ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق ١٦ أ ، و « ط ث » ص ٦٣ ، و « ع » ق ٣٩ ، وفيها : « **يعوض ما سلب** »

١٥- تقول : لا أفعله عَوْضُ . **فإن أضفته نصبته ، فقلت : عَوْضَ العائضين ، كما تقول : دَهْرَ الداهرين . . .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٤ ، وهذا الكتاب ص ٦٦ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق١٦ أ ، و « ط ث » ص ٦٣ ، و « ع » ق ٤٠ أ .

١٦- وتختص « إذا » هذه بالجملة الفعلية **نحو : فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ » .**

وأمّا نحوُ : « إذَا السَّمَاءُ انْشَقّتْ » فمحمول على إضمار الفعل ، مثل : « وَإن امْرَأَةٌ خَافَتْ » ، وقد تستعمل للماضي ، نحو : وَإذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إلَيْهَا » .

انظر طبعة بيروت ص ٩٥ ، وهذا الكتاب ص ٦٧ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ١٧ أ ، و « ط ث » ص ٦٧ – ٦٨ ، و « ع » ق ٤٢ مع الهامش وذلك حتى قوله : « وَإنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ » .

١٧– وتارة يقال فيها : حرف مفاجأة ، وتختص بالجملة الاسمية ، **نحو : « وَنَزَعَ يَدَهُ فَإذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ » ، وهل هي حرف ، أو ظرف مكان ، أو زمان ؟ أقوال .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٥ ، وهذا الكتاب ص ٦٧–٦٨ ، وانظر أيضاً : « ر٢ » ق ١٧ أ ، و « ط ث » ص ٦٨ – ٦٩ ، و « ع » ق ٤٣ .

١٨– إحداها : (إذ) فيقال فيها تارة : ظرف لما مضي من الزمان . **وقد تستعمل للمستقبل . نحو قوله تعالى : « فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِم » .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٦ ، وهذا الكتاب ص ٦٩ ، وانظر أيضاً : « ر٢ » ق ١٧ ب ، و « ع » ق ٤٤ ، و « ط ث » ص ٧٠ .

١٩– ويقال فيها : حرف استثناء ، **في نحو : أَنْشُدُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ . أي : ما أسألك إلاّ فعلك ، ومنه . . .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٨ ، وهذا الكتاب ص ٧١ ، وانظر أيضاً : « « ر٢ » ق ١٨ أ ، و « ط ث » ص ٧٣ .

٢٠– **ألا يُرَى أن المعني : ما كل نفس إلا عليها حافظ ؟ ولا التفات إلى إنكار الجوهري ذلك .**

انظر طبعة بيروت ص ٩٨ ـ ٩٩ ، وهذا الكتاب ص ٧١ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق١٨ أ ، و « ط ث » ص ٧٣ .

٢١– . . . وحرف إعلام إذا وقعت بعد الاستفهام ، نحو : أقام زيد ؟ وحرف وعد ، إذا وقعت بعد الطلب ، نحو : أحسن إلى فلان .

ومن مجيئها للإعلام : « فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقّاً ، قالوا : نعم » . وهذا المعنى لم ينبه عليه سيبويه ، فإنه قال : عدة وتصديق . ولم يزد على ذلك .

انظر طبعة بيروت ص ١٠٠ ، وهذا الكتاب ص ٧١– ٧٢ وانظر أيضاً : «ر٢» ق١٨ ب إلى قوله : سيبويه ، و « ط ث » ص ٧٣ أيضاً إلى قوله : سيبويه . والباقي جاء في الشرح ، و « ع » ق٤٧ بالهامش .

٢٢– . . . وتقول أعجبتني الجارية حتى كلامها ، لأن الكلام كجزئيها ، ويمتنع حتى ولدها . والضابط : ما صح استثناؤه صح دخول (حتى) عليه ، ومالا فلا .

انظر طبعة بيروت ص ١٠٤ ، وهذا الكتاب ص ٧٣ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق٢٠ أ ، و « ع » ق٥٠ ، و « ك » ق٩٦ إلى قوله حتى جزئيها ، و « ط ث » ص ٧٧ – ٧٨ .

٢٣– . . . كقوله :

حَتَّي مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وقيل : هي مع الماضي جارة ، وأنْ بعدها مضمرة . وقد مضى خلاف الزجاج ، وابن درستويه فيهن .

انظر طبعة بيروت ص ١٠٥ ، وهذا الكتاب ص ٧٤ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق٢٠ ب ، و « ع » ق٥١ ب ، و « ط ث » ص ٦٩ .

٢٤- ونافية ، في نحو : « إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا » . **وأهل العالية يعملونها عمل ليس ، نحو قول بعضهم : إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية .**

انظر طبعة بيروت ص ١١٤ ، وهذا الكتاب ص ٧٨ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق٢٢ ب ، و « ط ث » ص ٨٥ - ٨٦ ، و « ع » ق٥٧ ب .

٢٥- ومخففة من الثقيلة ، في نحو : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ » في قراءة من خفف النون . **ويقل إعمالها عمل المشددة كهذه القراءة ، ومن إهمالها .**

انظر طبعة بيروت ص ١١٤ ، وهذا الكتاب ص٧٨ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق٢٣ أ ، و « ط ث » ص ٨٦ ، و « ع » ق ٥٨ أ .

٢٦- والثالثة : أن المفتوحة الخفيفة ، فيقال فيها : حرف مصدري ينصب المضارع ، نحو : يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم ، **وهي الداخلة على الماضي في نحو أعجبني أن صمت ، لا غيرها خلافاً لابن طاهر .**

انظر طبعة بيروت ص ١١٥ ، وهذا الكتاب ص٧٩ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق٢٣ ب ، و « ط ث » ص ٢٨ ، و « ع » ق٥٩ .

٢٧- وقول بعض العلماء في قوله تعالى : « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ » : إنها مفسرة . . . وجوزه الزمخشري إن أوّل (قلت) بأمرت . وجوز مصدريتها على أن المصدر بيان للهاء ، لا بدل ، **لأن تقدير إسقاط الضمير يخلي الصلة من عائد .**

والصـواب العـكس ، **لأن البيان كالصفة ، فلا يتبع الضمير ، والعائد المقدر الحذف موجود لا معدوم** ، ولا يصح أن يبدل من (ما) ، لأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول ، **نعم يجوز إن أوّل بأمرت .**

انظر طبعة بيروت ص ١١٦ - ١١٧ ، وهذا الكتاب ص ٧٩ - ٨٠ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق٢٤ ، و « ط ث » ص ٩١ - ٩٢ و « ع » ٦١ أ - ٦٢ ب .

٢٨- . . . وأكثرهم : لا يثبت هذا القسم ، ويخرّج الآية ونحوها على حذف مفعول الفعل قبلها ، والجواب بعدها ، أي : يودّ أحدهم التّعمير لو يُعمّر ألف سنة لسرّه ذلك .

انظر طبعة بيروت ص ١٢٧ ، وهذا الكتاب ص ٨٦ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٢٧ ب إلى قوله : والجواب وكذلك « ط ث » ص ١٠٣ ، و « ع » ق ٧٢ ب .

٢٩- الرابع : أن تكون للتمني بمنزلة (ليت)، إلا أنّها لا تنصب ولا ترفع .

انظر طبعة بيروت ص ١٢٧ ، وهذا الكتاب ص ٨٧ وانظر أيضاً : في هامش « ع » ق ٧٣ أ فقد ورد به : وفي بعض النسخ بمنزلة ليت إلا أنها لا تنصب ، ولا ترفع .

٣٠- ونكرة تامة ، وذلك في ثلاثة مواضع في كل منها خلاف :

أحدها : نحو : « فَنِعِمَّا هِي » ، ونحو : « نعم ما صنعت ، أي : فنعم شيئاً هي : ونعم شيئاً شيء صنعته .

والثاني : قولهم : إني مما أن أفعل ، أي : إني مخلوق من أمر هو فعلي كذا وكذا ، وذلك على سبيل المبالغة ، مثل قوله تعالى : « خُلِقَ الإنْسانُ مِنْ عَجَلٍ » .

والثالث : قولهم في التعجب : ما أحسن زيدا ، أي شيء حسن زيدا ، وهو قول سيبويه .

انظر طبعة بيروت ص ١٤٢ ، وهذا الكتاب ص ٩٨ ، وانظر أيضاً « ر ٢ » ق ٣٢ ، و « ع » ق ٨٤ - ٨٦ ، و « ك » ق ١٥٢ ، « ع » ق ١٢٥ ب ، و « ط ث » ص ١٢٢ - ١٢٣ .

٣١- وقيل : إن (ما) في هذه حرف لا موضع لها .

انظر طبعة بيروت ص ١٤٣ ، وهذا الكتاب ص ٩٩ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٣٢ ب ، و « ج » ١٢٣ ص ، و « ط ث » ص ١٢٤ .

٣٢- . . . واختلف في لفظ (ما) التالية (بعد) كقوله :

أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ

فقيل : كافة (بعد) عن الإضافة ، وقيل : مصدرية .

انظر طبعة بيروت ص ١٤٥ ، وهذا الكتاب ص ١٠١ ، وانظر أيضاً : « ر ٢ » ق ٣٣ ب ، و « ع » ق ٨٩ ب ، و « ط ث » ص ١٢٧ - ١٢٨ .

٣٣- ومما لا ينبني عليه إعراب أن يقول : في غلام من نحو : غلام زيد .
انظر طبعة بيروت ص ١٥٥ ، وهذا الكتاب ص ١٠٧ ، وانظر أيضاً : «ر٢» ق ٣٦ ب - ٣٧ أ ، و « ط ث » ص ١٤٠ .

وإزاء هذه الزيادات الكثيرة ، الموجودة في أكثر من نسخة فإنه يغلب على ظني أن كتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » كان له إملاءان . الأول : بدون هذه الزيادات ، وربما كانت معظم النسخ التي اعتمد عليها محقق طبعة بيروت من هذا النوع ، وربما كان أيضاً من هذا النوع طبعة الجوائب بالاستانة ، فقد وجدتها خالية من كل هذه الزيادات . الثاني : وبه هذه الزيادات ، ومن هذا النوع نسختا جامعة الرياض ، ونسخة ابن جماعة ، ونسخة الكافيجي ، وكذلك نسخة خالد الأزهري . وعلى هذه النسخ كان اعتمادي - بعد الله - في تحقيق هذا الكتاب . والشيء الذي لفت نظري أن محقق طبعة بيروت قد خلت تعليقاته من الإشارة إلى شيء من هذه الزيادات - ما عدا الزيادة الأولى - مع أنه كان مما اعتمد عليه في تحقيقه نسخة خالد الأزهري الممزوجة بشرحه ، وهي النسخة التي رمز إليها بالرمز (ز) : وقال : إنها من مخطوطات مكتبة الحرم المكي ، وأنها برقم ٣٠٩ نحو . فهل كانت المخطوطة التي اطلع عليها تختلف كل هذا الاختلاف عن طبعة المطبعة العثمانيـة المصرية التي كانت مما اعتمدنا عليه في معرفة هذه الزيادات ؟

ومسألة أن يكون للكتاب الواحد أكثر من إملاء مسألة أشرت إليها في كتابي : « ابن هشام ، آثاره ومذهبه النحوي » . وذلك عند الحديث عن كتابه « الجامع الصغير » . فمخطوطة المكتبة التيمورية من هذا الكتاب ، هي أوثق نسخه ، لأنه تم نسخها عام ٧٤٩ هـ بخط تلميذ المؤلف : محمد بن علي ابن مسعود الشافعي الشهير بابن الملاح الطرابلسي ، وقوبلت وصححت على المؤلف ، ومع ذلك فيها نقص في عدد من النصوص عن الموجود في ثلاث نسخ أخري جيدة من هذا الكتاب[١] وقد ذكرت في بيان سبب هذا الاختلاف ما يأتي :

« يمكن أن يقال في تعليل هذا الاختلاف : أنه يحتمل أن يكون كتاب « الجامع الصغير » قد خضع للتنقيح والزيادة من قبل مؤلفه . وما جاء في مخطوطة التيمورية هو الكتاب في صورته الأولى .

«ثم تناول المصنف بعد ذلك كتابه بالإضافة إليه على الوجه الذي نراه في المخطوطات الثلاث الأخري . وقد عهد عن ابن هشام عودته إلى بعض مؤلفاته بالزيادة كما فعل في كتابه « المغني »[٢] .

والزيادات التي عثرت عليها في تحقيقي لكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » ليست مقصورة على ما يراد به إيضاح غامض . أو إتمام ناقص ، أو إضافة مكمّل حتي نرجعها كلها إلى تعدد الإملاء . ولكن هناك بعض زيادات تسدّ خللا في المعني أو العبارة ، وقد فات المحقق تقويم ذلك ، وهذا كما في رقم ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ من هذه الزيادات .

أخطاء في طبعة بيروت

في طبعة بيروت المحققة أخطاء كثيرة ، بعضها في الدراسة التي قدّم بها

---

(١) انظر كتابي « ابن هشام وآثاره ومذهبه النحوي » ص ٣٦٥ ــ ٣٦٩ تحت الطبع .

(٢) علي فودة : « ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي » ص ٣٧٠ تحت الطبع .

للكتاب ، وبعضها في الكتاب نفسه ، والذي يهمني في الدرجة الأُولى أن أشير إليه وأنا أُعيد تحقيق هذا الكتاب ما جاء في نصوصه من أخطاء أهمها ما يأتي :

١ ـ أمّا بعد حمد الله حق حمده ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعبده ، وعلى آله من بعده ، **هذه** فوائد جليلة .

انظر طبعة بيروت ص ٥٩ .

والصواب : **فهذه** فوائد جليلة .

انظر ص ٣١ من هذا الكتاب .

وقد جعل ابن هشام لزوم الفاء في مثل هذا التعبير دليلا على شرطية (أمّا)(١) .

٢ ـ المسألة الثانية : في الجملة التي لها محلّ من الإعراب ، وهي سبع : إحداها : الواقعة خبراً ، **موضعها** رفع في بابي المبتدأ و (إنّ) ، نحو : زيد قام أبوه ، وإن زيداً أبوه قائم . **ونصبت** في بابي (كان وكاد) .

انظر ص ٦٣ ـ ٦٤ طبعة بيروت .

والصواب : وموضعها رفع . . ونصب في بابي (كان وكاد) .

انظر ص ٣٧ من هذا الكتاب .

٣ ـ فأمّا نحو : إن قام أخوك قام عمرو ، فمحل الجزم محكوم به للفعل وحده ، لا **الجملة** بأسرها .

انظر ص ٦٧ من طبعة بيروت .

---

(١) انظر « **المغني** » ١ : ٥٦ . وقد جاء في كتاب « **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** » ـ ١٣٦/١٣٨ ـ (البحث الحمسون في حذف الفاء في جواب أمّا) معارضة للنحاة في هذه المسألة استدلالا ببعض الأحاديث . وما استدل به ابن مالك يمكن الرد عليه . كما أن تخطئة حذف الفاء في طبعة بيروت يعين عليه وجودها في نسخ أخرى ، كما يعين عليه أيضاً رأي ابن هشام ـ الذي أشرنا إليه ـ في هذه المسألة كما جاء في كتابه « **المغني** » .

والصواب : لاللجملة بأسرها .
انظر ص ٣٩ من هذا الكتاب .

٤ ـ وليست صفة للفكرة .

انظر ص ٧٠ من طبعة بيروت .
والصواب : وليست صفة للنكرة .
انظر ص ٤٣ من هذا الكتاب .

٥ ـ وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمسْي مِنَّا مُرَوَّعًا .

انظر هامش ص ٧٨ من طبعة بيروت .
والصواب : وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعًا .
انظر ص ٤٧ من هذا الكتاب .

٦ ـ المسألة الرابعة : في الجملة الخبرية التي لم يسبقها ما يطلبها لزوماً ، بعد النكرات المحضة صفات ، وبعد المعارف المحضة أحوال .
انظر ص ٨١ طبعة بيروت .
والصواب : الجمل الخبرية .
انظر ص ٥٠ من هذا الكتاب .

٧ ـ حكم الجار والمجرور بعد المعرفة كحكم الحملة الخبرية :
فهو صفة في نحو : رأيت طائراً على غصن .
وحال في قوله تعالى : « فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » . . .
ومحتمل لهما في نحو : يعجبني في أكمامه ، وهذا ثمر يانع على أغصانه ، لأن (الزهر) معرف باللام الجنسية ، فهو قريب من النكرة . . .
انظر ص ٨٨ ـ ٨٩ من طبعة بيروت .
والصواب : يعجبني الزهر في أكمامه .
انظر ص ٥٩ من هذا الكتاب .

٨ - فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إذا دَارَتْ مَيَاسِيرُ .

انظر ص ٩٦ من طبعة بيروت .

والصواب : فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ .

انظر ص ٧٠ من هذا الكتاب .

٩ - وقيل : قد تكون - يعني لولا - للاستفهام ، نحو : «لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ » و « لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ » .

قال الهروي : والظاهر في الأول للعرض ، وفي الثانية للتحضيض .

وقد علق المحقق على قوله : والظاهر في الأول ، بقوله :

كذا في جميع النسخ ، ونري أن الأصوب : الأُولى .

انظر ص ١١٠ - ١١١ من طبعة بيروت .

والصواب : قاله الهروي . والظاهر أنها في الأولى للعرض ، وفي الثانية للتحضيض .

انظر ص ٧٧ من هذا الكتاب .

١٠ - في تخريج قوله تعالى : « لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ » قال المحقق :

إنها من سورة الأنعام ، آية ٨ .

انظر ص ١١٠ طبعة بيروت .

والصواب : أن آية الأنعام التي أشار إليها في التعليق ، إنما هي :

« وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ » ، أمّا « لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ» الواردة في النص فهي في سورة « الفرقان » من الآية ٧ .

انظر ص ٧٧ من هذا الكتاب .

١١ - يُرِيدُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم » .

انظر ص ١١٥ طبعة بيروت .

والصواب : « يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم » .

انظر ص ٧٩ من هذا الكتاب .

١٢ – مررت بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ .
انظر ص ١١٨ طبعة بيروت .
والصواب : مررت بِمَنْ مُعْجِبٍ لكَ .
انظر ص ٨١ من هذا الكتاب .

١٣ – « لتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلٍّ شِيعة » .
انظر ص ١١٩ من طبعة بيروت .
والصواب : لَنَنْزِعَنَّ .
انظر ٨٢ من هذا الكتاب .

١٤ – لو كانت الشَّمسُ طالعةٌ .
انظر ص ١٢٤ من طبعة بيروت .
والصواب : لو كانت الشَّمسُ طالعةً .
انظر ص ٨٥ من هذا الكتاب .

١٥ – هو الزمخشري .
انظر هامش رقم ٧ ص ١١٦ من طبعة بيروت .

والصواب : سليم الرازي . ويؤيّد أنه ليس الزمخشري ذكره رأي الزمخشري بعد ذلك مشروطاً بتأويل : (قلت) بـ (أمرت) . انظر ص ٧٩.

١٦ – وجوزه الزمخشري **أن يكون تفسيرية** إن أوّل (قلت) بـ (أمرت) ، وجوز مصدريتهما .

انظر ص ١١٧ من طبعة بيروت .

والصواب : وجوزه الزمخشري إن أول (قلت) بـ (أمرت) ، وجوز مصدريتها .

انظر ص ٨٠ من هذا الكتاب .

١٧ ـ الثالث أن يكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ (أن) ، إلا أنّها لا تنصب ، وأكثرها وقوعاً بعد (ودّ) .

انظر ص ١٢٧ من طبعة بيروت .

والصّواب : الثالث : أن تكون حرفاً مصدرياً مرادفاً لـ (أن) ، إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوعها بعد (ودّ) .

انظر ص ٨٦ من هذا الكتاب .

١٨ ـ النوع السادس : ما يأتي على سبعة أوجه وهو : (قد) .

فأحد أوجهها السبعة أن تكون . .

الثاني : أن يكون . .

الثالث : أن يكون . . .

الرابع : أن تكون . . . .

انظر ص ١٣٠ ـ ١٣١ من طبعة بيروت .

والصواب : أن يطرد عود الضمير مؤنثاً تبعاً لقوله سابقاً : فأحد أوجهها . . . ولما جاء بعد ذلك في النص فإنه أعاد الضمير مؤنثاً في صفحة ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .

وانظر أيضاً : ص ٨٨ ـ ٨٩ من هذا الكتاب .

وقد وقع مثل هذا الاضطراب في طبعة بيروت ص ٨٦ ، ١٠٠ ـ ١٠٥ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

١٩ ـ حَلَفْتُ لهَا بالله حِلْفَةَ فاجرٍ لَنَامُوا فَمَا إنْ منْ حديثٍ وَصَال

انظر ص ١٣٣ من طبعة بيروت .

والصواب : لنَامُوا فَمَا إنْ منْ حَديثٍ وَلاَ صَالِي

انظر ص ٩٠ من هذا الكتاب .

٢٠ ـ أن « قد » للتوقع ، لأن السامع يتوقع الخبر عند سماع الْقَسَم به .

انظر ص ١٣٤ من طبعة بيروت .

والصواب : عند سماع الْمُقْسَم به .

انظر ص ٩٠ من هذا الكتاب .

٢١ ـ السابع التكثير ، قاله سيبويه في قوله :

قَدْ أَتْرُكَ الْقِرْنَ مُصفراً أَنامِلُه .

وقال الزمخشري في قوله تعالى : « قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجهِك فِي السَّمَاءِ » .

انظر ص ١٣٥ ـ ١٣٦ من طبعة بيروت .

والصواب : وقاله الزمخشري في قوله تعالى : « قَدْ نرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ » .

انظر ص ٩١ من هذا الكتاب .

٢٢ ـ صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلّما وصالٌ على الصُّدودِ يَدُومُ

انظر ص ١٤٤ من طبعة بيروت .

والصواب : وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

انظر ص ١٠٠ من هذا الكتاب .

منهج التحقيق

١ ـ كان تصحيح النص ، وتقويم ما به من خلل في طليعة ما حرصت عليه من أهداف ، وقد أعانني على ذلك ـ بعد الله ـ ما تيسر لي من نسخ جيدة للكتاب ، وشروحه . وفي أثناء ذلك اكتشفت زيادات كثيرة عما في طبعة بيروت المحققة ، ساعدتني في اكتشافها المصادر السابقة ، وقد وثقتها بالمقابلة بأكثر من نسخة حتى تم لي الكتاب في صورة آمل أن تكون أقرب شيء لما تركه المؤلف من هذا الكتاب في صورته الأخيرة .

٢ ـ شرحت غوامض الكتاب ، وكملت في الهامش ما احتاج إلى تكميل من مسائله ، وذكرت مصادر كثير من قضاياه ، وعزوت ما استبهمت نسبته

من الآراء لأصحابها معتمداً في ذلك على كتاب « المغني » الذي يعتبر بمثابة الشرح المطوّل لكتاب « الإعراب عن قواعد الإعراب » وذلك في المسائل المشتركة بينهما ، كما اعتمدت أيضاً على ما نشر من كتب « حروف المعاني » .

٣ ـ عنيت بتخريج شواهد الكتاب من القرآن ، والحديث ، والشعر ، وكذلك خرجت القراءات المستشهد بها .

٤ ـ ضبطت النص بالشكل ، وشرحت بعض مفرداته اللغوية ، وترجمت للأعلام الواردة به .

٥ ـ ذيلت الكتاب بالفهارس الحديثة تيسيراً للانتفاع به .

وبعد ، فهذا جهد متواضع في سبيل خدمة العربية ، لغة قرآننا الكريم ، ووعاء تراثنا العظيم .

والله أسألُ أن يجعله خالصاً لوجهه سبحانه ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أُنيب .

الرياض في ٣ ـ ٦ ـ ١٣٩٩ هـ .

٢٩ ـ ٤ ـ ١٩٧٩ م .

علي فودة نيل



عنـــوان الكتـــاب

(وجه الورقــــة الأولى)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

قال الشيخ الإمام العالم العامل جمال الدين
ابن هشام نفع الله المسلمين ببركته. حمد الله
حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا وعبده محمد
وآله من بعده هذه فوائد جليلة في قواعد الإعراب
تقتفي بمتأملها جادة الصواب وتطلعه في الأمد
القصير على نكت كثير من الأبواب عملتها عمل من طب
لمن حب وسميتها بالإعراب عن قواعد الإعراب ومن الله

ظهر الورقة الأولى

نستمد التوفيق والهداية الى اقوم طريق بمنه وكرمه

وتنحصر في اربعة ابواب   في الجملة

واحكامها وفيه اربع مسايل   الاولى في

شرحها : ان اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة

ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه وان الجملة اعم

من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس الا ترى ان نحو

قام زيد من قولك ان قام زيد قام عمرو يسمى جملة

ولا يسمى كلاما لانه لا يحسن السكوت عليه وكذا



وجه الورقة الثانية

المبتدأ من اسم الاستفهام لا بد أن يقترن بهمزة

الاستفهام نحو كيف أنت أصحيح أم سقيم ولا

صفة لأن ما لا توصف إذا كانت شرطية أو

استفهامية ولا بيانا لأن ما لا يوصف لا

يعطف عليه عطف البيان كالمضمرات وكثير

من المتقدمين يسمون الزائد صلة وبعضهم

يسميه مؤكدا وبعضهم يسميه لغوا لكن اجتناب

هذه العبارة في التنزيل واجب وفي هذا القدر كفاية

لمن تأمله

كتب في سلخ شهر رجب من شهور

٩٧٢

ظهر الورقة الأخيرة

الإعراب
عن
قواعد الإعراب

« بسم الله الرحمن الرحيم »

قَالَ الشَّيْخُ الإمامُ العالمُ العاملُ جَمَالُ الدِّينِ بنُ هِشَامٍ - نَفَعَ اللهُ الْمُسْلِمِينَ بِبَرَكَتِهِ - : أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ حقَّ حَمْدِه ، والصَّلاةِ والسَّلَامِ عَلَى سيِّدِنا وعبدِه ، مُحمَّدٍ وآلِهِ مِنْ بَعْدِه ؛ فَهَذِهِ فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ فِي قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ ، تَقْتَفِي ، بِمُتَأَمِّلِهَا(١) جَادَّةَ الصَّوَابِ ، وَتُطْلِعُه فِي الأَمَدِ الْقَصِيرِ عَلَى نُكَتٍ كَثِيرٍ(٢)

---

(١) في « اللسان » - قفا - : واقْتَفاه ، وتقفّاه : تبعه ومِنْه قَوْلُه تعالى : « ولا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ » - الإسراء من الآية ٣٦ - . وفي « مُوصِّل الطّلاب » ص ٤ : « تقتفي من القفو ، وهو الاتباع ، يقال : قفوت فلاناً إذ اتبعت أثره . وضمّنه معنى تسلك » .

وفي « ك » ق ٧ ب : « تقتفي لمتأملها » . وقد علق الشارح على ذلك بقوله : « تقتفي أي : تختار هذه الفوائد ، مأخوذ من قولهم : فلان اقتفى الأمر إذا اختاره . . وقد وجدت في بعض النسخ الباء في مقام اللام . ووجدنا في بعضها : (متأملها) بدون حرف جر على أنه فاعل اقتفى ، فحينئذ يكون مأخوذاً من قولهم : فلان اقتفى أثره إذا اتبعه ، ومنه قوافي الشعر ، لأن بعضها يتبع أثر بعض » .

وفي « ط ج » ص ١٨٠ : يقتفي متأملها .

(٢) وهكذا وردت أيضاً في « ر ٢ » ق ١ ، و « ط ث » ص ٥ . ولكن في « ع » ق ٣ أ و« ك » ق ٨ أ ، وفي « ط ج » ص ١٠٨ ، وكذلك « ط ب » ص ٥٩ : على نكت كثيرة من الأبواب .

مِنَ الأَبْوَابِ ، عملْتُها عمَلَ مَنْ طبَّ لِمَنْ حبَّ[1] ، وَسَمَّيْتُها بِـ : (الإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ الإِعْرَابِ) .

٢ وَمِنَ اللهِ/أَستمِدُّ التوفيقَ والهدايةَ إلى أَقومِ طريقٍ بِمنِّهِ و كرمِهِ . وَتَنْحَصِرُ في أَرْبَعَةِ أَبوابِ .

(١) هذا مثل يضرب لبيان إجادة الشيء وتحسينه ، والمراد : أنني بالغت في النصح ، فجعلت هذه الفوائد لطلبة العلم كما يجعل الطبيب الحاذق الأدوية النافعة لمحبوبه . انظر «مُوصِّل الطلاب» ص ٥ . و «تاج العروس» – طبب – . والمثل كما جاء في «مجمع الأمثال» ٢ : ٢١٥ – و «المستقصى» – ٢ : ٣٥٤ – هو «من حبَّ طبَّ» .

الباب الأول

فِي الجُمْلَةِ وأَحْكَامِهَا [1]

وفيه أَرْبَعُ مسائِل

(١) وهكذا وردت أيضاً في «ك» – ق ١١ ب – ، وفي «ط ج» ص١٠٨ وفي «ط ب» – ص ٦٠ ، وكذلك في «المغني – ٢ : ٣٧٤ – ولكن في «ر ٢» ق ١ ب» : الجمل ، وكذلك في «ط ث» ص ٧ . و «ع» ق ٤ أ .

المسـألة الأولى

في شـــرحها

اعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُفِيدَ يُسَمَّي : كلامًا وجُمْلَةً . ونَعْنِي بالمُفيدِ مَا يَحْسُنُ السّكوتُ عَلَيْهِ . وأَنَّ الجُمْلَةَ أعمُّ مِنَ الْكَلامِ ، فكلُّ كلامٍ جُمْلَةٌ ، ولَا يَنْعَكسُ . أَلَا ترى(١) أَنَّ نَحْوَ : (قام زيدُ) مِنْ قَوْلِك : (إِنْ قامَ زيْدٌ قامَ عَمْرٌ) يسمَّي جُمْلَةً(٢) ، ولا يُسَمَّي كَلامًا ؟ لأَنه لا يَحْسُن السّكوتُ عليهِ . وكَذَا الْقوْل فِي جُمْلَةِ الْجَوَابِ .

ثُمَّ الْجُمْلَةُ تُسَمَّي اسْمِيَّةً إنْ بُدِئتْ بِاسْمٍ كزَيْدُ قائمٌ ، وإنَّ زيداً قَائِمٌ ، وَهَلْ زَيدٌ قائمٌ ، وَمَا زيدٌ قائماً . وَفِعْلِيَّةً إنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ كَقَامَ زَيْدٌ ، وَهَل

(١) وهكذا وردت في « ر ٢ » ق ٢ ب و «ع» ق ٥ أ ، و«ك» ق ١٥ أ ، وفي «ط ث» ص ٨ ، و« ط ج » ص ١٠١ . ولكن في « ط ب» ص ٦ ألا يرى . ولعله تصحيف ، لأن الأول هو المشهور .

(٢) فالجملة : ما تكونت من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر ، أو ما كان بمنزلة أحدهما : كالفعل ونائب الفاعل ، وما أصله المبتدأ والخبر سواء أفاد فائدة يحسن السكوت عليها أم لم يفد ذلك . انظر « المغني » ٢ : ٣ .

قَامَ زيدٌ ، وزيداً ضرَبْتُهُ ، ويا عبدَ اللهِ . لأَنَّ التَّقْدِيرَ : ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُه ، وأَدْعُو عَبْدَ اللهِ .

وَإِذَا قِيلَ : (زيدٌ أَبُوهُ غُلَامُه مُنْطَلِقٌ) فزيدٌ : مبتدأٌ أَوَّلٌ ، وَأَبُوهُ : مُبْتَدَأٌ ثانٍ ، وَغُلامُه : مُبْتَدَأٌ ثالثٌ ، وَمُنْطَلِقٌ : خبرُ الثَّالثِ ، والثالثُ وخبرُه خبرُ الثَّانِي ، والثَّانِي وخبرُه خبرُ الأَوَّلِ .

٣ وَيُسَمَّى المَجْمُوعُ/جُمْلَةً كبرى ، وَ (غُلامُه مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةً صُغْرَى ، وَ (أَبُوهُ غُلَامُه مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةٌ كبرى بِالنِّسْبَةِ إلى (غُلَامُهُ منطلِقٌ) ، وَصُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إلى (زَيْدٌ) .

وَمِثْـلُهُ[١] « لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي »[٢] إِذْ أَصْلُهُ : لَكِنْ أَنَا هُو اللهُ رَبِّي ، وإِلَّا[٣] لَقِيلَ : لَكِنَّهُ[٤] .

---

(١) أي مثل المذكور في تعدد المبتدأ ، وتعدد الجمل . انظر « ك » ق ١٨ أ . أو في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين ، انظر « **مُوصِّل الطُّلاب** » ص ١٢ .

(٢) **الكهف** ، الآية ٣٨ .

(٣) « إلاّ » استعملت هنا بمعنى (لو) ولهذا جاء في جوابها باللام التي تقع في جواب (لو) . انظر « **شرح الكافيجي** » ق ١٨ ب .

(٤) أي : لو لم تكن (لَكِنْ) مخففة ، بل كانت مشدّدة لقيل : لكنّه ، لأنّ (لكنّ) المشددة عاملة عمل (إنّ) ، فإذا كان اسمها ضميراً وجب اتصاله بها . انظر « **مُوصِّل الطُّلاب** » ص ١٣ .

المسألة الثانية

في الْجُمَلِ(١) الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ

وهي سَبْعٌ :

إحْدَاهَا : الْوَاقِعَةُ خَبَرًا ، وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ في بَابَي : الْمُبْتَدَإ وإنّ ، نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وإنّ زيدًا أَبُوهُ قَائِمٌ . ونَصْبٌ فِي بَابَيْ كَانَ وَكَادَ . نَحْوُ : « كَانُوا يَظْلِمُونَ(٢) » ، « وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ(٣) » .

الثَّانِيَةُ ، والثَّالِثَةُ : الواقعةُ حَالًا ، والْوَاقِعَةُ مفعولًا ، ومحلُّهُما النَّصْبُ .

فالحاليَّةُ ، نحو : « وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشاءً يَبْكُونَ(٤) » . والمفعوليَّةُ تَقَعُ

---

(١) في « النسخة الأم » « ر ١ » : الجملة ، وكذلك في « ط ب » ص ٦٠ . ولكن في « ر ٢ » ق ٣ ب : الجمل ، وكذلك في « ع » ق ٧ أ ، و « ك » ق ١٩ أ ، و « ط ث » ص ١٤ ، وهكذا وردت أيضاً في « المغني » — ٢ : ٤١ . ولعل هذا هو الأنسب للسياق ، إذ يكون التقدير : وهي سبع جمل ، إحداها :

(٢) **الأعراف** ، من الآية ١٦٢ .

(٣) **البقرة** ، من الآية ٧١ .

(٤) **يوسف** ، الآية ١٦ .

فِي أَرْبَعَةِ مواضِعَ[١] : مَحْكِيَّةً بالْقَوْلِ ، نَحْوُ : « قَالَ إِنِّي عَبْـدُ اللهِ[٢] » وتَالِيَةً لِلْمَفْعُولِ الأَوَّلِ في بَابِ (ظنَّ) نَحْوُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ . وتالية لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي في بَابِ (أَعْلَمَ) نَحْوُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ ، ومُعَلَّقًا عَنْهَا الْعَامِلُ نَحْوُ : « لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى[٣] » ، « فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى »[٤] .

والرَّابِعَةُ : الْمُضَافُ إِلَيْهَا ، وَمَحَلُّهَا الجَرُّ ، نَحْوُ : « هَذَا يَوْمُ/يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ[٥] » ، « يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ[٦] » .

وَكُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذْ) (أَ) وْ[٧] (إِذَا) (أَ)[٧] وْ (حَيْثُ) أَوْ (لَمَّا) الْوُجُودِيَّةِ - عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِها[٨] - أَوْ (بَيْنَما) أَوْ (بَيْنَا) فَهِيَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ إِلَيْهَا لـ

والْخَامِسَةُ : الواقِعةُ جوابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ ، وَمَحَلُّهَا الْجَزْمُ إِذَا كَانَتْ مقرونةً بِالْفَاءِ ، أو بـ (إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ .

---

(١) وهكذا وردت في « ر٢ » ق ٥ أ ، وفي « ع » ق ٧ ب ، وفي « ك » ق ٢٣ أ - وفي « ط ث » ص ١٦ . ولكن في « ط ج » - ص ١٠٩ - و « ط ب » ص ٩٤ : في ثلاثة مواضع . وقد جاء في « شرح الكافيجي » ق ٢٣ أ ما يأتي : « اختلف (كذا) النسخ ههنا فوقع في بعضها في ثلاثة مواضع ، ووقع في بعضها في أربعة مواضع ، لكن هذا الاختلاف مبني على إثبات باب « أعلمت » وعدم إثباته في الكتاب ، لكن إثباته أو لى . . »

(٢) مريم من الآية ٣٠ .

(٣) الكهف من الآية ١٢ .

(٤) الكهف من الآية ١٩ .

(٥) المائدة ، من الآية ١١٩ .

(٦) غافر ، من الآية ١٦ .

(٧) ليست الهمزة بالأصل ، والسياق يقتضيها ، وقد وردت كذلك في « ر٢ » ق ٤ ب ، و « ك » ق ٢٧ ب ، و « ط ث » ص ١٩ ، و « ع » ق ٩ ب . .

(٨) أبو علي الفارسي ومن تابعه انظر ص ٦٨ .

فالأُولَى ، نَحْوُ : «مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ»[١] وَلِهَذَا قُرِئَ[٢] بِجَزْمِ (وَيَذَرْهُمْ) عَطْفًا على مَحَلِّ الْجُمْلَةِ .

والثَّانِيَةُ ، نَحْوُ : « وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إذا هُمْ يَقْنَطُونَ»[٣].

فَأَمَّا نَحْوُ : إنْ قَامَ (أَخُوكَ)[٤] قَامَ عَمْرو ، فَمَحَلُّ الْجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ ، لَا لِلْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا ، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ ، وَلِهَذَا تَقُولُ - إذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ مُضَارِعًا[٥] ، وأَعْمَلْتَ[٦] الأَوَّلَ - نحوُ : إنْ قَامَ ويَقْعُدَا أَخَوَاكَ قَامَ عَمْرٌو ، فَتَجْزِمُ الْمَعْطُوفَ قبلَ أَنْ تَكْمُلَ الْجُمْلَةُ[٧].

تنْبِيه : إذَا قُلْتَ : إنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ ، مَا مَحَلُّ أَقُومُ ؟

فالجَوَابُ : قِيلَ : هُوَ دَلِيلُ الْجَوَابِ ، وَقِيلَ : هُوَ عَلَى إِضْمَارِ الْفَاء . فعَلَى

---

(١) الأعراف ، من الآية ١٨٦ .

(٢) ورد في « البحر المحيط » - ٤ : ٤٣٣ - عن هذه القراءة ما يأتي : قراءة ابن مصرف ، والأعمش ، والأخوان ، وأبو عمرو - فيما ذكر أبو حاتم - بالياء والجزم ، وروي خارجة عن نافع بالنون والجزم . وخرج سكون الراء على وجهين : أحدهما : أنه سكن لتوالي الحركات ، كقراءة « ومَا يُشْعِرْكُم » - سورة الأنعام ، من الآية ١٠٩ - « ويَنْصُرْكُم » - سورة التوبة ، من الآية ١٤ - فهو مرفوع . والآخر : أنه مجزوم عطفاً على محل (فَلَا هَادِيَ له) فإنه في موضع جزم . . » وانظر أيضاً « إتحاف فضلاء البشر » ص ٢٣٣ .

(٣) الروم ، من الآية ٣٦ .

(٤) ولعل الأنسب (أخواك) ليتفق هذا مع ما مثل به بعد ذلك للمضارع مجزوماً بحذف النون بسبب عطفه على فعل الشرط و « أخواك » هو ما جاء في « ع » ق ١٠ ب .

(٥) ليظهر فيه الجزم .

(٦) على مذهب البصريين حتى يتسنى الإضمار في الثاني ويظهر الجزم .

(٧) فلولا أن الجزم محكوم به للفعل وحده للزم العطف على الجملة قبل إتمامها وهو ممتنع . انظر « مُوصِّل الطلاب » ص ٢١ .

الْأَوَّلِ لَا مَحَلَّ لَهُ ، لِأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ . وَعَلَى الثَّاني مَحَلُّهُ الْجَزْمُ . وَيَظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ/في التَّابِعِ[1] . ٥ ط

والسَّادِسَةُ : التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ ، كَالْجُمْلَةِ الْمَنْعُوتِ بِهَا ، وَمَحَلُّهَا بِحَسَبِ مَنْعُوتِهَا ، فَهِيَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ في نَحْوِ : « مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ[2] » وَنَصْبٍ فِي نَحْوِ : « واتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ »[3] ، وَجَرٍّ فِي نَحْوِ : « لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ »[4] .

والسَّابِعَةُ : التَّابِعَةُ لِجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ ، نَحْوُ : (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، وَقَعَدَ أَخُوهُ) ، فَجُمْلَةُ : (قَامَ أَبُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، لِأَنَّهَا خبرُ الْمُبْتَدَإِ ، وَكَذَلِكَ جُمْلَةُ : (قَعَدَ أَخُوهُ) ، لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا . وَلَوْ قَدَّرْتَ الْعَطْفَ عَلَى الْجُمْلَةِ

---

(١) في المغني — ٢ : ٤٢٢/٤٢٣ — والفاء المقدرة كالموجودة كقوله :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا .

ومنه عند المبرد نحو : إن قمت أقوم ، وقول زهير :

وإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ : لا غَائِبٌ مَالِي ولا حَرَمُ

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه . والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير ، فيكون دليل الجواب لا عينه ، وحينئذ فلا يجزم ما يعطف عليه .

وفي موطن آخر بـ « المغني » — ٢ : ٣٨٥ — قال : « الثالث » من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا ؟

وله أمثلة ، أحدها : أقوم من نحو قولك : إن قام زيد أقوم . وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم ، وأن الأصل : أقوم إن قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل هذا كون الشرط ماضياً » .

(٢) البقرة ، من الآية ٢٥٤ .

(٣) البقرة ، من الآية ٢٨١ .

(٤) آل عمران ، من الآية ٩ .

الاسْمِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ مَحَلٌّ ، وَلوْ قَدَّرْتَ الْوَاوَ وَاوَ الْحَالِ كَانَتْ الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَكَانَتْ (قَدْ) فِيهَا مُضْمَرَةً .

وَإِذَا قُلْتَ : (قَالَ زَيْدٌ : عَبْدُ اللهِ مُنْطَلِقٌ ، وَعَمرٌو مُقِيمٌ) فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، بَلْ الَّذِي مَحلُّهُ النَّصْبُ مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ ، لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الْمَقُولُ فكلٌّ مِنْهُما جُزْءُ الْمَقُولِ ، لاَ مَقولٌ .

المسألة الثالثة

فِي بَيَانِ الْجُمَلِ(١) الَّتِي لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ

وَهِيَ أَيْضًا سَبْعٌ :

إِحْدَاهَا : الْمُبْتَدَأَةُ(٢) ، وَتُسَمَّى الْمُسْتَأْنَفَةَ أيضاً ، نَحْوُ : « إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ »(٣) ، وَنَحْوُ : « إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا »(٤) بَعْدَ « وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ » .

---

(١) في النسخة الأم : « ر أ » الجملة ، وكذلك « ط ب » ص ٦٩ . ولكن في «ر٢» ق ٦ ب : الجمل ، وكذلك في « ع » ق ١٢ ب ، و « ك » ق ٣٦ ب ، وفي « ط ج » ص ١١٠ ، وفي « ط ث » ص ٢٥ . وهكذا وردت أيضاً في « المغنى » ٢ : ٣٨٢ . ولعل هذا هو الأنسب للسياق ، إذ يكون التقدير : وهي أيضاً سبع جمل ، إحداها : .....

(٢) في « ر ٢ » ق ٦ ب — : الابتدائية ، وكذلك في « ع » ق ١٢ ب ، و « ك » ق ٣٦ ب ، وفي « ط ج » — ص ١١٠ ، وفي « ط ث » « ص ٢٥ » وكذلك في « المغني » ٢ : ٣٨٢ .

(٣) الكوثر ، الآية الأولى .

(٤) يونس من الآية ٦٥ .

وَلَيْسَتْ مَحْكِيَّةً بالقول/، لِفَسَادِ الْمَعْنَى[١] ، وَنَحْوُ : « لَا يَسَّمَّعُونَ[٢] » بَعْدَ « وَحِفْظًا مِنْ كلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ »[٢] . وَلَيْسَتْ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ وَلَا حَالًا مِنْهَا مُقَدَّرَةً لِوَصْفِهَا ، لِفَسَادِ الْمَعْنَى[٣] .

وَتَقُولُ : (مَا لَقِيته مُذْ يَوْمَانِ) فَهَذَا كَلَامٌ تَضَمَّنَ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ : فعْلِيَّةٌ مُقَدَّمَةٌ ، واسمِيَّةٌ مُؤَخَّرَةٌ ، وَهي فِي التَّقْدِيرِ جَوَابُ سُؤالٍ مُقَدَّرٍ ، وَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : مَا لَقِيتُه ، قِيلَ لَك : مَا أَمَدُ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ أَمَدُهُ يَوْمَانِ .

وَمِثْلُهُمَا : قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا ، وَحَاشَا عَمْرًا ، وَعَدَا بَكْرًا . إِلَّا أَنَّهُمَا[٤] فعْلِيَّتَانِ[٥] .

ومن مِثْلِهِمَا قَوْلُهُ[٦] :

فَمَا زَالتْ القتلى تَمُجُّ دِمَاؤُهَــا ... بِدِجْلةَ ، حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

---

(١) إذ لو قالوا : «إنَّ العِزَّةَ لله جَمِيعًا» لم يحزنه ، فينبغي للقارىء أن يقف على «قَوْلهم» ، ويبتدىء : «إنَّ العزَّةَ لله جَميعاً» . فإنْ وصل وقصد بذلك تحريف المعنى أثم . انظر «مُوصِّل الطُّلاب» — ص ٢٦ . وقد جاء في « المغني » : ٢ : ٣٨٤ أن السخاوي ذهب في كتابه « جمال القراء » إلى أن الوقف على « قولهم » واجب ، وعقب على ذلك بقوله : «والصواب أنّه ليس في جميع القرآن وقف واجب . وقد علق الأمير في حاشيته — ٢ : ٤٧ — بقوله : يمكن الجمع بأن المنفي الوجوب الشرعي ومراد السخاوي الصناعي » .

(٢) الصافات ، من الآية ٧،٨ .

(٣) فساد المعنى على تقدير جملة « لا يَسَّمَّعُونَ » صفة سببه أنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمّع ، وعلى تقدير : جعلها حالا مقدرة سببه أن الشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه . انظر « المغني » ٢ : ٣٨٣/٣٨٤ .

(٤) أي : جملة المستثنى منه وجملة المستثنى في الأمثلة الثلاثة : قام القوم خلا زيداً ، وقام القوم حاشا عمرا ، وقام القوم عدا بكرا .

(٥) جملة المستثنى في الأمثلة المذكورة تكون مستأنفة عند من يرى أنه لا محل لها . أما من يجعلها في موضع نصب على الحال فلا . انظر « المغني » ٢ : ٣٨٦ و « مُوصِّل الطلاب » ص ٢٩ .

(٦) هو جرير بن عطية الخطفي . انظر ديوانه ١ : ١٤٣ والرواية به : ومَا زالَتْ القَتْلى تَمُورُ دِمَاؤُها . .

وانظر أيضاً « المغني » ١ : ١٢٨ ، وشرح شواهد المغني ١ : ٣٧٧ و « الخزانة » ٤ : ١٤٢ . وفي « الأزهية » ٢٢٥ : فما زالت القتلى تمجُّ دِمَاؤُهم .

وَعَنِ الزَّجَّاجِ[(١)] ، وابنِ دُرُسْتَوَيْهِ[(٢)] : أَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (حَتَّى) ، الابْتِدَائِيَّةِ في مَوْضِعِ جَرٍّ بـ (حتَّى) . وَخَالَفَهُمَا الْجُمْهُورُ ، لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لا تُعَلَّق عَنِ الْعَمَلِ[(٣)] ، وَلِوُجُوبِ كَسْرِ (إنَّ) فِي نَحْوِ : (مَرِضَ زَيْدٌ حتَّى إنَّهُم لَا يَرْجُونَهُ) ، وَإِذَا دَخَلَ الْجَارُّ عَلَى (إنَّ) فُتِحَتْ هَمْزَتُهَا ، نَحْوُ : « ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ »[(٤)] .

الثَّانِيَةُ : الواقِعَةُ صِلَةً لاسْمٍ ، نَحْوُ : جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ . أَوْ لِحَرْفٍ نَحْوُ : عَجِبْت مما قُمتَ ، أَيْ : مِنْ قِيَامِكَ ./فَـ (مَا) وَ (قُمْت) فِي مَوْضِعِ جرٍّ بِـ (مِنْ) ، وأَمَّا (قُمْتَ) وَحْدَهَا فَلَا مَحَلَّ لَهَا[(٥)] .

الثَّالِثَةُ : الْمُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ للتَّسْدِيدِ[(٦)] ، أَوْ للتَّبْيِينِ ، نحو : « فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ . . . الآية »[(٧)] ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : « إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ » جَوَابُ « لَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ » ، وَمَا بَيْنَهما اعتراضٌ لا مَحَلَّ لَهُ ، وَفِي أَثْنَاءِ هذا الاعْتِرَاضِ اعْتِرَاضٌ آخَرُ ، وَهُوَ « لَوْ تَعْلَمُونَ » ،

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيِّ بن سهل المعروف بالزجّاج لأنه كان في حداثته يخرط الزّجاج توفي سنة ٣١١ هـ . انظر « إنباه الرواة » ١ : ١٥٩ / ١٦٦ ، « بغية الوعاة » ١ : ٤١١/٤١٣ و « معجم الأدباء » ١ : ١٣٠/١٥١ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن دَرَستويه المتوفي ٣٤٧ هـ .

انظر « بغية الوعاة » ٢ : ٣٦ . وقد ضبطه ابن ماكولا بفتح الدال والراء والواو ، وضبطه السمعاني بضم الدال والراء ، وسكون السين ، وضم التاء وسكون الواو وفتح الياء . انظر « إنباه الرواة » ٢ : ١١٣/١١٤ و « تاريخ بغداد » ٩ : ٤٢٨/٤٢٩ .

(٣) فهي لا تدخل إلاّ على مفرد ، أو على جملة مؤولة بالمفرد في محل جر .

(٤) لقمان ، من الآية ٣٠ .

(٥) لأنّها صلة لـ (ما) .

(٦) أيْ : التقوية .

(٧) الآيات هي : « فَلا أُقسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ، وإنّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعلَمُون عَظِيمٌ ، إنّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ » . الواقعة ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

فإنه مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ والصِّفَةِ[١] ، وَهُمَا : « لَقَسَمٌ » و « عَظِيمٌ » .

وَيَجُوزُ الْاعْتِرَاض بِأَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ[٢] ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ[٣] ، وَلَيْسَ مِنْهُ هَذِهِ الْآيَةُ ، خِلَافًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ . ذَكَرَ (هُ)[٤] فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ[٥] .

---

(١) ذكر ابن هشام في كتابه « المغني » ٢ : ٣٩٣/٣٨٦ – سبعة عشر نوعاً من الاعتراض منها الاعتراض بين الموصوف وصفته الذي اقتصر عليه هنا – وقد اهتم ابن جني في كتابه « الخصائص » بموضوع الاعتراض فعقد له به باباً مطولا ١ : ٣٤١/٣٣٥ – أكبر الظن أنه كان في طليعة ما اعتمد عليه ابن هشام فيما كتبه بـ « المغني » عن هذا الموضوع فبين المؤلفين اتفاق في كثير من المسائل والشواهد .

(٢) استشهد ابن هشام في « المغني » ٢ : ٣٩٣ – للاعتراض بأكثر من جملة ببضع آيات منها قوله تعالى : « ربِّ إنِّي وضعتُهَا أنثَى ، واللهُ أعلَمُ بِمَا وضعَتْ ، ولَيْسَ الذَّكَرُ كالأنثَى ، وإنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَم » آل عمران الآية ٣٦ – وقد علق على ذلك بقوله : « إذ الجملتان المصدرتان بـ « إنِّي » من قولها عليها السلام ، وما بينهما اعتراض . وقد بيّن عقب ذلك أنه قد يأتي الاعتراض بأكثر من جملتين ، انظر « المغني » ٢ : ٣٩٤ .

(٣) هو أبو علي الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧ هـ . انظر « إنباه الرواة » ١ : ٢٧٥/٢٧٣ ، و « معجم الأدباء » ٧ : ٢٦١/٢٣٢ و « تاريخ بغداد » ٧ : ٢٧٦/٢٧٥ ، و « شذرات الذهب » ٣ : ٨٩/٨٨ و « بغية الوعاة » ١ : ٤٩٨/٤٩٦ .

(٤) ساقطة من الأصل ، والسياق يقتضيها .

(٥) في تفسير قوله تعالى: «قَالَتْ ربِّي إنِّي وضعتُهَا أنثَى واللهُ أعلَمُ بِمَا وضعَتْ ، ولَيْسَ الذَّكَرُ كالأنثَى ، وإنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَم » آل عمران الآية ٣٦ – قال الزمخشري : فإن قلت : علام عُطِف قوله « وإنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَم » ؟ قلت : هو عَطْفٌ على «إنِّي وضعتُهَا أنثَى » ، وما بينهما جملتان معترضتان ، كقوله تعالى : « وإنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُون عَظِيمٌ » انظر « الكشاف » ١ : ٤٢٦/٤٢٥ . وقد ذكر الأزهري في كتابه « مُوصّل الطلاب » – ص ٣٥ – رد ابن هشام على الزمخشري بأن الذي في « آل عمران » اعتراضان لا اعتراض واحد بجملتين . ثم قال : وقد يدفع بأن الزمخشري إنما قصد تشبيه الآية بالآية في عدد الجمل المعترض بها ، لا في عدد الاعتراض بدليل قوله في تفسير سورة الواقعة : « إنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُون عَظِيمٌ » اعتراض بين القسم وجوابه ، وقوله : « لَوْ تَعْلَمُون » ، اعتراض بين الموصوف والصفة ، انظر « الكشاف » ٤ : ٥٩/٥٨ .

- الرَّابِعَةُ : التَّفْسِيرِيَّةُ ، وَهِيَ الْكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيه ، وَلَيْسَتْ عُمْدَةً ، نَحْوُ : « وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم »[١] ، فَجُمْلَةُ الْاسْتِفْهَامِ مُفَسِّرَةٌ لِـ « النَّجْوَى » ، وقِيلَ : بَدَلٌ مِنْهَا .

وَنَحْوُ : « مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ والضَّرَّاءُ »[٢] ، فإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِـ « مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا » ، وَقِيلَ : حَالٌ مِنَ « الَّذِينَ » . انْتَهَي .

وَنَحْوُ : « كَمَثَلِ آدَمَ خَلقَهُ مِنْ تُرَابٍ . . . الآية »[٣] ، فَجُمْلَةُ خَلَقَهُ » تَفْسِيرٌ لِلْمَثَلِ .

٨ وَنَحْوُ : « تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِه »[٤] بَعْدَ : « هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى/تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ »[٥] ، وقيل : مُسْتَأْنَفَةٌ بِمَعْنَي : آمِنُوا ، بِدَلِيلِ « يَغْفِرْ لَكُمْ » بالجزم . وَعَلَى الأَوَّلِ هُوَ[٦] جَوَابٌ لاسْتِفْهَامٍ ، وَصَحَّ ذَلِكَ تَنْزِيلًا لِسَبَبِ السَّبَبِ وَهُوَ الدَّلَالَةُ ، مَنْزِلَةَ السَّبَبِ وَهُوَ الْامْتِثَالُ ، إِذْ الدَّلَالَةُ سَبَبُ الْامْتِثَالِ

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : وَلَيْسَتْ عُمْدَةً ، الجُمْلَةُ المُخْبَرُ بِهَا عَنِ ضَمِيرِ الشَّأْنِ ، فَإِنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لَهُ ، وَلَهَا مَحَلٌّ بِالاتِّفَاقِ ، لأَنَّهَا عُمْدَةٌ ، لَا يَصِحُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا ، وَهِيَ حَالَةٌ محلَّ الْمُفْرَدِ .

وَكَوْنُ الْجُمْلَةِ الْمُفَسِّرَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا هُوَ الْمَشْهُورُ ، وقال الشَّلَوْبِينُ[٧] :

---

(١) الأنبياء ، من الآية ٣ .

(٢) البقرة ، من الآية ٢١٤ « مَثَلُ الَّذِين خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ البَأْسَاءُ والضَّراءُ » .

(٣) آل عمران ، من الآية ٥٩ .

(٤) الصف ، من الآية ١١ .

(٥) الصف ، من الآية ١٠ .

(٦) في الأصل : (وهو) بزيادة (واو) ، وأراها تصحيفاً .

(٧) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الأندلسي الإشبيلي النحوي ، أحد من انتهت إليه العربية في زمانه ، كان بحراً فيها لا يجاري : توفي سنة ٦٤٥ هـ . و « الشَّلَوْبِينُ » بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر . انظر : « العبر في خبر من غبر » ٥ : ١٨٦/١٨٧ و « وفيات الأعيان » ١ : ٣٢٨ ، و « بغية الوعاة » — ٢٠ : ٢٢٤/٢٢٥ — ، و « إنباه الرواة » ٢ : ٣٣٢/٣٣٥ .

التَّحْقِيقُ أَنَّ الْجُمْلَةَ المفسِّرَةَ بِحَسَبَ ما تُفَسِّرُهُ . فَإِنْ كَانَ لَهُ مَحَلٌّ فَهِيَ كَذَلِكَ ، وإِلَّا فَلَا .

فَالثَّانِي : نَحْوُ : ضَرَبْتُهُ مِنْ نَحْوِ : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ . التَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُ زَيدًا ضَرَبْتُهُ . فَلا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ المقدَّرَةِ ، لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ ، فَكَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا .

والْأَوَّلُ : نَحْوُ : « إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ »(١) ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ ، فـ « خَلَقْنَاهُ » المذكورَةُ مفسِّرَةٌ لِخَلَقْنَا الْمُقَدَّرَةِ ، وَتِلْكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، لِأَنَّهَا خَبَرٌ لإِنَّ ، فَكَذَلِكَ الْمَذْكُورَةُ .

وَمِنْ ذَلِكَ : زَيْدٌ/الْخُبْزَ يَأْكُلُهُ ، فَيَأْكُلُهُ في مَوْضِعِ رَفْعٍ ، لِأَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِلْجُمْلَةِ الْمَحْذُوفَةِ ، وَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الخَبَرِيَّةِ . وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُهم(٢) بِقَوْلِ الشَّاعِرِ(٣) :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُرَوَّعَا

فَظَهَرَ الجَزْمُ فِي الْفِعْلِ الْمُفَسِّرِ لِلْفِعْلِ المَحْذُوفِ(٤) .

والخَامِسَةُ : الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِقَسَمٍ ، نَحْوُ : « إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ »(٥)

---

(١) القمر ، الآية ٤٩ .

(٢) هو الشَّلَوْبِين ، انظر « المغني » ٢ : ٤٠٣ .

(٣) روي البيت في « شرح شواهد المغني » – ٢ : ٨٢٩ – هكذا :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهو آمن ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنّا مُفَزَّعَا

وقد نسب في حاشية « شرح الشواهد » إلى هشام المرّي . راجع « الإنصاف » ٢ : ٦١٩ هـ و « الخزانة » ٣ : ٦٤٠ .

(٤) ظهور الجزم في الفعل دليل على أنه تفسير فعل بفعل لا جملة بجملة ، وما استدل به مما فيه تفسير جملة فهو من أساليب الاشتغال ، وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل بها التفسير ، انظر « مُوصل الطّلاب » ص ٤١ .

(٥) يس ، الآية ٣ .

بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « يَس ، وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ »(١) ، وَنَحْوُ : « إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ »(٢) بعد « أَمْ لَكُمْ أَيْمَانٌ عَلَيْنَا بَالِغَةٌ »(٢) . قِيلَ : وَمِنْ هُنا قال ثَعْلَبٌ(٣) : لَا يَجُوزُ : زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ ، لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُخْبَرَ بِهَا لَهَا مَحَلٌّ ، وَجَوَابُ الْقسمِ لا مَحَلَّ لَهُ .

وَرُدَّ بِقَوْلِهِ تعالى : « والَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ »(٤) . والْجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ : أَنَّ التَّقْدِيرَ : والذِين آمنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُقْسِمُ بِاللهِ لَنُبَوِّئَنَّهُمَ ، وكذا التَّقْدِيرُ فيما أَشْبَهَ ذَلك ، فالْخَبَرُ مَجْمُوعُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرَة ، وَجُمْلَةِ الْجَوَابِ الْمَذْكُورَةِ ، لَا مُجَرَّدُ الْجَوَابِ .

تنبيه : يَحْتَمِلُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ(٥) :

١٠ تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

كَوْنَ (لَا تَخُونُنِي) جَوَابًا كَقَوْلِهِ(٦) :

أَرَى مُحرِزًا عَاهَدْتُه لَيُوَافِقَنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُه بِخِلَافِ

---

(١) يس ، الآية ١ ، ٢ .

(٢) القلم ، الآية ٣٩ .

(٣) هو أبو أبو العباس أحمد بن يحي بن يسار الشيباني ولاء المتوفي ٢٩١هـ انظر « إنباه الرواة » ١ : ١٥١/١٣٨ و « بغية الوعاة » ١ : ٣٩٨/٣٩٦ .

(٤) العنكبوت ، من الآية ٥٨ .

(٥) انظر ديوانه — ٢ : ٣٢٩ —

والرواية به : تَعَشَّ فَإِنْ واثَقْتَنِي . . وكتاب سيبويه ١ : ٤٠٤ — والرواية به :

تَعَال فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْل مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

« والأمالي » لابن الشجري ٢ : ٣١١ . و « شرح شواهد المغني » ٢ : ٨٢٩ .

(٦) في « مُوصل الطلاب » — ص ٤٤ — أنه الفرزدق أيضاً ، ولم أجده بديوانه .

فلَا مَحَلَّ لَهُ . وَكَوْنَهُ حالًا مِنَ الْفَاعِلِ ، أَوْ مِنَ الْمَفْعُولِ ، أَوْ مِنْهُمَا ، فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ .

السَّادِسَةُ : الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ ، كَجَوَابِ (إِذَا) وَ (لَوْ) و (لَوْلَا) . أَوْ جَازِمٍ وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ ، وَلَا بِـ (إِذَا) نَحْوُ : إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ .

السَّابِعَةُ : التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرٌو ، إِذَا لَمْ تُقَدِّرِ الْوَاوَ لِلْحَالِ .

المسـألة الرابعـة

— (الجُمَلُ)[١] الخبريَّةُ الَّتِي لم يسبقْها ما يطلبُها لُزُومًا ، إنْ وَقَعَتْ بَعْـدَ النَّكرات الْمَحْضَة فَصِفَاتٌ ، أَوْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ فَأَحْوَالٌ . أَوْ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضة مِنْهُمَا فَمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا[٢] .

مثَالُ الْوَاقعَة صِفَةً : « حَتَّي تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كتَابًا نَقْرَؤُهُ »[٣] .
فَجُمْلَةُ : « نَقْرَؤُهُ » صِفَةٌ لـ « كِتَابًا » ، لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ مَحْضَةٌ . وَقَدْ مَضَتْ أَمْثِلَةٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ .

وَمثَالُ الْوَاقعَة حَالًا : « وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ »[٤] .
فَجُمْلَةُ : « تَسْتَكْثِرُ » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي « تَمْنُن » الْمُقَدَّرِ بِأَنْتَ ، لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفُ ، بَلْ هِيَ أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ .

---

(١) في الأصل : « را » : الجملة ، وكذلك « ك » ق ٥٨ ب ، و « ط ج » – ص ١١٢ ، « ط ٨١ . ولكن في « ر ٢ » ق ١١ أ ، : الجمل ، وكذلك في « ع » ق ٢٦ أ ، و « ط ث » ص ٤٦ ، وهذا ما ورد في « المغني » ٢ : ٤٢٨ . ولعل هذا هو الأنسب لقوله بعد ذلك : « إن وقعت بعد النكرات المحضة فصفات ، أو بعد المعارف المحضة فأحوال . . » والعبارة النحوية المشهورة في ذلك هي : « الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال » .

(٢) في الأصل : (فمحتملهما) وهو تصحيف .

(٣) الإسراء ، من الآية ٩٣ .

(٤) المدثر ، الآية ٦ .

وَمِثَالُ الْمُحْتَمِلةِ لِلْوَجْهَيْنِ بَعْدَ النَّكِرَة نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي ، فإِنْ شِئْتَ قدَّرْتَ (يُصَلِّي) صِفَةً ثَانِيَةً لِـ (رَجُلٍ) ، لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ حالًا مِنْهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ قَرُبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ .

ومِثالُ الْمُحْتَمِلةِ (لَهُمَا)[1] بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : « كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا »[2] (فإِنَّ)[3] الْمُرَادَ بِالْحِمَارِ الجِنْسُ ، وَذُو التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيِّ يَقْرُبُ مِنَ النَّكِرَةِ ، فَتَحْتَمِلُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : « يَحْمِلُ أَسْفَارًا » وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا : الْحَالِيَّةُ لِأَنَّ « الْحِمَارِ » بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ ، والثَّانِي : الصِّفةُ ، لِأَنَّهُ كَالنَّكِرَةِ فِي الْمَعْنَى .

---

(١) ساقطة من الأصل . والسّياق يقتضيها ، وقد وردت هكذا في « ع » ق ٢٨ .

(٢) الجمعة ، من الآية ٥ .

(٣) ساقطة من الأصل ، وهي في « ك » ق ٦١ ب ، و (ج) ص ١١٢ .

الباب الثاني

فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ

وَفِيهِ أَيْضًا أَربعُ مَسَائِل



المسألة الأولى

إِحْدَاهَا : أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الجَارِّ بِفِعْلٍ ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاه(١) . وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ (تَعَالَى)(٢) : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ »(٣) ؛ وَقَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ(٤) :

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْـوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَا

وَإِنْ عَلَّقْتَ الْأَوَّلَ بِـ (الْمُبيَضُّ) ، أَوْ جَعَلْتَهُ حَالًا مُتَعَلِّقًا/بِـ (كَائِنًا) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ . ١٢

---

(١) من مصدر أو صفة ، أو نحوهما ، انظر « مُوصِّل الطّلاب » ص ٤٩ ، وانظر أيضاً « المغني » ٢ : ٤٣٦/٤٣٣ .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) الفاتحة ، من الآية ٧ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفي سنة ٣٢١هـ ، انظر « إنباه الرواة » ٣ : ١٠٠/٩٢ ، و « معجم الأدباء » ١٨ : ١٤٣/١٢٧ و « بغية الوعاة » ١ : ٨٢/٧٦ . والبيت من مقصورته المشهورة التي تبلغ ٢٥٣ بيتاً ، وقد بلغت شروحها ٣٥ شرحاً ، انظر « شرح مقصورة ابن دريد » للتبريزي ص (ك) ومطلع هذه القصيدة :

إمّا تَري رأسِيَ حاكَى لَوْنُه طُرَّةَ صُبْحٍ تحتَ أذيالِ الدُّجَى
واشتَعَلَ المُبْيَضُّ في مُسْودِّهِ . . .

وَيُسْتَثْنَي مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أربعةٌ فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ :

أَحَدُهَا : الْجَارُّ الزَّائِدُ كَالْبَاء فِي « كَفَي بِاللهِ شَهِيدًا »[١] ، و (أَحْسِنْ بِزَيْدٍ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَ « مَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ »[٢] . وَكَـ (مِنْ) فِي « مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ »[٣] و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ »[٤] .

وَالثَّانِي : (لَعلَّ) فِي لُغَة مَنْ يَجُرُّ بِهَا وَهُمْ عُقَيْلٌ ، وَلَهُمْ فِي لَامِهَا الْأُولَى الْإِثْبَاتُ وَالْحَذْفُ ، وَفِي الْأَخِيرَةِ الْفَتْحُ والْكَسْرُ .

قَالَ شَاعِرُهُمْ[٥] :

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ منكَ قَرِيبُ

---

(١) الرعد ، من الآية ٤٣ والإسراء من الآية ٩٦ وفي الآيتين : « قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وبَيْنَكُمْ » .

(٢) الأنعام ، من الآية ١٣٢ ، و هود ، من الآية ١٢٣ ، و النمل ، من الآية ٩٣ .

(٣) الأعراف ، من الآية ٥٩ .

(٤) فاطر من الآية ٣ . وقد علل ابن هشام في كتابه « المغني » - ٢ : ٤٤ - لعدم حاجة الحرف الزائد للتعلق بقوله :

« وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي ، والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر . والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيداً ، ولم يدخل للربط » .

(٥) شاعرُ عُقَيْلٍ ، وهو كَعْبُ بْنُ سَعْدٍ الْغَنَوِيُّ شاعر إسلامي ، والبيت بتمامه هو :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وهو من قصيدة طويلة « الاصمعيات » - ص ٩٣/٩٩ - بلغت أربعة وعشرين بيتا ، ورواية البيت بالأصمعيات هي :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبَا الْمِغْوارِ منكَ قَرِيبُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه . وعلق المحققان على ذلك بأن هذه هي روايته في أكثر المصادر ، وأن بعضهم رواه :

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوارِ

وانظر : « شرح شواهد المغني » - ٢ : ٦٩١ - ، و « العيني » ٣ : ٢٤٧ ، و « الخزانة » ٤ : ٣٧٠ ، « الأمالي » لأبي علي القالي ٢ : ١٤٧/١٥١ ، والرواية به :

فقلت ادْعُ أُخْرى وارْفَعِ الصَّوْتَ دعْوةً لَعَلَّ أَبَا الْمِغْوارِ مِنْك قَرِيبٌ

وَالثَّالِثُ : (لَوْلَا) فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ[1] : لوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ . فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) فِي ذَلِكَ جَارَّةٌ ، وَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ . وَالأَكْثَرُ

---

(١) هو يَزِيدُ بنُ الحَكَم ،قال المبرد : إن النحاة أخذوا ذلك القول منشعريزيد بن الحكم فلا يكون مقبولاً ، لأنه كان لحانا في شعره . انظر « شرح الكافيجي » ق ٦٧ أ . وقد عقب هذا الشارح على ذلك بقوله : « اتفاق النحاه على صحة رواية : لولاك ، دليل في الجملة على صحة لولاه وقد وقع في شعر غيره » .

وبيت يزيد بن الحكم الذي سبقت الإشارة هو :

وكمْ موْطِنٍ لوْلا ى طحْتَ كما هَوى بأجرامِه من قُلّة النَّيقِ مُنْهَوِي

انظر **الكتاب** ١ : ٣٨٨ ، و **الخصائص** ٢ : ٢٥٩ ، **وأمالي الشجري** ٢ : ٢١٢ ، **والخزانة** ٢ : ٤٣ . **وشرح أبيات مغني** للبيت ٥ : ١٨١ . أما ما ورد في شعر غيره من هذا الاستعمال فهو : قول الراجز :

لوْلا كما لخرَجتْ نَفْسا كما

انظر « **رصف المباني في شرح حروف المعاني** » ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

وقول الآخر :

لوْلا كِ فِي ذا العام لمْ أحْجُجِ ، وقد نسب للعرْجي أو لعمر بن أبي ربيعة — **معجم الشواهد** ٧٩ — وهناك بعض شواهد أخرى انظر « **الهمع** » ٢ : ٣٣ .

وقد عقد الشجري فصلا في « **الأمالي** » — ١ : ١٨٠/١٨٢ — أورد فيه آراء النحاة فيهذه المسألة قال في صدره : « وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب :

فمذهب سيبويه أنه يرى إيقاع المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه ، كقوله : لولا أنت فعلت كذا ، ولولا أنا لم يكن كذا ، ولا يمتنع من إجازة استعمال المتصل بعدها مجروراً بها .

ومذهب الأخفش أن الضمير المتصل بعدها مستعار للرفع فيحكم بأن موضعه رفع بالابتداء ، وإن كان بلفظ الضمير المنصوب أو المجرور فيجعل حكمهامع المضمر موافقاً حكمها مع المظهر .

ومذهب أبي العباس محمد بن يزيد أنه لا يجوز أن يليها من المضمرات إلا المنفصل المرفوع ، واحتج بأنه لم يأت في القرآن غير ذلك ، وذلك قوله تعالى : « لَوْلا أنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِين » وقد ذكرت أن هذا هو الوجه عند سيبويه ولكنه وأبا الحسن الأخفش رويا عن العرب وقوع الضمائر المتصلة بعدها ، واحتج سيبويه بقول الشاعر :

وكَمْ مَوْطِنٍ لوْلا ي طِحْتَ

ودفع أبو العباس الاحتجاج بهذا البيت ، وقال : إن في هذه القصيدة شذوذاً في مواضع وخروجاً عن القياس .

وأقول : إن الحرف الشاذ ، أو الحرفين ، أو الثلاثة ، إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحاً في قائلها ، ولا دافعاً للاحتجاج بشعره » .

أَنْ يُقَالَ : لَوْلَا أَنَا ، وَلَوْلَا أَنْتَ ، وَلَوْلَا هُوَ ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى : « لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ »[١] .

وَالرَّابِعُ : كَافُ التَّشْبِيهِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ كَعَمْرٍ . فَزَعَمَ الْأَخْفَشُ[٢] وابْنُ عُصْفُورٍ[٣] أَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ ، وَفِي ذَلِكَ بَحْثٌ[٤] .

---

(١) سبأ من الآية ٣١ .

(٢) الأخفش هو أبو الحسن سعيد بن سعدة المتوفي سنة ٢٦١هـ .

انظر « إنباه الرواة » ٢ : ٤٣/٣٦ ، و« معجم الأدباء » ١ : ٢٣٠/٢٢٤ و « بغية الوعاة » ١ : ٥٩١/٥٩٠ .

(٣) ابن عصفور ، هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي المتوفي سنة ٦٦٩هـ . انظر « فوات الوفيات » ٢ : ١٨٥ ، و « شذرات الذهب » ٥ : ٣٣٠ و « بغية الوعاة » ٢ : ٢١٠ .

(٤) ذكر ابن هشام في « المغني » – ٢ : ٤٤٢ – أن الأخفش وابن عصفور استدلا لمذهبهما في زيادة كاف التشبيه في مثل : زيد كعمر « بأنه إذا كان المتعلق : استقر فالكاف لا تدل عليه ، وإن كان فعلا مناسباً للكاف – وهو أشبّه – فهو متعد بنفسه لا بالحرف . ثم عقب على ذلك بقوله : « والحق أنَّ جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار » .

وقد علق خالد الأزهري في كتابه « مُوَصِّل الطلاب » – ٥٥/٥٤ على رأي ابن هشام هذا بأنه تابع فيه لأبي حيان .

المسألة الثانية

حُكْمُ الْجَارِّ والْمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ ، والنَّكِرَةِ كحُكْمِ الْجُمْلَةِ . فَهُوَ صِفَةٌ ، فِي نَحْوِ : رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ ، لِأَنَّهُ بَعْدَ نَكِرَةٍ مَحْضَةٍ ، وَهُوَ (طَائِرًا) .

وَحَالٌ ، فِي نَحْوِ : قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَخَرَجَ/عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ »[1] أَيْ : مُتَزَيِّنًا ، لِأَنَّهُ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ وَهِيَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي خَرَجَ . ١٢

ومُحْتَمِلٌ لَهُمَا فِي نَحْوِ : يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ ، وَهَذَا ثَمَر يَانِعٌ عَلَى أَغْصَانِهِ ، لِأَنَّ (الزَّهْرَ) مُعَرَّفٌ بِأَلْ الْجِنْسِيَّةِ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكِرَةِ ، وَقَوْلُكَ : (ثَمَرٌ) مَوْصُوفٌ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ .

---

(١) القصص ، من الآية ٧٩ .

المسألة الثالثة

مَتَي وَقَعَ الْجَارُّ والْمَجْرُورُ صِفَةً ، أَوْ صِلَةً ، أَوْ خَبَرًا ، أَوْ حَالًا تَعَلَّقَ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : كَائِنٌ أَوِ اسْتَقَرَّ ، إِلَّا أَنَّ الْوَاقِعَ صِلَةً يتعيَّنُ[١] فِيهِ اسْتَقَرَّ ، لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونَ إِلَّا جُمْلَةً .

وَقَدْ تقَدَّمَ مِثَالُ الصِّفَةِ ، وَالْحَالِ . وَمِثَالُ الْخَبَرِ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ »[٢] وَمِثَالُ الصِّلَةِ : « وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ »[٣] .

---

(١) في الأصل (فيتعين) وهو تصحيف .
أو تكون العبارة هكذا : (إلاّ الواقع صلة فيتعين) كما جاء في « ع » ق ٣٨ ب .

(٢) الفاتحة ، من الآية الأولى ، وغيرها كثير .

(٣) الأنبياء ، من الآية ١٩ .

المسـألة الرابعـة

يَجُوزُ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ[١] ، وحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ ، أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ . فَلَكَ فِي (أَبُوهُ) وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلًا بِالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ ، لِنِيَابَتِهِ عَنْ اسْتَقَرَّ مَحْذُوفًا ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ[٢] عِنْدَ الحُذَّاقِ .

١٤ وَالثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا ، وَالْجَارُّ والْمَجْرُورَ/خبراً مُقَدَّمًا . وَالْجُمْلَةَ صِفَةً . وَتَقُولُ[٣] : مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ ، (وَ)[٤] قَالَ اللهُ : « أَفِي اللهِ شَكٌّ »[٥] .

---

(١) المذكورة في المسألة الثالثة .

(٢) لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، انظر « المغني » ٢ : ٤٤٣ .
وقد ذكر أن بعضهم جعل كونه فاعلا هو الأرجح ، وبعضهم جعله واجباً .

(٣) في الواقع بعد النفي ، والاستفهام .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) إبراهيم ، من الآية ١٠ .

وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ رَفْعَهُمَا الْفَاعلَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَيْضًا نَحْوُ : فِي الدَّارِ زَيْدٌ »(١) .

تَنْبِيهٌ : جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِفِعْلٍ ، نَحْوُ : « وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ »(٢) ، « أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا »(٣) . أَوْ بِمَعْنَي فِعْلٍ ، نَحْوُ : زَيْدٌ مُبَكِّرٌ يومَ الجُمُعَةِ وَجَالِسٌ أَمَامَ الْخَطِيبِ .

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ صِفَةً ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ ، وَحَالًا : نَحْوُ : رَأَيْتُ الْهِلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ .

وَمُحْتَمِلًا لَهُمَا : يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ فَوْقَ الْأَغْصَانِ ، وَرَأَيْتُ ثَمَرَةً يانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ .

وَمِثَالُ وُقُوعِهِ خَبَرًا : « وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ »(٤) ، فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ بِنَصْبِ « أَسْفَلَ » .

وَصِلَةً : « وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ »(٥) .

وَمِثَالُ رَفْعِهِ الْفَاعِلَ ، نَحْوُ : زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهُمَا مُبْتَدَأً وَخبرًا ، وَيَأْتِي فِي نَحْوِ : عِنْدكَ زَيْدٌ (الْمَذْهَبَانِ)(٦) .

---

(١) لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط .

(٢) **يوسف** ، الآية ١٦ .

(٣) **يوسف** ، من الآية ٩ .

(٤) **الأنفال** ، من الآية ٤٢ .

(٥) **الأنبياء** ، من الآية ١٩ .

(٦) مذهب البصريين إلا الأخفش وهو وجوب رفع (زيد) على الابتداء والظرف قبله خبر ، ومذهب الكوفيين والأخفش وهوجواز رفعه على الفاعلية ، لأنهم لا يشترطون الاعتماد ، وجوازه على الابتداء .

وكلمة (المذهبان) لم ترد في الأصل ، ولكن السياق يوجبها وقد وردت في « ر ٢ » — ق ٢٥ — ، و « ط ث » ص ٦١ و « ط ب » ص ٩٢ . وفي « ع » ق ٣٨ أ .

الباب الثالث

فِي تَفْسِيرِ
كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُعْرِبُ

وَهِيَ عِشْرُونَ كَلِمَةً[1] ، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ

---

(١) قال خالد الأزهري في كتابه «**مُوصّل الطلاب**» ص ٦٢ – تعقيباً على ذلك : «بل اثنتان وعشرون كلمة» ، وبإحصاء هذه الأدوات كما أوردها المؤلف وجدتها إحدى وعشرين ، ويبدو أن «الأزهري» أدخل في إحصائه كلمة (أبدا) التي جاءت في كتاب ابن هشام استطرادا وهو يتحدث عن «عوض» .

النـوع الأول

مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ[1]

أَحَدُها : مَا جَاءَ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ وَهُوَ : أَرْبَعَةٌ[2] .

أَحَدُهَا[2] :/(قَطُّ) ، بِفَتْحِ الْقَافِ ، وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَضَمِّهَا فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى فِيهِنَّ ، وَهُوَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ نحوُ : مَا فَعلْتُهُ قَطُّ . وقَوْلُ العَامَّةِ : لَا أَفْعَلُه قَطُّ لَحْنٌ[3] . ١٥

والثَّانِي : (عَوْضُ) ، بِفَتْحِ أَوَّلِهِ ، وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ ، وَهُوَ ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ

---

(١) زيد هذا العنوان لإيضاح التقسيم .

(٢) هكذا في الأصل . وكذلك جاءت في « ر٢ » ق ١٥ ب ، « ط ب » ص ٩٣ ، ويبدو أن التقدير على ذلك هو أربعة ألفاظ ، أحدها . ولكن عنوان الباب نص على أنه : في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب ، والذي يناسب الكلمات هو : إحداها ، لا أحدها . وقد جاء التقسيم فيما بعد بالتذكير في أقل الأقسام ، وبالتأنيث في أكثرها مراعاة لذلك .

(٣) اعترض ابن جماعة على هذا التعبير ، بأن اللحن إنما هو الخلل الكائن فيما يتعلق بالإعراب ، أمّا ما يتعلق باستعمال اللفظ في غير مدلوله الأصلي فليس لحنا قصاراه أن يكون مجازاً لا مانع منه .

انظر « أوثق الأسباب » ق ٣٨ ب ، ٣٩ أ وقد رد الكافيجي على ابن جماعة بأن مراد ابن هشام باللحن : الاستعمال على سبيل الخطأ ، فلا يلتفت إليه . انظر « شرح الإعراب » للكافيجي ق ٧٨ ، ٧٩ .
=

مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ - وَيُسَمَّي الزَّمَانُ عِوَضًا ، لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عَوَّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَي ، أَوْ لِأَنَّهُ يَعُوضُ مَا سَلَفَ فِي زَعْمِهِمِ - تَقُولُ : لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ . فَإِنْ أَضَفْتَهُ نَصَبْتَهُ فَقُلْتَ : عَوْضَ العَائِضِينَ ، كَمَا تَقُولُ : دَهْرَ الدَّاهِرِين . وَكَذَلِكَ (أَبَدًا) ، تَقُولُ فِيهَا : ظَرْفٌ لِاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

والثَّالِثُ : (أَجَلْ) بِسُكُونِ اللَّامِ ، وَهُوَ حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ ، يُقَالُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، أَوْ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ ، فَتَقُولُ : أَجَلْ ، أَيْ : صَدَقْتَ[1] .

والرَّابِعُ : (بَلَى) وَهُوَ حَرْفٌ لِإِيجَابِ الْمَنْفِيِّ ، مُجَرَّدًا كَانَ النَّفْيُ نحو : «زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ»[2] ، أَوْ مَقْرُونًا بِالاسْتِفْهَامِ نَحوُ : «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى»[3] أَيْ : بَلَى أنتَ رَبُّنَا[4] .

= وقد رد البغدادي أيضاً في « الخزانة » — ٣ : ٣٠٤/٣٠٥ — على ابن جماعة في تخطئة ابن هشام فقال : « . . . واعترض عليه ابن جماعة في « **شرح القواعد** » بأنه غير صحيح ، وغايته استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازاً لا لحناً . وجعله من اللحن عجيب ، إذ لا خلل في إعرابه . وليس بشيء ، لأن اللحن بمعنى مطلق الخطأ . وهم كثيراً ما يستعملونه بهذا المعنى » . وفي « **كتاب العربية** » ٢٤٤ — ٢٤٥ بيان لاستعمال (لحن) بمعنى أخطأ في الكلام .

وابن هشام مسبوق في هذا بقول الحريري في « **درة الغواص في أوهام الخواص** » — ص ١٦ / ١٧ — : ومن أوهامهم أيضاً في هذا الفن قولهم : لا أكلمه قط ، وهو من أفحش الخطأ لتعارض معانيه ، وتناقض الكلام فيه ، وذلك أن العرب تستعمل لفظة (قَطّ) فيما مضى من الزمان ، كما تستعمل لفظ أبداً فيما يستقبل . . . » .

واستعمال قطّ مختص بالنفي كما في المثال . انظر « **المغني** » : ١٧٥ .

(١) أجل حرف جواب مثل نعم ، تكون تصديقاً ، للمخبر ، وإعلاماً للمستخبر ، ووعداً للطالب ، وذهب الأخفش إلى أنها بعد الخبر أحسن من نعم ، ونعم بعد الاستفهام أحسن منها . انظر « المغني » ١ : ٢٠ . وذهب المالقي إلى أنها لا تستعمل بعد الخبر المنفي ، ولا بعد النهي ، انظر « **رصف المباني في شرح حروف المعاني** » ص ٥٩ .

(٢) « **التغابن** » ، من الآية ٧ . (٣) **الأعراف** ، من الآية ١٧٢ .

(٢) ذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يجاب الاستفهام المنفي المراد به التقرير بـ (نعم) مراعاة لمعناه ، وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم — وقد قال لهم : ألستم ترون لهم ذلك — : نعم . وقول جَحْدر بن مالك الحنفي :

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَمْ ، وأَرَى الْهِلَالَ كَمَا تَرَاهُ ويَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي

انظر « **المغني** » ٢ : ٣٤٧ ، والخزانة ٤ : ٤٨٠/٤٨٤ .

النـوع الثـاني

مَا جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ

١٦ وَهُوَ : (إِذَا) ، فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا/: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ ، خَافِضٌ لِشَرْطِه ، منصوبٌ بِجَوابِه . وَهَذَا أَنْفَعُ ، وَأَرْشَقُ ، وَأَوْجَزُ مِنْ قَوْلِ الْمُعْرِبِينَ : ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ، فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ غالبًا .

وَتَخْتَصُّ (إِذَا) هَذِهِ بِالْجُمَلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، نحوُ : « فَإِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ »[1] . وَأَمَّا نحوُ : « إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ »[2] فَمَحْمُولٌ عَلَى إضمارِ الْفِعِلِ ، مِثْلُ : « وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ »[3] . وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمَاضِي ، نحو : « وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا »[4] .

وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا : حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ ، وَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الاسمِيَّةِ ، نحوُ :

---

(١) الرحمن ، من الآية ٣٧ .

(٢) الانشقاق ، الآية الأولى .

(٣) النساء ، من الآية ١٢٨ .

(٤) الجمعة ، ١١ .

« وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ »[١] . وهل هِيَ حَرْفٌ ، أَوْ ظَرْفُ مكانٍ ، أَوْ زَمَانٍ ؟ أَقْوَالٌ[٢] .

وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجونَ »[٣] .

---

(١) **الأعراف** ، من الآية ١٠٨ ، **الشعراء** ، من الآية ٣٣ .

(٢) هي حرف عند الأخفش ، وظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج . وقد رجح ابن هشام رأي الأخفش لقولهم « خرجت فإذا إنّ زيدا بالباب » بكسر (إن) لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها . انظر « **المغني** » ١ : ٨٧ .

وقد ذهب المالقي في « **رصف المباني** » — ٦١ ، ٦٢ — إلى أنّ (إذا) تكون حرفاً في موضعين :

الأول أن تكون للمفاجأة . ورد على من قال بظرفيتها في هذا الوضع . الثّاني أن تكون واقعة في جواب الشرط .

وفي « **الأزهيّة** » — ص ٢١١ — أنّ (إذا) التي للمفاجأة ظرف مكان .

(٣) **الروم** ، من الآية ٢٥ .

النـوع الثالث

مَا جَاءَ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ

وَهِيَ سَبْعٌ[١] :

إِحْدَاهَا : (إِذْ) ، فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً : ظَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمانِ ، وَيَدْخُلُ عَلَى الجُمْلَتَيْنِ[٢] ، نحوُ : « وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ »[٣] ، « وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا »[٤] .

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، نحوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ »[٥] .

---

(١) هكذا في الأصل ، وربما كان الأنسب : (هو) لأنه يعود على (ما) المفسرة للنوع .

(٢) أي الاسمية ، والفعلية .

(٣) الأنفال ، من الآية ٢٦ .

(٤) الأعراف ، من الآية ٨٦ .

(٥) غافر ، من الآية ٧٠ ، ٧١ .

وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً : حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ ، كَقَوْلِهِ[١] :

⑰ فاسْتَقْدِرِ[٢] اللهَ خَيْرًا وارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا/الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وَتَارَةً حَرْفُ تَعْلِيلٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَنْ يَنْفَعَكُم الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ »[٣] أَيْ لِأَجْلِ ظُلْمِكُم .

الثَّانِيَةُ : (لَمَّا) ، يُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ : لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو : حَرْفُ[٤] وُجُودٍ لِوُجُودٍ[٥] ، وَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي . وَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ وَمُتَابِعُوهُ أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى حِينٍ[٦] .

وَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ : « لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ »[٧] : حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ

---

(١) قيل : هو عِثْيَر بن لبيد العذري ، و قيل : عثمان بن لَبيد العذري ، و قيل : حريث ابن بجيلة ، وهو من أبيات مطلعها :

يا قلب إنّك مِنْ أَسْمَاء مَغْرُورُ فاذْكُرْ وهَلْ ينفعنك اليوم تَذْكِيرُ

انظر « **درّة الغوّاص** » ص ٧٣ — ٧٤ .

(٢) الرواية في الأصل : استقدر . . . ولكنها في « **درة الغواص** » بالفاء .

(٣) **الزخرف** ، من الآية ٣٩ .

(٤) في الأصل (وحرف) وهو تصحيف .

(٥) وتسمى (لمّا) هذه أيضاً حرف وجوب لوجوب . هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين . فإن كانتا منفيتين كانت حرف نفي لنفي ، نحو : لمّا لم يقم زيد لم يقم عمرو . وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفية ، والثانية موجبة نحو : لمّا لم يقم زيد أحسنت إليك . وبالعكس إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفية نحو قولك : لما جاء زيد لم أحسن إليك .

انظر « **رصف المباني** » ٢٨٣ — ٢٨٤ .

(٦) رُدَّ ذلك بقوله تعالى : « فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ » — سورة **ص** ، من الآية ١٤ — وقوله تعالى : «فَلَمَّا أَحَسُّوا بأْسَنَا إِذاهُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ » — سورة **الأنبياء** ، الآية ١٢ — لأن ما بعد ما النافية ، وإذا الفجائية لا يعمل فيما قبلهما ، كما رُدَّ بإجماعهم على زيادة (أنْ) بعد (لمّا) ، ولو كانت ظرفاً ، والجملة في محل خفض بالإضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأنْ .

انظر « **حاشية الصبّان** » ٤ : ٧ .

(٧) **ص** ، من الآية ٨ .

الْمُضَارِعِ ، وَقَلْبِهِ مَاضِيًا مُتَّصلًا نَفْيُهُ (بِالْحَالِ)(١) ، مُتَوقَّعًا ثُبُوتُهُ . أَلَا يُرَي(٢) أَنَّ الْمَعْنَي أَنَّهُمْ لَمْ يَذُوقُوهُ إِلَى الآنِ ، وَأَنَّ ذَوْقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ ؟

وَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ ، فِي نحْوِ : أَنْشُدُكَ اللهَ لمَّا فعَلْت . أَيْ : مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ . وَمِنْهُ : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ »(٣) فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ(٤) . أَلَا يُرَى أَنَّ الْمَعْنَي : مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ؟ وَلَا الْتِفَاتَ إِلَى إِنْكَارِ الْجَوْهَرِيِّ ذَلِكَ(٥) .

— الثَّالِثَةُ : (نَعَمْ) ، فَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفُ تَصْدِيقٍ ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْخَبَرِ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، أَوْ مَا قَامَ زَيْدٌ .

وَحَرْفُ إِعْلَامٍ ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ ، نَحْوُ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ وَحَرْفُ وَعْدٍ ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ ، نَحْوُ : أَحْسِنْ إِلى فُلَانٍ .

وَمِنْ مَجِيئِهَا لِلْإِعْلَامِ : « فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ/رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ »(٦) . ١٨

(١) ساقطة بالأصل والسياق يقتضيها وقد وردت بـ « ر ٢ » ق ١٨ أ .

(٢) وردت في هذا الموضع بالياء ، كما وردت هكذا أيضاً عقب ذلك ببضعة أسطر . وفي مواضع أخرى وردت بالتاء . وهذا هو المشهور فيها . وفي « ع » ق ٤٦ بالتاء أيضاً .

(٣) **الطارق** ، من الآية ٤ .

(٤) هي قراءة الحسن ، والأعرج ، وقتادة ، وعاصم ، وابن عامر ، وحمزة وأبي عمرو ، ونافع — بخلاف عنهما — وهي بمعنى (إلا) لغة مشهورة في هذيل وغيرهم . تقول العرب : أقسمت عليك لمّا فعلت كذا ، أي : إلاّ فعلت ، قاله الأخفش ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي (لمَا) خفيفة انظر « **البحر المحيط** » ٨ : ٤٥٤ و « **مُشْكِل إعْرَابِ الْقُرْآنِ** » ٢ : ٨١١ و « **إتحاف فضلاء البشر** » ٤٣٦/٤٣٧ .

(٥) ذكر ابن هشام أن الجوهري قال : إن (لمّا) بمعنى (إلاّ) غير معروف في لغة العرب . وقد ردّ عليه بقول الشاعر :

قَالَتْ لَهُ : بِاللهِ يَاذا الْبُرْدَيـنِ لَمَّا غَنِثْتَ نَفَساً أَوِ اثْنَيْنِ

انظر « **المغني** » ١ : ٢٨١ . وفي « **الأزهية** » — ٢٠٧ — أن (لمّا) بمعنى (إلاّ) لا تستعمل إلاّ في القسم ، أو بعد حرف النفي وأمثلة ابن هشام هنا في « **المغني** » تدل على ذلك . وانظر أيضاً « **شرح أبيات مغنى اللبيب** » ٥ : ١٤٠ ، و « **شواهد المغني** » ٢ : ٦٨٣ .

(٦) **الأعراف** ، من الآية ٤٤ .

وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ سِيبَوَيْهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : عِدَةٌ وَتَصْدِيقٌ . وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ .

الرَّابِعَةُ : (إِي) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ ، وَسُكُونِ الْيَاءِ . وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (نَعَمْ)[1] إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْقَسَمِ ، نَحْوُ : « قُلْ : إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ »[2]، [3] .

الْخَامِسَةُ : « (حَتَّى) ، فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا أَنْ تَكُونَ جَارَّةً ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ الصَّرِيحِ بِمَعْنَى (إِلَى) نَحْوُ : « حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ »[4] ، « حَتَّى حِينٍ »[5] وَعَلَى الْاسْمِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ) مُضْمَرَةً ، وَمِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فَتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى (إِلَى)[6] ، نَحْوُ : «حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى »[7] . الْأَصْلُ : حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ ، أَيْ : إِلَى رُجُوعِهِ ، أَيْ : إِلَى زَمَنِ رُجُوعِهِ .

وَتَارَةً بِمَعْنَى (كَيْ) ، نَحْوُ : أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ . وَقَدْ تَحْتَمِلُهُمَا[8] كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ »[9] أَيْ : إِلَى أَنْ تَفِيءَ .

---

(١) فتكون لتصديق المخبر ، ولإعلام المستخبر ، ولوعد الطالب انظر **المغني** ١ : ٧٦ .

(٢) **يونس** ، من الآية ٥٣ .

(٣) في « **رصف المباني** » ١١٦ ، أنّ معنى : (إي) هو الإثبات والتوكيد ، وأن بعضهم ذهب إلى أنها بمعنى (حقّا) من ناحية أنها تفيد فائدتها ، ولكن لا تقع موقعها ، لأنّ (حقاً) اسم ، و (إي) حرف .

(٤) **القدر** ، الآية ٥ .

(٥) **المؤمنون** ، من الآية ٢٥ .

(٦) ولكنها تختلف عن (إلى) في ثلاثة أمور :

أحدها : أن مجرور (حتّى) يكون ظاهراً لا مضمراً ، خلافاً للكوفيين والمبرد .

الثاني : أنه إذا لم تكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها أو عدم دخوله فإنه يحمل على الدخول . أمّا مع (إلى) فإنّه يحمل على عدم الدخول .

الثالث : أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها . . .

انظر « **المغني** » ١ : ١٢٣/١٢٥ .

(٧) **طه** ، من الآية ٩١ .

(٨) في الأصل (يحتملها) ، وهو تصحيف ، لأن السياق يقتضي التأنيث . وهكذا وردت في « ع » ق ٤٩ أ .

(٩) **الحجرات** ، من الآية ٩ .

وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيّ : وَابْنُ مَالِكٍ : أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَي (إِلَّا) كَقَوْلِهِ(١) :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّي تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

أَيْ : إِلَّا أَنْ تَجُودَ . وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ .

والثَّانِي : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ(٢) تُفِيدُ الْجَمْعَ الْمُطْلَقَ كَالْوَاوِ ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهَا مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، والثَّانِي :/أَنْ يَكُونَ غَايَةً لَهُ فِي شَيْءٍ ، نَحْوُ : مَاتَ النَّاسُ حَتَّي الْأَنْبِيَاءُ . فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ غَايَةٌ للنَّاسِ فِي شَرَفِ الْمِقْدَارِ . وَعَكْسُهُ : زَارَنِي النَّاسُ حَتَّي الحَجَّامُونَ .

١٩

وَقَالَ الشَّاعِرُ(٣) :

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّي الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّي بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

فَالْكُمَاةُ غَايَةٌ فِي الْقُوَّةِ ، وَالْبَنُونَ الأَصَاغِرُ غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ .

وَتَقُولُ : أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّي كَلَامُهَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ كَجُزْئِيِّهَا . . وَيَمْتَنِعُ : حَتَّي وَلَدُهَا . وَالضَّابِطُ : مَا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ صَحَّ دُخُولُ (حَتَّي) عَلَيْهِ ، وَمَالَا ، فَلَا .

وَالثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ ، فَتَدْخُلَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاء :

---

(١) هو المُقَنّع الكِنديّ ، انظر « **شرح الحماسة** » ٤ : ١٣٧٤ ، وشرح « **شواهد المغني** » ١ : ٣٧٢ ، و « **شرح أبيات مغني اللبيب** » ٣ : ١٠٠/١٠٣ .

(٢) ذكر ابن هشام في «**المغني**» ١ : ١٢٨ – أن العطف بـ (حتى) قليل وأن أهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك ، على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل .

(٣) قائله غير معلوم ، انظر «**شرح شواهد المغني**» ١ : ٣٧٣ . و « **شرح أبيات مغني اللبيب** » ٣ : ١٠٧ .

الْفِعْلُ الْمَاضِي ، نَحْوُ : « حَتَّي عَفَوْا وَقَالُوا[١] » ، وَالْمُضَارِعُ الْمَرْفُوعُ : « حَتَّي يَقُولُ الرَّسُولُ »[٢] فِي قِرَاءَةِ[٣] مَنْ رَفَعَ . وَالْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ ، كَقَوْلِهِ[٤] :

حَتَّي مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وَقِيلَ : هِيَ مَعَ الْمَاضِي جَارَّةٌ ، وَ (أَنْ) بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ .

وَقَدْ مَضَي[٥] خِلَافُ الزَّجَّاجِ ، وَابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ فِيهِنَّ .

السَّادِسَةُ : (كَلَّا) ، فَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفُ رَدْعٍ ، وَزَجْرٍ ، فِي نَحْوِ : « فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنْ ، كَلَّا »[٦] أَيْ : انْتَهِ عَنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ .

وَحَرْفُ جَوَابٍ وَتَصْدِيقٍ فِي نَحْوِ : « كَلَّا وَالْقَمَرِ »[٧] ، وَالْمَعْنَي : إِي/ وَالْقَمَرِ[٨] . ٣٠

وَبِمَعْنَي : حَقًّا ، أَوْ (أَلَا) الاسْتِفْتَاحِيَّةِ عَلَى خِلَافٍ[٩] فِي ذَلِكَ نَحْوُ : « كَلَّا لَا تُطِعْهُ »[١٠] .

والصَّوَابُ الثَّانِي[١١] ، لِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ « كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَي»[١٢] .

---

(١) **الأعراف** ، من الآية ٩٥ .

(٢) **البقرة** ، من الآية ٢١٤ .

(٣) هو نافع انظر « **البحر المحيط** » ٢ : ٤٠ ، وانظر أيضاً « ع » ق٥١ أ ، و « ك » ق ٩٧ب . و « **إتحاف فضلاء البشر** » ١٥٦/١٥٧ .

(٤) هو جرير بن عطية وقد سبق في ص ٤٣ .

(٥) انظر ص ٤٤ .

(٦) **الفجر** ، من الآية ١٦ ، ١٧ .

(٧) **المدثر** ، الآية ٣٢ .

(٨) هذا هو رأي النضر بن شميل ، انظر « **المغني** » ١ : ١٨٩ .

(٩) قال الكسائي ومتابعوه : إنّها تكون بمعنى (حقا) ، وذهب أبو حاتم ومتابعوه إلى أنها تكون بمعنى (ألاَ) الاستفتاحية انظر « **المغني** » ١ : ١٨٩ .

(١٠) **العلق** ، من الآية ١٩ .

(١١) فهذا هو المعنى الثّاني المرجح لها عند ابن هشام . أي أن تكون استفتاحية إذا لم تكن حرف ردع وزجر ، وقد علّل ترجيح رأي أبي حاتم على رأي الكسائي ومتابعيه ، ورأي النضر بن شميل بأنه أكثر اطّرادا . انظر « **المغني** » ١ : ١٨٩ .

(١٢) **العلق** ، الآية ٦ .

السَّابِعَةُ : (لَا) فَتَكُونُ نَافِيَةً ، وَنَاهِيَةً ، وَزَائِدَةً[1] . فالنَّافِيَةُ تَعْمَلُ فِي النَّكِرَاتِ عَمَلَ (إِنَّ) كَثِيرًا . نَحْوُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَعَمَلَ (لَيْسَ) قَلِيلًا ، كَقَوْلِهِ[2] :

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيًا

وَالنَّاهِيَةُ تَجْزِمُ الْمُضَارِعَ ، نَحْوُ : « وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ »[3] ، « فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ[4] » . والزَّائِدَةُ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا[5] ، نَحْوُ : « مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ »[6] ، أَيْ (أَنْ)[7] تَسْجُدَ كَمَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ .

---

(١) هذه هي الأقسام الأساسية لـ « لا » عند ابن هشام في « المغني » أيضاً ، ولكن كل قسم من هذه الأقسام له تفصيلات مطولة . انظر « المغني » ١ : ٢٥٣/٢٣٧ . وانظر أيضاً : « رصف المباني في شرح المعاني » ــ ٢٧٤/٢٥٧ . فقد جعل الأقسام الأساسية لها أربعة هي :

النافية ، والناهية ، والدعائية ، والزائدة ، وجعل الزائدة قسمين : قسم تكون فيه باقية على معناها فلا تخرج من الكلام ، ولا يكون معناه بها كمعناه دونها . وقسم يكون دخولها كخروجها . وجعل من النوع الأول زيادتها بمعنى (غير) بين الجار والمجرور ، والمعطوف والمعطوف عليه ، والنعت والمنعوت ، ونحو ذلك مما يحتاج بعضه إلى بعض .

انظر المصدر المشار إليه ص ٢٧٠ .

(٢) قائله مجهول ، انظر « معجم الشواهد » ١ : ٤٢٦ .

(٣) المدثر ، الآية ٦ .

(٤) الإسراء ، من الآية ٣٣ .

(٥) أي في عدم تغيير أصل المعنى انظر « ك » ق ١٠٢ أ . ولكنها تفيد الكلام تقوية وتوكيدا ، انظر « المغني » ١ : ٢٤٨ .

(٦) الأعراف ، من الآية ١٢ .

(٧) ساقطة من الأصل ، ولا بد منها ، وقد وردت في « ع » ق ٥٤ أ .

النـوع الـرابع

مَا يَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ أَرْبَعَةٌ(١) :

أَحَدُهَا(١) : (لَوْلَا) ، فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً : حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لِوُجُودِ شَرْطِهِ ، وَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الْمَحْذُوفَةِ الْخَبَرِ غَالِبًا ، نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، وَمِنْهُ : لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا ، أَيْ لَوْلَا أَنَا مَوْجُودٌ .

ـ وَتَارَةً : حَرْفُ تَحْضِيضٍ وَعَرْضٍ ، أَيْ طَلَب بِإِزْعَاجٍ ، أَوْ بِرِفْقٍ(٢) . فَتَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ ، أَوْ بِمَا هُوَ فِي تَأْوِيلِهِ ، نَحْوُ : « لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ »(٣) ، ونحوُ : « لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ »(٤) .

---

(١) انظر هامش ص ٦٥ .

(٢) التحضيض هو الطلب بإزعاج ، والعرض هو الطلب برفق .

(٣) النمل ، من الآية ٤٦ وَ « لَوْلاَ » في هذه الآية للتحضيض .

(٤) النساء ، من الآية ٧٧ ، و « لَوْلاَ » في هذه الآية للعرض .

٢١ /وَتَارَةً : حَرْفُ تَوْبِيخٍ ، فَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي ، نحوُ : فَلَوْلَا نَصَرَهُم الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْبَانًا آلِهَةً »[1] .

قِيلَ : وَتَكُونُ حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ ، نحوُ : « لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ »[2] ، « وَلَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ[3] ، قَالَهُ[4] الْهَرَوِيُّ[5] . وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا فِي الْأُولى لِلْعَرْضِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ لِلتَّحْضِيضِ .

وَزَادَ[6] مَعْنًى آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً بِمَنْزِلَةِ (لَمْ) ، وَجَعَلَ مِنْهُ : « فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ »[7] أي : لَمْ تَكُنْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ : فَهَلَّا . وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ ، والْكِسَائِيِّ[8] ، وَالْفَرَّاءِ[9] . وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي حَرْفِ أُبَيٍّ[10] ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ : «فَهَلَّا[11]» ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَعْنًى

---

(١) **الأحقاف** ، من الآية ٢٨ .

(٢) **المنافقون** من الآية ١٠ .

(٣) **الفرقان** ، من الآية ٧ .

(٤) الأصل : قال الهروي . ولكن في (ر٢) ق ٢٢ أ ، و في « ع » ق ٥٥ ب ، و« ط ث » ص ٨٤ : قاله الهروي . وهكذا جاءت في « **المغني** » ١ : ٢٧٥ ، وبهذا يكون مجيئها للاستفهام رأيا للهروي على عكس ما يفهم من العبارة بدون هاء .

(٥) هو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني أبو عبيد الهروي المتوفى سنة ٤٠١هـ . انظر : « **وفيات الأعيان** » ١ : ٩٥/٩٦ ، و « **بغية الوعاة** » ١ : ٣٧١ .

(٦) أي الهرويّ . انظر « **المغني** » ١ : ٢٧٥ و « ك » ق ١٠٧ ب .

(٧) **يونس** ، من الآية ٩٨ .

(٨) علي بن حمزة بن عبد الله المتوفي سنة ١٨٩هـ . انظر « **إنباه الرواة** » ٢ : ٢٥٦/٢٧٤ ، و « **معجم الأدباء** » ١٣ : ١٦٧/٢٣٠ ، و « **بغية الوعاة** » ٢ : ١٦٢/١٦٤ .

(٩) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي إمام المذهب الكوفي . انظر « **شذرات الذهب** » ٢ : ١٩ ، و « **بغية الوعاة** » ٢ : ٣٣٣ .

(١٠) هو أبيّ بن كعب أحد الصحابة الأجلاء ومن كتاب الوحي المشهورين توفي سنة ٢٢ أو ٣٠هـ انظر : « **الإصابة** » ١ : ٣١/٣٢ .

وأيضاً قول علي بن عيسى والنحاس انظر « **المغني** » ١ : ٢٧٥ و « **أوثق الأسباب** » ق ٥٦ أ .

(١١) في « **البحر المحيط** » — ٥ : ١٩٢ — لولاهنا هي التحضيضية التي صحبها التوبيخ ، وكثيراً ما جاءت في القرآن للتحضيض فهي بمعنى (هلاّ) وقرأ أبيّ وعبد الله « فهلاّ » وكذا هي في مصحفيهما .

النَّفْيِ الَّذي ذَكَرَهُ الْهَرَوِيُّ ، لِأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي يُشْعِرُ بانْتِفَاءِ وُقُوعِهِ .

الثَّانِيَةُ : (إِنْ) الْمَكْسُورَةُ الْخَفِيفَةُ ، فَيُقَالُ فِيهَا : شَرْطِيَّةٌ ، فِي نَحْوِ : « إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمْهُ اللهُ »[1] . وَحُكْمُهَا أَنْ تَجْزِمَ فِعْلَيْنِ .

وَنَافِيَةٌ ، فِي نَحْوِ : « إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا »[2] . وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ[3] يُعْمِلُونَهَا عَمَلَ لَيْسَ ، نحوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ : إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ .

وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِن بَعْدِهِ »[4] .

وَمُخَفَّفَةٌ/مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فِي نَحْوِ : « وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ »[5] . فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ[6] النُّونَ . وَيَقِلُّ إِعْمَالُهَا عَمَلَ الْمُشَدَّدَةِ كَهَذِهِ الْقِرَاءَةِ . وَمِنْ إِهْمَالِهَا : « إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ »[7] فِي قِرَاءَةِ[8] مَنْ خَفَّفَ (لَمَا) .

---

(١) آل عمران ، من الآية ٢٩ .

(٢) يونس ، من الآية ٦٨ .

(٣) أرض بالجزيرة العربية ، قيل : إنها بأعلى أراضي المدينة ، وأدناها منها على أربعة أميال . وأبعدها من جهة نجد ثمانية . وقيل : هي الحجاز وما والاها . انظر « اللسان » – علا – وانظر أيضاً « صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار » ٥ : ١٠٩ .

(٤) فاطر ، من الآية ٤١ .

(٥) هود ، من الآية ١١١ .

(٦) هم : الحرميّان – نافع ، وابن كثير – وأبو بكر . انظر «البحر المحيط» – ٥ : ٢٦٦ . و « إتحاف فضلاء البشر » ٢٦٠ .

(٧) الطارق ، الآية ٤ .

(٨) سبقت الإشارة إلى هذه القراءة انظر ص٧١ . وانظر أيضاً «مُوَصِّل الطلاب» ص٨٦ . وأمّا من شدد ، فـ (إنْ) عنده زائدة . انظر المصدرين السابقين . وانظر أيضاً « أوثق الأسباب» الورقة ٥٨ ب .

وَزَائِدَةٌ ، فِي نَحْوِ : مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ . وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ (مَا) وَ (إِنْ) فَإِنْ تَقَدَّمَتْ (مَا) فَهِيَ نَافِيَةٌ ، وَ (إِنْ) زَائِدَةٌ ، وَإِنْ تَقَدَّمَتْ (إِنْ) فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ ، وَ (مَا) زَائِدَةٌ ، نَحْوُ : « وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً »[1] .

وَالثَّالِثَةُ : (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ الْخَفِيفَةُ فَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ ، نَحوُ : « يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم »[2] . وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَاضِي فِي نَحْوِ : أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتَ ، لَا غَيْرُهَا ، خِلَافًا لِابْنِ طَاهِرٍ[3] .

وَزَائِدَةٌ ، فِي نَحْوِ : « فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ »[4] ، وَكَذَا حَيْثُ جَاءَتْ بَعْدَ (لَمَّا) .

وَمُفَسِّرَةٌ ، فِي نَحْوِ : « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ »[5] ، وَكَذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِخَافِضٍ . فَلَيْسَ مِنْهَا : « وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ للهِ »[6] لِأَنَّ الْمُقَدَّمَ عَلَيْهَا غَيْرُ جُمْلَةٍ . وَلَا نَحْوُ : كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلْ ، لِدُخُولِ الْخَافِضِ .

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ[7] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :/ « مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ ٣٢

---

(١) الأنفال ، من الآية ٥٨ .

(٢) النساء ، من الآية ٢٨ .

(٣) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي من أئمة النحو المشهورين عاش في القرن السادس الهجري .

انظر « بغية الوعاة » ١ : ٢٨ . ويرى أنّ (أن) الداخلة على الماضي غير مصدرية محتجاً بأنّ الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره . وقد رد عليه بأن (إنْ) الشرطيّة تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال ، وهي تدخل على الماضي باتفاق . انظر « موصل الطلاب » ص ٨٨ ، وانظر أيضاً « المغني » ١ : ٢٩/٢٨ .

(٤) يوسف ، من الآية ٩٦ .

(٥) المؤمنون ، من الآية ٢٧ .

(٦) يونس ، من الآية ١٠ .

(٧) هوسليم الرازي . انظر « ع » ق ٦٠ ب ، و« موصل الطلاب » ص٩٠ ، توفي سنة٤٤٧هـ انظر : « وفيات الأعيان » ٢ : ٣٩٨/٣٩٧ و « الأعلام » ٣ : ١٧٦ .

أَنِ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ »[١] : إِنَّهَا مُفَسِّرَةٌ ، إِنْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِـ « أَمَرْتَنِي » دُونَ (قُلْتُ) مَنَعَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ « اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ » مقولًا لله تَعَالَى . أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُفَسِّرَةٌ لِـ (قُلْتُ) ، فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ . وَجَوَّزَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ إِنْ أُوِّلَ (قُلْتُ) بِـأَمَرْتُ . وَجَوَّزَ مَصْدَرِيَّتَهَا ، عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ بَيَانٌ لِلْهَاءِ ، لَا بَدَلٌ ، لِأَنَّ تَقْدِيرَ إِسْقَاطِ الضَّمِيرِ يُخَلِّي الصِّلَةَ مِنْ عَائِدٍ[٢] .

والصَّوَابُ الْعَكْسُ[٣] ، لِأَنَّ الْبَيَانَ كَالصِّفَةِ ، فَلَا يَتبَعُ الضَّمِيرَ[٤] ، وَالْعَائِدُ الْمُقَدَّرُ الْحَذْفِ مَوْجُودٌ لَا مَعْدُومٌ[٥] ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبْدَلَ مِنْ (مَا) ، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا الْقَوْلُ[٦] . نَعَمْ يَجُوزُ إِنْ أُوِّلَ[٧] بِـأَمَرْتُ[٨] .

وَلَا يَمْتَنِعُ فِي « وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي »[٩] ، أَنْ تَكُونَ مُفَسِّرَةً ، مِثْلُهَا فِي « فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ »[١٠] ، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ[١١] ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِلْهَامَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ .

---

(١) **المائدة** ، من الآية ١١٧ ، .

(٢) إذ أنّ المبدل منه في حكم الساقط انظر « **مُوصل الطلاب** » ص ٩١ .

(٣) وهو كون المصدر بدلاً من الهاء من « به » لا عطف بيان عليها . انظر المصدر السابق .

(٤) أي كما أن الضمائر لا تنعت ، فإنه لا يعطف عليها عطف بيان أيضاً . انظر المصدر السابق .

(٥) هذا رد على الزمخشري في دعواه تخلية الصلة من عائد إذا قدر المصدر بدلا من الهاء .

(٦) إذ أنها مصدر والمصدر مفرد ، والقول وما تصرف منه لا يعمل إلا في الجملة . انظر « **مُوصل الطلاب** » ص ٩٢ .

(٧) أي أن أول « قلت » انظر « ع » ق ٦٢ ب .

(٨) لأن (أمرت) تعمل في المفرد الخالي عن معنى الجملة نحو أمرتك الخير ، والأكثر تعديه إلى المأمور به بالباء ، انظر المصدر السابق .

(٩) **النحل** ، من الآية ٦٨ .

(١٠) **المؤمنون** ، من الآية ٢٧ .

(١١) هو الإمام فخر الدين الرازي ، فإنه رد على الزمخشري بأن الوحي إلهام باتفاق ، وليس في الإلهام معنى القول .

انظر « **موصل الطلاب** » ص ٩٣ ، وانظر « **التفسير الكبير** » للفخر الرازي ٢٠ : ٦٩/٧٠ .

وَمُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ في : «عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ»[١] ، وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ»[٢] في قِرَاءَةِ[٣] الرَّفْعِ . وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ ، أَوْ ظَنٍّ نُزِّلَ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ .

الرَّابِعَةُ : (مَنْ) فَتَكُونُ : شَرْطِيَّةً ، فِي نَحْوِ : «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ»[٤].

وَمَوْصُولَةً/، فِي نَحْوِ : «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ»[٥] .

واسْتِفْهَامِيَّةً ، فِي نَحْوِ : «مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا»[٦] .

وَنكِرَةً مَوْصُوفَةً ، فِي : مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ ، أَيْ : بِإِنْسَانٍ مُعْجِبٍ لَكَ . وَأَجَازَ الْفَارِسِيُّ أَنْ تَقَعَ نَكِرَةً تَامَّةً ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ[٧] :

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ

أَيْ : وَنِعْمَ شَخْصًا .

---

(١) المزمل ، من الآية ٢٠ .

(٢) المائدة ، من الآية ٧١ .

(٣) هي قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة ، انظر «مُوصِّل الطلاب» ص٩٣ ، و «البحر المحيط» ٣ : ٥٣٣ . و «إتحاف فضلاء البشر» ٢٠٢ .

(٤) النساء ، من الآية ١٢٣ .

(٥) البقرة ، من الآية ٨ .

(٦) يس ، من الآية ٥٢ .

(٧) والبيت بتمامه :

ونِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ونِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعْلانِ

وهو من أبيات قيلت في مدح بشر بن مروان وقبله :

وكَيْفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أَوْ أُرَاعُ لَهُ وقَدْ زَكَأْتُ إلى بِشْرِ بنِ مَرْوانِ

انظر «شرح شواهد المغني» ٢ : ٧٤٢/٧٤١ و «الخزانة» ٤ : ١١٧/١١٥ و «شرح أبيات المغني» ٥ : ٣٤٠/٣٣٨ زكأ إليه : استند ، انظر «اللسان» — زكأ — وقد ورد به هذان البيتان . ولم يذكر قائله في هذه المراجع .

النــوع الخامس

مَا يَأتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ شَيْئَانِ :

أَحَدُهُمَا[١] : (أي) ، فَتَقَعُ شَرْطِيَّةً ، نحوُ : « أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ »[٢] .

وَاسْتِفْهَامِيَّةً ، نحوُ : « أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا »[٣] .

وَمَوْصُولَةً ، ـ خِلَافًا لِثَعْلَب ـ [٤] نحو : « لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ »[٥] أيْ : الَّذِي هُوَ أَشَدُّ ، قَالَهُ سِيبَوَيْهِ وَمَنْ تَابَعَهُ . وَقَالَ مَنْ[٦] رَأَى

(١) انظر هامش ٦٥ .

(٢) **القصص** ، من الآية ٢٨ .

(٣) **التوبة** ، من الآية ١٢٤ .

(٤) سبقت ترجمة ثعلب في ص ٤٨ ، ورأيه أن (يا) لا تكون موصولة ، وقد رُدَّ عليه بقوله تعالى « لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ » .

(٥) **مريم** ، من الآية ٦٩ .

(٦) هم الكوفيون ، وجماعة من البصريين ، منهم الخليل ، ويونس ، والجرمي ، والأخفش والزجاج وأبو جعفر النحاس . انظر « **المغني** » ١ : ٧٧ ، و « **البحر المحيط** » ٦ : ٢٠٩/٩٠٨ .

أَنَّ الْمَوْصُولَةَ لَا تُبْنَي[١] : هيَ هُنَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ « أَشَدُّ » خَبَرُهُ .

وَدَالَّةٌ عَلَى مَعْنَي الْكَمَال ، فَتَقَعُ صِفَةً لِنَكِرَةٍ ، نحوُ : هَذَا رَجُلٌ أَيُّ (رَجُلٍ)[٢] ، أيْ هَذَا رَجُلٌ كَامِلٌ في صفَات الرِّجَالِ . وَحالًا لِلْمَعْرِفَةِ ، نحوُ : مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ أَيَّ رَجُلٍ .

وَوُصْلَةً إلى نِدَاء مَا فِيهِ الْأَلِفُ واللَّامُ ، نحوُ : « يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ[٣] » .

الثَّانِيَةُ : (لوْ) ، فَأَحَدُ أَوْجُهِهَا أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمَاضِي ـ وَهَذَا هُوَ أَغْلَبُ أَقْسَامِهَا ـ/فَيُقَالُ فِيهَا : حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيه[٤] ، ـ وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيه[٥] ، نحوُ : « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا »[٦] فَلَوْ هَاهُنَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ مَشِيئَةَ اللهِ تَعَالَى لِرَفْعِ هَذَا الْمُنْسَلِخِ مُنْتَفِيَةٌ ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ مُنْتَفِيًا ، إِذْ لَا سَبَبَ لِرَفْعِهِ إِلَّا الْمَشِيئَة ، وَقَد انْتَفَتْ .

٢٥

---

(١) في الأصل : لا تنبي ، وهو تصحيف .

(٢) ساقطة من الأصل مع تنوين (أيّ) ولكنها في « ر ٢ » ق ٢٤ ب ، و « ك » ق ١٢٦ ب و « ج » ص ١١٩و « ط ث » ص ٧٦ وصحة المثال تقتضي هذا كما جاء في « **المغني** » ١ : ٧٨ .

(٣) **الانفطار** ، من الآية ١ ، والانشقاق ، من الآية ٦ .

(٤) وهو الشرط .

(٥) وهو جواب الشرط ، نفياً وإثباتاً وذلك إذا لم يخلف الشرط غيره بأن لم يكن هناك سبب للجواب إلا الشرط المذكور وذلك كما في قوله تعالى : « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا » ، بخلاف ما إذا خلف المقدم وهو الشرط غيره بأن كان هناك سبب آخر للجواب كما في الحديث : (نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه) فإن عدم عصيان الله له سببان : الخوف ، والإجلال ، فهنا لا يستلزم الشرط الجواب نفياً وإثباتاً ، وكأن هذه المسألة استثناء من حكم (لو) الأصلي وهو أنها إذا دخلت على مثبت صيرته منفياً ، وإذا دخلت على منفى صيرته مثبتاً وكذا الجواب . انظر : « **مُوَصِّل الطلاب** » ص ٩٧/٩٩ .

(٦) **الأعراف** ، من الآية ١٧٦ .

وَهَذَا بِخِلَافِ : (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه)[١] ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ (لَمْ يَخَفْ) انْتِفَاءُ (لَمْ يَعْصِ) حَتَّي يَكُونَ قَدْ خَافَ وَعَصَي ، وَذَلِكَ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْعِصْيَانِ لَهُ سَبَبَانِ : خَوْفُ الْعِقَابِ ، وَهِيَ طَرِيقُ الْعَوَامِّ ، وَالْإِجْلَالُ وَالْإِعْظَامُ ، وَهِيَ طَرِيقُ الْخَوَاصِّ . وَالْمُرَادُ أَنَّ صُهَيْبًا[٢] رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ ، وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ خُلُوُّهُ عَنِ الْخَوْفِ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ ، فَكَيْفَ وَالْخَوْفُ حَاصِلٌ لَهُ .

وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ فَسَادُ قَوْلِ الْمُعْرِبِينَ : أَنَّ (لَوْ) حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعٍ[٣].

---

(١) حديث : (نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه) ورد عنه في كتاب « **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** » ـ ص ٣٧٢/٣٧٣ ـ ما يأتي : « اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية ، فبعضهم يرويه عن عمر ، وبعضهم يرفعه .

قال السخاوي : ورأيت بخط شيخنا ـ يعني العسقلاني ـ أنه ظفر به في « **مشكل الحديث** » لابن قتيبة ، ولم يذكر له ابن قتيبة سنداً . . وقال السبكي في « **شرح التلخيص** » : لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ، ولا موقوفاً ، ولا عن النبي عليه الصلاة والسلام ، ولا عن عمر مع شدة التفحص عنه .

وقال الشمنّي في « **حاشية المغني** » عن والده : إنه رأى بخطه ما صورته : رأيت الحافظ أبا بكر ابن العربي نسبه إلى عمر بن الخطاب ، إلا أنه لم يبد له إسناداً . وقال العراقي : لا أصل لهذا الحديث ، ولم أقف له على إسناد قط في شيء من كتب الحديث . وبعض النحاة ينسبونه إلى عمر بن الخطاب من قوله ، ولم أر إسناداً إلى عمر .

وقال الحافظ السيوطي في « **شرح نظم التلخيص** » : كثر سؤال الناس عن حديث : « نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه » ، ونسبه بعضهم إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، ونسبه ابن مالك في « **شرح الكافية** » وغيره إلى عمر ، قال الشيخ بهاء الدين السبكي : لم أرَ هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً ، لا عن عمر ولا عن غيره ، مع شدة التفحص عنه . انتهى . . . » .

(٢) هو صهيب بن سنان ، من أجلاء الصحابة . كان عبداً رومياً ثم اعتق ، وكان من السابقين إلى الإسلام توفي عام ٣٨ هـ . انظر « **الطبقات الكبرى** » لابن سعد ٢٢٦/٢٣٠ .

(٣) قال ابن هشام في «**المغني**» ـ ١ : ٢٥٧/٢٥٨ ـ إن هذا القول باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى : «وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمِ المَلَائِكَةَ ، وَكَلَّمَهُمُ المَوْتَى ، وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا» ، **الأنعام** ، من الآية ١١١ ـ « وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ » ، **لقمان** ، من الآية ٢٧ ، وقول عمر رضي الله عنه ، « نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ ، لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ » .

والصَّوَابُ أَنَّهَا لَا تَعَرُّضَ لَهَا إلى امْتِنَاعِ الْجَوَابِ ، وَلَا إِلَى ثُبُوتِهِ ، وَإِنَّمَا لَهَا تَعَرُّضٌ لِامْتِنَاعِ الشَّرْطِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْجَوَابِ سَبَبٌ سِوَى ذَلِكَ الشَّرْطِ لَزِمَ مِنَ انْتِفَائِه انْتِفَاؤُهُ ، نحوُ : لَوْ كَانَت الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا . وَإِنْ كَانَ لَهُ[1] سَبَبٌ آخَرُ لَمْ/يَلْزَمْ مِنَ انْتِفَائِه انْتِفَاءُ الْجَوَاب ، وَلَا ثُبُوتُهُ ، نحوُ : لَوْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوْءُ مَوْجُودًا ، وَمِنْهُ : (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِه) .

الْأَمْرُ الثَّانِي مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْه (لَوْ) في الْمِثَال[2] الْمَذْكُور أَنَّ ثُبُوتَ الْمَشِيئَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوت الرَّفْعِ ضَرُورَةً ، لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ سَبَبٌ ، والرَّفْعُ مُسَبَّبٌ[3] وَهَذَانِ الْمَعْنَيَانِ قَدْ تَضَمَّنَتْهُمَا العِبَارَةُ الْمَذْكُورَةُ[4] .

= وبيانه : أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع (ما قام) ثبت (قام) وبالعكس . وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة ، وتكليم الموتى ، وحشر كل شيء عليهم .

وفي الثانية نفاذ الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات ، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ، وكون السبعة الأبحر مملوءة مداداً وهي تمد البحر .

ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف . وكل ذلك عكس المراد ، واستطرد ابن هشام بعد ذلك فذكر أن قول المحققين هو أن (لو) تفيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب أو ثبوته . ولكنه إن كان مساوياً للشرط في العموم كما في قولك : (لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً) لزم انتفاؤه ، وإن كان أعم كما في قولك : (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً » فلا يلزم انتفاؤه .

(١) في الأصل : لها . والصواب ما أثبتناه . انظر « المغني » ١ : ٢٥٨ و « ع » ٧٠ ب .

(٢) هو قوله تعالى : « وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا » . انظر ص ٨٣ .

(٣) هكذا وردت في « ر ٢ » ق ٢٧ أ ، وفي « ط ث » ص ١٠٠ — ١٠١ . وفي « ع » ق ٧١ أ وكذلك في « ط ب » ص ١٢٥ وردت هكذا : الأمر الثاني « مما دلت عليه (لو) في المثال المذكور أن ثبوت المشيئة مستلزم لثبوت الرفع ضرورة أن المشيئة سبب والرفع مسبب ، وهذه العبارة لا تختلف عن الأولى إلا في حذف لام التعليل من أول كلمة : (إن المشيئة سبب) الموجودة في العبارة الأولى التي اخترناها والمعنى فيهما واحد . أما العبارة في النسخة الأم « را » فهي : « الأمر الثاني مما دلت عليه لو في المثال المذكور أن ثبوت المشيئة ضرورة مستلزم لثبوت الرفع » فإن تقديم كلمة (ضرورة) به عن مكانها كما هو مبين في العبارتين الأخريين جعل المعنى معقداً غير مستقيم .

(٤) وهي قول ابن هشام : حرف يقتضي امتناع ما يليه ، واستلزامه لتاليه .

الثَّانِي : أَنْ[1] تكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، فَيُقَالُ فِيها : حَرْفُ شَرْطٍ مُرَادِفٌ لِـ (إنْ) ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَجْزِمُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا »[2] . أَيْ : إنْ تَرَكُوا ، أَيْ : شَارَفُوا أَنْ يَتْرُكُوا . وَقَوْلِ الشَّاعِرِ[3] :

وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبْسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتَ رِمَّةً لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرَبُ

الثَّالِثُ : أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا مُرَادِفًا لِـ (أَنْ) ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ ، وَأَكْثَرُ وُقُوعِهَا بَعْدَ (وَدَّ) نحوُ[4] : « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ »[5] أَوْ (يَوَدُّ) نحوُ : « يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ »[6] . وَأَكْثَرُهُمْ لَا يُثْبِتُ هَذَا الْقِسْمَ[7] ، وَيُخَرِّجُ الآيَةَ وَنَحْوَهَا عَلَى حَذْفِ مَفْعُولِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا ، والْجَوَابِ بَعْدَهَا ، أَيْ : يَوَدُّ أَحَدُهُم التَّعْمِيرَ لَوْ يُعَمَّرُ/أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَلِكَ . (٣٧)

---

(١) في الأصل : (أن يكون) والوجه التأنيث كما يقتضي السياق .

(٢) **النساء** ، من الآية ٩ .

(٣) هو أبو صخر الهذلي « **شرح أشعار الهذليين** » ٢ : ٩٣٨/٩٣٦ والرواية به : ومِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا من الأرض مَنْكِبُ ، و « **شرح أبيات مغني اللبيب** » ٥ : ٣٩/٣٨ .

(٤) غير موجودة بالأصل والسياق يقتضيها انظر : « ر ٢ » ق ٢٧ ب ، و « ك » ق ١٣٤ ب ، و « ط ث » ص ١٠٢ ، و « ط ج » ص ١٢٠ و « ط ب » ص ١٢٧ .

(٥) **القلم** ، من الآية ٩ .

(٦) **البقرة** ، من الآية ٩٦ .

(٧) وقوع (لو) مصدرية أثبته الفراء ، وأبو علي الفارسي ، وأبو البقاء ، والتبريزي ، وابن مالك ، وقد رجح ابن هشام رأي المثبتين بقراءة بعضهم : «وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا» بحذف النون . فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن . انظر « **المغني** » : ١ : ٢٦٦ ،وفي « **البحر المحيط** » ـ ٨ : ٣٠٩ ـ : وقال هارون : في بعض المصاحف فيدهنوا ولنصبه وجهان ، أحدهما : أنه جواب « وَدُّوا » لتضمنته معنى ليت ، والثاني : أنه على توهم أنه نطق بأن ، أي : ودوا أن تدهن فيدهنوا ، فيكون عطفاً على التوهم ، ولايجيء هذا الوجه إلا على قول من جعل (لو) مصدرية .

الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ للتَّمَنِّي بِمَنْزِلَةِ (لَيْتَ) ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ وَلَا تَرْفَعُ ، نحوُ : « فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً »[1] ، أَيْ : فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً ، قِيلَ : وَلِهَذَا نُصِبَ (فَتَكُونَ) فِي جَوَابِهَا ، كَمَا انْتَصَبَ (فَأَفُوزَ) فِي جَوَابِ (لَيْتَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ »[2] . وَلَا دَلِيلَ فِي هَذَا ، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِي (فأفوز) مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ[3] :

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتقرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وَقوْلِهِ تَعَالَى : « أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا »[4] .

الْخَامِسُ : أَنْ تَكُون لِلْعَرْضِ ، نحوُ : لوْ تنزِلُ عِنْدَنا فتُصِيبَ رَاحَةً ، ذَكرُهُ[5] فِي « التَّسْهِيلِ » .

وَذَكَرَ لَهَا ابْنُ هِشامٍ اللَّخْمِيُّ مَعْنًى آخرَ ، وَهُوَ أَنْ تكُون لِلتَّقْلِيلِ ، نحوُ : (تَصَدَّقُوا وَلوْ بِظِلْفٍ[6] مُحْرَقٍ) ، وَ (اتَّقُوا النَّارَ وَلوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ)[7] ،

---

(١) الشعراء، من الآية ١٠٢ والآية بتمامها : «فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» .

(٢) النساء ، من الآية ٧٣ .

(٣) هو لميسون بنت بحدل انظر « شرح أبيات مغني اللبيب » ٥ : ٦٤ وانظر أيضاً « شرح بانت سعاد » ص ٢٤ ، وقد ذكر ابن هشام في شرحه هذا أن أكثرهم حرّف أوله فأنشده : للبس . . .

وإنما هو بالواو عطفاً على قولها : « لبيت » وانظر « الخزانة » ٣ : ٥٩٣/٥٩٤ .

(٤) الشورى ، من الآية ٥١ .

(٥) أي : ابن مالك .

(٦) المعنى : تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ، ولو بلغ في القلة إلى الظلف مثلا ، فإنه خير من العدم – وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس ، والخف للجمل ، وقيد بالإحراق ، أي : الشّي ؛ لأن النيء قد لا يؤخذ ، وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشويّ كذا في « المحلّى » – انظر « حاشية الصبان » ٤ : ٣٢ .

وقد جاءت رواية هذا الحديث في « سنن النسائي » – ٥ : ٨١ – كما يأتي : « أخبرني هارون ابن عبد الله قال : حدثنا مالك . . وأنبأنا قتيبة بن سعيد عن مالك ، عن زيد بن أسلم عن ابن بجيد الأنصاري عن جدته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ) في حديث هارون « مُحْرَقٍ » .

(٧) في « سنن النسائي » – ٥ : ٧٤/٧٥ – أخبرنا نصر بن علي عن خالد حدثنا شعبة عن المحلّ عن عدي بن حاتم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ) .

النـوع السادس

مَا يَأْتِي عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ : (قدْ) ، فأَحَدُ أَوْجُهِهَا :

أَنْ تكُون اسْمًا بِمَعْني : (حَسْبُ)(١) ، فيُقالُ : قدِي بَغيْرِ نُونٍ كمَا يُقالُ : حَسْبِي .

الثَّانِي : أَنْ تكُون اسْمَ فِعْلٍ بِمَعْني : يَكْفِي(٢) ، فيُقالُ : قدْنِي ، كمَا يُقالُ : يَكْفِينِي .

---

(١) و (قد) بهذا المعنى تستعمل : مبنية وهو الغالب، يقال في هذه الحال : قَدْ زيدٍ دِرْهَمٌ ، ومعربة وهو قليل ، فيقال : قَدُ زَيدٍ دِرْهَمٌ انظر « **المغني** » ١ : ١٧٠ .

ومن استعمالها بهذا المعنى معربة : قول طرفة : انظر ديوانه — بيروت ص ٥١ —

أخي ثقـة لا ينثني عن ضريبـة إذا قيل : مهلا ، قال حاجزه : قد

وانظر « **الأزهية** » ٢٢٢ . وفي حديث عمر ، رضى الله عنه : قَدْكَ يَا أَبَا بَكْرٍ ، انظر « اللسان » — قدد — .

(٢) من شواهد النحاة لذلك :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

وهو لأبي نُخيلة ، أو حُمَيد الأرقط ، أو أبي بَجْدلة ، أو حُمَيد بن مالك انظر « **معجم الشواهد** » ٢ : ٤٦٦ ، و « **الكامل** » للمبرد ١ : ٨٤ .

الثَّالثُ : أَنْ تكُون حَرْف تحْقِيقٍ ، فتدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي(١) ، نحوُ : « قدْ أَفْلَحَ مَنْ زكَّاهَا »(٢) ، وَعَلَى الْمُضارِعِ ، نحوُ :/« قدْ يَعْلمُ مَا أَنْتُمْ عَليْهِ »(٣) . ٢٨

الرَّابِعُ : أَنْ تكُون حَرْف توَقُّعٍ ، فتدْخُلُ عَليْهِمَا أَيْضًا . فتقُولُ : قدْ يَخْرُجُ زيْدٌ ، فتدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجِ مُنْتظرٌ مُتوَقَّعٌ . وَزعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ الْمَاضِي ، لِأَنَّ التَّوَقُّعَ انْتِظارُ الْوُقُوعِ ، وَالْمَاضِي قدْ وَقع . وَقال الَّذِين(٤) أَثْبَتُوا مَعْنِي التَّوَقُّعِ مَع الْمَاضِي : إِنَّهَا تدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كان مُنْتظرًا ، تقُولُ : قدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ ، لِقوْمٍ يَنْتظِرُون هَذا الْخبَرَ ، وَيَتوَقَّعُونَ الْفِعْلَ(٥) .

الْخَامِسُ : تَقْرِيبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَلِهَذَا تَلْزَمُ(٦) (قَدْ) مَعَ الْمَاضِي الْوَاقِعِ حَالًا ، إِمَّا ظَاهِرَةً ، نحوُ : «(وَ)(٧) قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ(٨) » . أَوْ مُقَدَّرَةً ، نحوُ : « هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا »(٩) .

---

(١) باتفاق – انظر « موصل الطلاب » ص ١٠٦ .

(٢) الشمس ، الآية ٩ .

(٣) النور ، من الآية ٦٤ . والتحقيق في معنى (قد) في هذه الآية أظهر من غيره . انظر « المغني » ١ : ١٧٤ .

(٤) هم الأكثرون ، منهم الخليل بن أحمد انظر « المغني » ١٧١ – ١٧٢ .

(٥) ذهب ابن هشام في « المغني » – ١ : ١٧٢ – إلى أن (قد) لا تفيد التوقع أصلا لا مع المضارع ، ولا مع الماضي لأن الفعل المصحوب بقد إذا دل على التوقيع فإنه أيضاً يدل عليه بدون قد مثل : قد يقدم الغائب إذا حذفت منها قد فالسياق هو الذي يفيد هذا المعنى ، ثم قال : « وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة ، فإنه قال : إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة . وهذا هو الحق .

(٦) هذا عند البصريين . أما الكوفيون والأخفش فقالوا : لا نحتاج لذلك ، لكثرة وقوعه حالا بدون قد ، والأصل عدم التقدير ، لاسيما فيما كثر استعماله . انظر « المغني » ١ : ١٧٣ .

(٧) ساقطة من الأصل .

(٨) الأنعام ، من الآية ١١٩ .

(٩) يوسف ، من الآية ٦٥ .

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ : إِذَا أَجَبْتَ الْقَسَمَ بِمَاضٍ مُثْبَتٍ مُتَصَرِّفٍ فَإِنْ كَانَ قريبًا مِنَ الْحَالِ جِئْتَ بِاللَّامِ وَقَدْ ، نحوُ : بِاللهِ لَقَدْ قامَ زَيْدٌ ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا جِئْتَ بِاللَّامِ فَقَطْ كَقَوْلِهِ[1] :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَــةَ فَاجِرٍ ... لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي[2]

وَزَعَمَ الزَّمَخْشَرِيُّ - عِنْدَمَا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : « لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا » فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ[3] - أَنَّ (قَدْ) لِلتَّوَقُّعِ ، لِأَنَّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الْخَبَرَ عِنْدَ سَمَاعِ الْمُقْسَمِ بِهِ[4] .

السَّادِسُ : التَّقْلِيلُ ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : تَقْلِيلُ وُقُوعِ الْفِعْلِ ، نحوُ : قَدْ يَصْدَقُ الْكَذُوبُ ، وَقَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ . وَتَقْلِيلُ مُتَعَلَّقِهِ ، نَحْوُ : « قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ »[5] أَيْ : أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ أَقَلُّ مَعْلُومَاتِهِ .

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا فِي ذَلِكَ لِلتَّحْقِيقِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنَّ التَّقْلِيل فِي الْمِثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ[6] لَمْ يُسْتَفَدْ مِنْ قَدْ ، بَلْ مِنْ قَوْلِكَ : الْبَخِيلُ يَجُودُ وَالْكَذُوبُ يَصْدُقُ ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ ، وَالْكَذُوبِ قَلِيلٌ كَانَ مُتَنَاقِضًا ، لِأَنَّ آخِرَ الْكَلَامِ يَدْفَعُ أَوَّلَهُ .

---

(١) هو امرؤ القيس ، انظر ديوانه تحقيق أبي الفضل ص ٣٢ .

(٢) علق ابن هشام على كلام ابن عصفور هذا في « المغني » - ١ : ١٧٣ - بقوله : « والظاهر في الآية ، والبيت عكس ما قال : إذ المراد في الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين . وذلك محكوم له به في الأزل ، وهو متصف به مذ عقل . والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه .

(٣) الأعراف ، من الآية ٥٩ .

(٤) انظر الكشاف ، ٢ : ٨٤ ، « ع » ق ٧٧ .

(٥) انظر ص ٨ وقد استشهد بها هناك لإفادة (قد) التحقيق .

(٦) في الأصل : (الأوليين) وهو تصحيف . وانظر « ع » ق ٩٨ ب .

السَّابِعُ : التَّكْثِيرُ ، قَالَهُ[١] سِيبَوَيْهِ فِي قَوْلِهِ[٢] :

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصَفَّرًا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

وَقَالَهُ[٣] الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ »[٤] .

---

(١) في الأصل (قال) بإسقاط الهاء وهو تصحيف والسياق يقتضي الهاء ، انظر : « ر ٢ » ق ٣٠ أ ، و « ك » ق ١٤٤ ب ، و « ط ج » ص ١٢٢ ، و « ط ث » ص ١١٣ و « ع » ق ٧٩ أ .

(٢) هو عبيد الأبرص ، انظر ديوانه – ص ٦٤ – ، « **وكتاب سيبويه** » ٢ : ٣٠٧ وقد نسبه للهذلي (شماس) و « **شرح شواهد المغني** » ١ : ٤٩٤/٤٩٥ ، و « **اللسان** » – قدد .

(٣) الهاء ساقطة من الأصل ، والسياق يقتضيها ، انظر : « ر ٢ » ق ٣٠ أ ، و « ط ج » ص ١٢٢ ، و « ط ث » ص ١١٣ و « غ » ق ٧٩ أ .

(٤) **البقرة** ، من الآية ١٤٤ . انظر « **الكشاف** » ١ : ٣١٩ .

النوع السابع

مَا يَأتِي عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ

وَهُوَ : (الْوَاوُ) ، وَذَلِكَ أَنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهُمَا ، وَهُمَا :

وَاوُ الاسْتِئْنَافِ[١] ، نحوُ : « لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ »[٢] . فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ وَاوَ الْعَطْفِ لَانْتَصَبَ الْفِعْلُ[٣] .

وَوَاوُ الْحَالِ ، وَتُسَمَّي وَاوَ الابْتِدَاءِ أَيْضاً ، نحوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ ،/وَسِيبَوَيْهِ يُقَدِّرُها بِـ (إِذْ)[٤] . ٣٠

---

(١) في الأصل (الاستيثاق) وهو تصحيف .

(٢) الحج ، من الآية ٥ .

(٣) في الأصل : فإنها لو كانت واو العطف « انتصب الفعل » بدون لام في جواب (لو) وفي مثل هذا الموطن اقترانه باللام أكثر من تركها — انظر الأشموني — ٤ : ٤٣ — وقد ورد الفعل المذكور مقروناً باللام في « ر ٢ » ق ٣٠ أ ، و « ك » ق ٢٤٦ أ ، و « ط ث » ص ١١٣ و « ط ب » ص ١٣٦ .

(٤) في « الأزهية » — ص ٢٤٢ — « وتكون بمعنى إذ : كقولك : (أتيتك ، والسماء تمطر) و (أتيتك ، وزيد واقف) والمعنى : إذ السماء تمطر ، وإذ زيد واقف ، وتسمى أيضاً واو الحال ، وواو =

وَوَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ بَعْدَهُمَا ، وَهُمَا :

وَاوُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، نحوُ : سِرْتُ وَالنِّيلَ .

وَوَاوُ الْجَمْعِ [1] الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمُضَارِعِ الْمَسْبُوقِ بِنَفْيٍ ، أَوْ طَلَبٍ ، نحوُ : « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ »[2] .

وَقَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ[3] :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وَالْكُوفِيُّونَ يُسَمُّونَ هَذِهِ وَاوَ الصَّرْفِ .

وَوَاوَيْنِ يَنْجَرُّ مَا بَعْدَهُمَا ، وَهُمَا :

وَاوُ الْقَسَمِ ، نحوُ : « وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ »[4] .

= الابتداء ، لأن ما بعدها مبتدأ . قال الله تعالى : « يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ ، وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » ــ آل عمران من الآية ١٥٤ ــ قال سيبويه : الواو هاهنا في موضع إذ ، أي : إذطائفة قد أهمتهم أنفسهم أي في هذه الحال » . وفي « رصف المباني » ــ ص ٤١٨ ــ « . . فحيث لم يكن بعدها ضمير في الجملة الواقعة حالا بها قدرت بـ « إذ » نحو قولك : جاء زيد والشمس طالعة ، أي : إذ الشمس طالعة . . وقال الشاعر ــ النابغة الذبياني ، العقد الفريد ١ : ٩٥ .

تَبْدُو كَوَاكِبُهُ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ لاَ النُّورُ نُورٌ وَلاَ الإِظْلاَمُ إِظْلاَمُ

ويرى ابن هشام أن تقدير واو الحال بإذ في هذه المواطن المراد به أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن إذ كذلك : انظر « المغني » ٢ : ٣٦٠ .

(١) وتسمى واو المعية .

(٢) آل عمران ، من الآية ١٤٢ .

(٣) نسب إلى الأخطل ، وأبي الأسود الدؤلي ، وسابق البربري والطرماح ، والمتوكل الليثي . انظر ملحقات ديوان أبي الأسود ١٦٥ ، والكتاب ١ : ٤٢٤ ، والمقتضب ٢ : ١٦ ، والأزهية ٢٤٣ ، وحماسة البحتري ١٧٤ ، والمؤتلف والمختلف ٢٧٣ ، ومعجم الشعراء ٣٣٩ والمثل السائر ٣ : ٢٦٢ ، ٤ : ١٦٩ ، والأغاني ١٢ : ١٥٦ ، وصبح الأعشى ١ : ٥١ ، ٢ : ٢٤ ، وعيون الأخبار ٢ : ١٩ ، وشراح شواهد المغني ٢ : ٧٧٩ ، والعيني ٤ : ٣٩٣ ، والخزانة ٣ : ٦١٧/٦١٨ . وقد فصل في الخزانة ما قيل من خلاف حول نسبة هذا البيت .

(٤) التين ، الآية الأولى .

وَوَاوُ (رُبَّ) كَقَوْلِهِ(١) :

وَبَلْـدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وإِلَّا الْعِيسُ

وَوَاوًا يَكُونَ مَابَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا ، وَهِيَ وَاوُ الْعَطْفِ .

وَوَاوًا يَكونُ دُخولُهَا فِي الْكَلَامِ كخُرُوجِهَا ، وَهِيَ الْوَاوُ الزَّائِدَةُ ، نحوُ : « حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا »(٢) بِدَلِيلِ الآيَةِ الْأُخْرَى(٣) .

وَقِيلَ : إِنَّهَا عَاطِفَةٌ وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : كَانَ كَيْت وَكَيْتَ

---

(١) هُوَ جِرَانُ العَوْد . انظر الخزانة ٤ : ١٩٧/١٩٨ .

وقد ذكر صاحب الخزانة أنه من رجز لجران أوّله :

قَدْ نَدَعُ المَنْزِلَ يَا لَمِيسُ يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الجَرُوسُ

الذِّئْبُ أَوْ ذُو لَبِدٍ هَمُوسُ وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ وبقرٌ مُلَمَّعٌ كَنَوسُ

كأنما هُنَّ الجواري الميسُ

وقال هذا ما رأيته في ديوانه — انظر ديوان جران العود ٥٢ — ثم قال :

ورأيت في « أمالي » ثعلب هذا الرجز غير معزوٍّ لأحد :

دار للبلى خَلَقٌ لَبِيسُ ليس بها من أهلها أنيس

إلاَّ اليعافير وإلاّ العيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كَنُوسُ

ورواه رواية ثالثة قائلا : « ورأيته أيضاً في كتاب « أبيات المعاني » بخط أبي الفتح بن جني وعليه إجازة بخط أبي علي الفارسي كتبها لابن جني لما قرأه عليه وهو تأليف أبي عثمان الأشناندانى سعيد بن هرون من رواية ابن دريد :

يا ليتني وأنت يَا لَمِيسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنِيس

إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه .

(٢) الزمر ، من الآية ية ٧٣ .

(٣) أي الآية ٧١ من الزمر وفيها « حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ » بلا واو .

وَقَوْلُ جَمَاعة(١) : إنَّهَا وَاوُ الثَّمَـانِيَةِ(٢) ، وَإنَّ مِنْهَـا « وَثَامِنُهُمْ كَلبُهُمْ »(٣) لَا يَرْضَاهُ نَحْوِيٌّ(٤) .

وَالْقَوْلُ بِذلِك فِي هَذِهِ وَفِي « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ »(٥) أَبْعَدُ مِنْهُ(٦)

---

(١) هم الحريري، وابن خالويه ، والثعلبي . انظر «الجنى الداني» ١٦٧ ، و «المغني» ٢ : ٣٦٢ .

(٢) قالوا : من خصائص كلام العرب الحاق الواو في الثامن من العدد . فيقوولون : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، ستة ، سبعة ، وثمانية . إشعاراً بأن السبعة عندهم عدد كامل .

(٣) الكهف ، من الآية ٢٢ .

(٤) قالوا في آية الزمر « حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا » : إن الواو دخلت هنا ، لأن أبواب الجنة ثمانية . فرد عليهم بأنه لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن هذه الآية منها إذ ليس فيها ذكر عدد البتة ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهي جمع لايدل على عدد خاص . فهذه الواو إمّا زائدة ، وإمّا عاطفة جملة على جملة . وإما للحال .

والواو في قوله تعالى : « وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ » هي الواو العاطفة جملة على جملة ، أو هي الواو الداخلة على الجملة الواقعة صفة .

انظر « الجنى الداني » ١٦٧ – ١٦٩ و « والمغني » ٢ : ٣٦١/٣٦٣ .

(٥) التوبة ، من الآية ١١٢ .

(٦) في الأصل : « والقول بذلك في هذه ، وفي « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » أقرب منه في آية الزمر ، وأبعد في « والناهون عن القول » .

وفي « ر ٢ » الورقة ٣١ « والقول بذلك في قوله تعالى » : « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » ظاهر الفساد ، وفي « ع » – ق ٨١ ب – « والقول بذلك في « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » أبعد منه في آية الزمر » وفي « ط ث » ص ١١٧ : « والقول بذلك في قوله تعالى : « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ » ظاهر الفساد » ، وبالنظر فيما جاء في النسخ الثلاث الأخيرة نرى أن المؤلف يريد بيان أن القول بأن الواو في هذه الآية هي واو الثمانية أبعد عن الصواب من القول به في آية الزمر أو أنه قول ظاهر البطلان ، فكلمة (أقرب) في النسخة الأم غير مناسبة للمراد ، والكلمة المناسبة لذلك هي كلمة (أبعد) .

وهذه الكلمة أيضاً هي التي تناسب تدرجه في بطلان زعم من قال بأن هناك ما يسمى واو الثمانية . لهذا ختم عبارته حول ذلك بقوله : ظاهر الفساد .

ومن جهة أخرى نلاحظ أن عبارة النسخة الأم بها اضطراب وخطأ آخر ورد في قوله بعد ذلك : وأبعد في « وَالنَّاهُونَ عَنِ الْقَوْلِ » « كذا » .

فما أثبتناه هو الصواب الذي يتمشى مع السياق ، ومع مناقشات ابن هشام للآيات التي استدل بها مثبتو واو الثمانية .

انظر « المغني » ٢ : ٣٦٢/٣٦٣ . وكلمة (أبعد) وردت في « ع » ق ٨١ ب .

فِي آيَةَ الزُّمَرِ .

(٣١) وَالْقَوْلُ بِهِ فى « ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا »[١]/ظاهِرُ الْفَسَادِ[٢] .

(١) التحريم ، من الآية ٥ .

(٢) لأن هذه الواو عاطفة لا بدّ من ذكرها لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل ، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط . انظر « الجنى الداني » ١٦٩ ، و « المغني » ٢ : ٣٦٤ .

النـوع الثامن

مَا يَأتِي عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهاً

وَهُوَ : (مَا) فَإِنَّهَا عَلَى ضربَيْنِ : اسْمِيَّةٌ ، وَأَوْجُهُهَا سَبْعَةٌ :

مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ ، نحوُ : « فَنِعِمَّا هِيَ »(١) ، أَيْ فَنِعْمَ الشَّيءُ إِبدَاؤُهَا .

وَمَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ ، وَهِيَ الْمَوْصُولَةُ ، نحوُ : «مَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ »(٢) . أَيْ : الَّذِي عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ .

وَشَرْطِيَّةٌ ، نحوُ : « وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ »(٣) .

وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ ، نحوُ : « وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى »(٤) .

وَيَجِبُ حَذْفُ أَلِفِهَا إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً(٥) ، نحوُ : « عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ »(٦) ،

---

(١) البقرة ، من الآية ٢٧١ .

(٢) الجمعة ، من الآية ١١ .

(٣) البقرة ، من الآية ١٩٧ .

(٤) طه ، الآية ١٧ .

(٥) للتفرقة بين الاستفهامية والخبرية انظر « مُوَصِّل الطلاب » ص ١١٩ .

(٦) النبأ ، الآية الأولى .

« فنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ »(١) ، وَلِهَذَا رَدَّ الْكِسَائِيُّ عَلَى الْمُفَسِّرِين قَوْلَهُمْ فِي « بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي »(٢) : إِنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ .

وَإِنَّمَا جَازَ نحوُ : « لِمَاذَا فَعَلْتَ »(٣) ؟ لِأَنَّ أَلِفَهَا صَارَتْ حَشْوًا بِالتَّرْكِيبِ مَعَ (ذَا) ، فَأَشْبَهَت الْمَوْصُولَةَ .

وَنَكِرَةٌ تَامَّةٌ ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ فِي كُلٍّ مِنْهَا خِلَافٌ :

أَحَدُهَا : نحوُ « فَنِعِمَّا هِيَ »(٤) ، ونحوُ : نِعْمَ مَا صَنَعْتَ(٥) ، أَيْ : فَنِعْمَ شَيْئًا هِيَ ، وَنِعْمَ شَيْئًا شَيْءٌ صَنَعْتَهُ .

والثَّانِي : قَوْلُهُم : إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ ، أَيْ : إِنِّي مَخْلُوقٌ مِنْ أَمْرٍ هُوَ فِعْلِي كَذَا وَكَذَا ، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ(٦) ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ »(٧) .

وَالثَّالِثُ : قَوْلُهُمْ فِي التَّعَجُّبِ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، أَيْ : شَيْءٌ حَسَّنَ زَيْدًا ، وَهُوَ قَوْلُ سِيبَوَيْهِ(٨) .

---

(١) **النمل** ، من الآية ٣٥ .

(٢) **يس** ، من الآية ٢٧ .

(٣) أي جاز إبقاء ألف (ما) الاستفهامية مع دخول جار عليها .

(٤) **البقرة** ، من الآية ٢٧١ ، وقد سبق الاستشهاد بها لوقوع (ما) معرفة تامة . وهذا هو ظاهرمذهب سيبويه ، فهذان رأيان في (ما) إذا جاء بعدها اسم في مثل هذا التركيب . وهناك رأي ثالث : أنها مركبة مع الفعل فلا موضع لها من الإعراب . انظر « **الجنى الداني** » ص ٣٣٨ .

(٥) (ما) في مثل هذا التركيب إذا وليها فعل فيها عشرة مذاهب . انظر « **الجنى الداني** » ٣٣٨ – ٣٣٩ .

(٦) المراد المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل ما كالقراءة أو الكتابة . وقد ذهب السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أن (ما) في مثل هذا التركيب معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر ، وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره ، والجملة خبر إنَّ . انظر « **المغني** » ١ : ٢٩٨ .

(٧) **الأنبياء** ، من الآية ٣٧ .

(٨) ورُوِي عن الأخفش أنها هنا موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف ، وروي عنه أنها نكرة موصوفة بالجملة ، والخبر محذوف . انظر « **الجنى الداني** » ص ٣٣٧ .

وَنِكرَةٌ مَوْصُوفَةٌ ، كَقَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ ، أَيْ بِشَيْءٍ مُعْجِبٍ ، وَمِنْهُ فِي قَوْلٍ : نِعْمَ مَا صَنَعْتَ ، أَيْ نِعْمَ شَيْئًا[1] صَنَعْتَهُ ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، أَيْ : شَيْءٌ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ حَسَّنَ زَيْدًا عَظِيمٌ ، بِحَذْفِ الْخَبَرِ . وَنَكِرَةٌ مَوْصُوفٌ بِهَا ، نحوُ : « مَثَلًا مَا »[2] ، وَقَوْلُهُمْ : لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ ، أَيْ : مَثَلًا بِالِغًا فِي الْحَقَارَةِ ، وَلِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، وَقِيلَ : إِنَّ (مَا) فِي هَذِهِ حَرْفٌ[3] لَا مَوْضِعَ لَهَا .

وَحَرْفِيَّةٌ ، وَأَوْجُهِهَا خَمْسَةٌ :

نَافِيَةٌ ، فَتَعْمَلُ فِي الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ[4] عَمَلَ (لَيْسَ) فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ ، نحوُ : « مَا هَذَا بَشَرًا »[5] .

وَمَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ ، نحوُ : « بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ »[6] أَيْ بِنِسْيَانِهِمْ إِيَّاهُ .

وَمَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ ، نحوُ : « مَا دُمْتُ حَيًّا »[7] ، أَيْ : مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا .
وَكَافَّةٌ عَنِ الْعَمَلِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ :

---

(١) في الأصل : شيء وهو خطأ انظر « ع » ق ٨٦ ب .

(٢) البقرة ، من الآية ٢٦ .

(٣) أي حرف زائد . انظر « موصل الطلاب » ص ١٠٤ . وفي « ك » ق ١٥٦ أ ، وقيل : إنّ هذه حرف زائدة (كذا) لا موضع لها .

(٤) وقد تدخل على الفعلية ، فإذا كان الفعل مضارعاً خلصته للحال عند الأكثرين ، انظر « الجنى الداني » ٣٢٩ ، « المغني » ١ : ٣٠٣ .

(٥) يوسف ، من الآية ٣١ .

(٦) ص ، من الآية ٢٦ .

(٧) مريم ، من الآية ٣١ .

كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ ، كَقَوْلِهِ[١] :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدودَ وَقَلَّمَا وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فَـ (قَلَّ) فِعْلٌ ، وَ (مَا) كَافَّةٌ عَنْ طَلَبِ الْفَاعِلِ ، وَ (وِصَالٌ) فَاعِلُ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ ، وَهُوَ (يَدُومُ) ، وَلَا يَكُونُ (وِصَالٌ) مُبْتَدَأً ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَكْفُوف لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمَلِ الْفِعْلِيَّةِ . وَلَمْ يُكَفَّ مِنَ الْأَفْعَالِ/إِلَّا : قَلَّ ، وَطَالَ ، وَكَثُرَ .

وَكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ ، وَذَلِكَ (فِي إِنَّ)[٢] وَأَخَوَاتِهَا ،نحوُ : « إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ »[٣] .

وَكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ ، نحوُ : « رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا »[٤] وَقَوْلِهِ[٥] :

كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

---

(١) هو المرار الأسدي ، انظر «أمالي الشجري» ٢ : ٢٤٤ ، و«شرح شواهد المغني» ٢ : ٧١٧ « الخزانة » ٤ : ٢٨٧ وفي البيت رواية أخرى هي :

صددت فأطولت الصدود ولا أرى وصالا على طول الصدود يدوم

وفي هذه الرواية لا ضرورة ولا شاهد ، انظر « شرح أبيات مغني اللبيب» ٥ : ٢٤٦/٢٤٧ . وقد نسب في كتاب سيبويه – ١ : ١٢ – إلى عمر بن أبي ربيعة .

(٢) هكذا في الأصل ، وفي « ك » ق ١٥٨ أ وفي « ط ج » ص ١٢٣ ، ولكن في « ر ٢ » وفي « ع » ق ٨٨ ب وفي « ط ث » ص ١٢٧ ، (مع إنَّ) .

(٣) النساء ، من الآية ١٧١ .

(٤) الحجر ، من الآية ٢ وهي بالتشديد قراءة السبعة إلا عاصما ونافعا .

(٥) هو نهشل المراري ، انظر شرح شواهد المغني ١ : ٥٠٢ ، و . . العيني ٣ : ٣٣٤ ، و الدرر اللوامع ٢ : ٤٢ .

والبيت بتمامه :

أَخٌ مَا جِدٌ لَمْ يَخْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

(وَاخْتُلِفَ فِي لَفْظِ (مَا) التَّالِيَةِ (بَعْدَ) كَقَوْلِهِ[١][٢] :

أَعَلَاقَـةً أُمَّ الْوُلَيِّـدِ بَعْدَمَا[٣]   أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

فَقِيلَ : كَافَّةٌ (بَعْدَ) عَنِ الْإِضَافَةِ ، وَقِيلَ : مَصْدَرِيَّةٌ .

وَزَائِدَةٌ ، وَتُسَمَّى هِيَ وَغَيْرُهَا مِنَ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ صِلَةً وَتَوْكِيدًا ، نحوُ : « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ »[٤] ، وَ « عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ »[٥] ، أَيْ : فَبِرَحْمَةٍ ، وَعَنْ قَلِيلٍ . وَاللهُ أَعْلَمُ .

---

(١) هو المرار الفقعسي . انظر « كتاب سيبويه » ١ : ٦٠ ، و « أمالي ابن الشجري » ٢ : ٢٤٢ ، وشرح شواهد المغني ٢ : ٧٢٢ ، والخزانة ٤ : ٤٩٣ ، والدرر اللوامع ١ : ١٧٦ . وقد جاء في « الخزانة » « وقال السيرافي : الرواية الصحيحة : أم الوَلِيد ، بالتكبير ، ويكون مزاحفاً أي بالوقص وهو إسقاط الحرف الثاني من (متفاعلن) بعد إسكانه ، قال : وإنما جعلت الرواية بالتصغير لأنه أحسن في الوزن . . » .

(٢) هذه الجملة ليست موجودة بالأصل ولكن السياق يقتضيها . وهي في « ر ٢ » ق ٣٣ ب – وفي « ط ث » ص ١٢٧ وفي « ع » ق ٨٩ ب .

(٣) في الأصل : (بعيد) . والرواية كما أثبتناها . انظر مصادر البيت .

(٤) آل عمران ، من الآية ١٥٩ .

(٥) المؤمنون ، من الآية ٤٠ .

الباب الرابع

في الإشَارَاتِ [1]

إلى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ مُسْتَوْفَاةٍ مُوجَزَةٍ [2]

(١) هكذا في الأصل ، وفي « ر ٢ » ق ٣٤ أ . ولكن في « ع » ق ٩٠ أ و« ك » ق ١٥٩ أ ، وفي « ط ج » ص ١٢٤ و « ط ث » ص ١٢٩ : الإشارة .

(٢) عقد المؤلف في كتابه « **المغني** » ٢ : ٦٦٤/٦٧٤ . باباً شبيهاً بهذا هو : « الباب السابع من الكتاب في كيفية الإعراب ، والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون» . ولكن جل مسائل هذا الباب لم ترد هنا في الباب الرابع من أبواب كتاب : « **الإعراب عن قواعد الإعراب** » .

يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ فِي نحوِ : (ضُرِبَ مِنْ (ضُرِبَ زَيْدٌ) : بِأَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ لمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ . وَلَا تَقُلْ : مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْخَفَاءِ . وَأَنْ تَقُولَ : فِي نحوِ : (زَيْدٌ) : نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ . وَلَا تَقُلْ : مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، لِخَفَائِهِ ، وَطُولِهِ ، وَصِدْقِهِ عَلَى نَحْوِ : (دِرْهَمًا) مِنْ : (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا) .

وَأَنْ تَقُولَ فِي (قَدْ) : حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ الْمَاضِي ، وَحَدَثِ الْمُضَارِعِ ، وَلِتَحْقِيقِ حَدَثَيْهِمَا .

وَفِي (لَنْ) : حَرْفُ نَصْبٍ ، وَنَفْيٍ ، وَاسْتِقْبَالٍ .

وَفِي (لَمْ) : حَرْفُ جَزْمٍ/ لِنَفْيِ الْمُضَارِعِ ، وَقَلْبِهِ مَاضِيًا . (٣٤)

وَفِي (أَمَّا) : الْمَفْتُوحَةِ الْمُشَدَّدَةِ : حَرْفُ شَرْطٍ ، وَتَفْصِيلٍ ، ، وَتَوْكِيدٍ .

وَفِي (أَنْ) : حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ .

وَفِي الْفَاءِ الَّتِي بَعْدَ الشَّرْطِ : رَابِطَةٌ (لِجَوَابِ)[1] الشَّرْطِ ، وَلَا تَقُلْ : جَوَابُ الشَّرْطِ كَمَا يَقُولُونَ ، لِأَنَّ الْجَوَابَ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا ، لَا الْفَاءُ وَحْدَهَا .

---

(١) في الأصل: بجواب ، وهو تصحيف وقد وردت كما أثبتناها في « ر٢ » ق ٣٤ ب ، وفي « ط ج » ص ١٠٤ ، وفي « ط ث » ص ١٣٢ ، وفي « ع » ق ٩٢ أو « ط ب » ص ١٤٩ .

وَفِي نحوِ : (زَيْد) مِنْ (جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْد) : مَخْفُوضٌ بِالْإِضَافَةِ ، أَوْ بِالْمُضَاف . وَلَا تَقُلْ : مَخْفُوضٌ بِالظَّرْف ، لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَ لِلْخَفْض هُوَ الْإِضَافَةُ ، أَوِ الْمُضَافُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُضَافٌ ، لَا الْمُضَافُ مِنْ حَيْثُ هُوَ ظَرْفٌ ، بِدَلِيل : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَإِكْرَامُ عَمْرٍو .

وَفِي الْفَاءِ فِي نحوِ : «فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ»[1] : فَاءُ السَّبَبِيَّةِ ، وَلَا تَقُلْ : فَاءُ الْعَطْفِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، أَوْ لَا يَحْسُنُ عَطْفُ الطَّلَبِ عَلَى الْخَبَرِ ، وَلَا الْعَكْس[2] .

وَأَنْ تَقُولَ فِي الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ : حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الْجَمْعِ .

وَفِي (حَتَّي) : حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ ، وَالْغَايَةِ .

وَفِي (ثُمَّ) : حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ ، وَالْمُهْلَةِ .

وَفِي (الْفَاء) : حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ ، وَالتَّعْقِيبِ .

وَإِذَا اخْتَصَرْتَ فِيهن : (فَقُلْ)[3] عَاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ ، كَمَا تَقُولُ : (فِي نَحْوِ بِسْمِ اللهِ)[4] جَارٌّ وَمَجْرُورٌ . وَكَذَلِكَ إِذَا اخْتَصَرْتَ فِي نحوِ : « لَنْ نَبْرَحَ »[5] وَأَنْ نَفْعَلَ ، (فَقُلْ)[6] : نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ .

وَأَنْ تَقُولَ فِي (إِنَّ) الْمَكْسُورَة : حَرْفُ تَوْكِيدٍ يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ ، وَتَزِيد فِي (أَنَّ) الْمَفتُوحَةِ فَتَقُولُ : حَرْف تَوْكِيدٍ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعَ الْخَبَرَ .

---

(١) **الكوثر** ، الآية الثانية .

(٢) هذا قول الأكثرين وهو الصحيح . انظر « **شرح بانت سعاد** » ص ٢٩ ، و « **المغني** » ٢ : ٤٨٢/٤٨٥ .

(٣) غير موجودة بالأصل ، ولكنها موجودة في « ر ٢ » ق ٣٥ ب ، وفي « ك » ق ١٦٤ أ ، وفي « ط ج » ص ١٢٤ ، وفي « ط ث » ص ١٣٢ وفي « ع » ق ٩٣ ب .

(٤) غير موجودة بالأصل ، ولكنها في « ر ٢ » ق ٣٥ ب ، وفي « ط ث » ص ١٣٦ .

(٥) **طه** ، من الآية ٩١ .

(٦) غير موجودة بالأصل ، ولكنها في « ط ج » ص ١٢١ و « ع » ق ٩٣ ب .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُعَابُ عَلَى النَّاشِيءِ فِي صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ أَنْ يَذْكُرَ فِعْلًا وَلَا يَبْحَثُ عَنْ فَاعِلِهِ ، أَوْ مُبْتَدَأً ، وَلَا يَتَفَحَّصُ عَنْ خَبَرِهِ ، أَوْ ظَرْفًا ، أَوْ مَجْرُورًا وَلَا يُنَبِّهُ عَلَى مُتَعَلَّقِهِ ، أَوْ جُمْلَةً ، وَلَا يَذْكُرَ أَلَهَا مَحَلٌّ[1] أَمْ لَا ، أَوْ مَوْصُولًا وَلَا يُبَيِّن صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ .

وَأَنْ يَقْتَصِرَ فِي إِعْرَابِ الْاسْمِ مِنْ نحوِ : (قَامَ ذَا) ، أَوْ (قَامَ الَّذِي) عَلَى أَنْ يَقُولَ : اسْمُ إِشَارَةٍ ، أَوْ اسْمُ مَوْصُولٍ ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي إِعْرَابًا . والصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : فَاعِلٌ وَهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ ، أَوْ (و)[2] هُوَ اسْمُ مَوْصُولٍ .

فَإِنْ قُلْتَ : لَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِهِ فِي نحوِ (ذَا) : إِنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ ، بِخلَافِ قَوْلِهِ فِي (الَّذِي) : إِنَّهُ اسْمُ مَوْصُولٍ ، فَإِنَّ فِيهِ تَنْبِيهًا عَلَى مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ مِنَ الصِّلَةِ وَالْعَائِدِ ، لِيَطْلُبَهُمَا الْمُعْرِبُ ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ الْجُمْلَةَ[3] الصِّلَةَ لَا مَحَلَّ لَهَا .

قُلْتُ : بَلَى فِيهِ فَائِدَةٌ ، وَهِيَ التَّنْبِيهُ[4] إِلَى أَنَّ مَا يَلْحقُهُ/مِنَ الْكَافِ حَرْفُ خِطَابٍ ، لَا اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَإِلَى أَنَّ الْاسْمَ الَّذِي بَعْدَ (ذَا) فِي نحوِ قَوْلِكَ : جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ ، نَعْتٌ ، أَوْ عطفُ بَيَانٍ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمُعَرَّفِ بِأَلْ الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَبَعْدَ (أَيُّهَا) فِي نحوِ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ .

وَمِمَّا لَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ إِعْرَابٌ أَنْ يَقُولَ : فِي (غُلَامُ) ، مِنْ نحوِ : غُلَامُ زَيْدٍ)[5] مُضَافٌ ، فَإِنَّ الْمُضَافَ لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقِرٌّ ، كَمَا لِلْفَاعِلِ ،

---

(١) أي لها محل من الإعراب .

(٢) انظر « ع » ق ٩٤ ب والسياق يقتضيها .

(٣) هكذا في الأصل ، وفي « ك » ق ١٦٧ أ ، وفي « ط ث » ص ١٥٤ . ولكن في « ر ٢ » ق ٣٦ ب : جملة الصلة ، وكذلك في « ط ج » ص ١٢٥ ، و « ط ث » ص ١٣٩ و « ع » ق ٩٥ أ .

(٤) في الأصل : (التنبه) . ولكن وردت (التنبيه) في « ر ٢ » ق ٣٦ ب ، وفي « ع » ق ٦٥ أ ، وفي « ط ج » ص ١٢٥ ، وفي « ط ث » ص ١٣٩ وهذا هو الذي يناسب السياق .

(٥) ليست بالنسخة الأم ، ولكنها في « ر ٢ » ق ٣٦ ب – ٣٧ أ ، و « ط ث » ١٤٠ .

وَنَحْوِهِ . وَإِنَّمَا إِعْرَابُهُ بِحسَبِ مَا يَدْخُل عَلَيْهِ . فَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ : فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ . بخلَاف الْمُضَاف إِلَيْهِ ، فَإِنَّ لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقِرًا ، وَهُوَ الْجرُّ ، فَإِذَا قِيلَ : مُضَافٌ إِلَيْهِ عُلِمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَجَنَّبَ الْمُعْرِبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْف فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى : إِنَّهُ زَائِدٌ(١) ، لأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ ، وَكَلَامُ اللهِ ـ سُبْحَانَــهُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْوَهْمُ لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ(٢) ، فَقَالَ : (الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُهْمَلَ لَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللهِ سُبْحَانَه ، فَأَمَّا (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَبِمَا رَحْمَةٍ »(٣) فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً لِلتَّعَجُّبِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ ؟) انتهي .

/(وَ)(٤) الزَّائِدُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ مَعْنَاهُ : الَّذِي لَمْ يُؤْتَ بِهِ إِلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ ، والتَّوْكِيد ، لَا الْمُهْمَلُ(٥) . ٣٧

وَالتَّوْجِيهُ الْمَذْكُورُ(٦) فِي الْآيَةِ بَاطِلٌ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا نحوُ : « عمَّ يَتَسَاءَلُونَ »(٧) .

---

(١) في الأصل زائدة وهو تصحيف ، وفي « ع » ـ ق ٩٦ أ ـ إنه زائد ، وكذلك في « ط ج » ص ١٢٥ وفي « ط ب » ص ١٥٥ ، وفي « ط ث » ص ١٤٢ أن يقول : في حرف من كتاب الله زائداً .

(٢) أبو عبد الله ، محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبرستانيّ الأصل ، الرازيّ المولد ، الملقب فخر الدين . له تصانيف في فنون عديدة منها تفسير القرآن الكريم وهو كبير جداً لم يكمله توفي سنة ٦٠٦ هـ . انظر « **وفيات الأعيان** » ٤ : ٢٥٢/٤٢٨ .

(٣) آل عمران ، من الآية ١٥٩ .

(٤) ساقطة من الأصل وهي في « ع » ق ٩٦ ب و « ك » ق ١٦٩ ب ، وفي « ط ج » ص ١٢٥ .

(٥) هذه العبارة المعترضة رد على الفخر الرازي ببيان حقيقة الزائد عند النحويين .

(٦) أي : توجيه الفخر الرازي انظر « ع » ق ٩٦ ب ، و « ك » ق ١٦٩ ب ، و « **موصل الطلاب** » ص ١٤٥ .

(٧) النبأ ، الآية الأولى .

الثَّانِي : أَنَّ خَفْضَ رَحْمَةٍ حِينَئِذٍ يُشْكِلُ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِالْإِضَافَةِ ، إِذْ لَيْسَ فِي أَسْمَاءِ الْاسْتِفْهَامِ مَا يُضَافُ إِلَّا « أَيّ » عِنْدَ الْجَمِيعِ ، وَ (كَمْ) عِنْدَ الزَّجَاجِ ، وَلَا بِالْإِبْدَالِ مِنْ (مَا) لِأَنَّ الْمَبْدَلَ مِنَ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ لَابُدَّ أَنْ يُقْرَنَ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ ، نحوُ : كَيْفَ أَنْتَ ، أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ ؟ وَلَا صِفَةً ، لِأَنَّ (مَا) لَا تُوصَفُ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً ، أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً . وَلَا بَيَانًا ، لِأَنَّ مَالَا يُوصَفُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفَ الْبَيَانِ كَالْمُضْمَرَاتِ .

وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُسَمُّونَ الزَّائِدَ صِلَةً . . وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُؤَكِّدًا ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ لَغْوًا ، لَكِنْ اجْتِنَابُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ .

وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ .

كُتِبَ فِي ١٠ شَهْرِ رَجَب مِنْ شُهُورِ سنة ٩٧١ .

الفهـــارس

مصادر البحث والتحقيق

أولا ـ المخطوطات

ابن جماعة ، أبو عبد الله عز الدين محمد ، **شرح أوثق الأسباب** (مصور) برقم ١٠٣ ص . قسم المخطوطات ـ جامعة الرياض .

ابن جماعة ، أبو عبد الله عز الدين محمد ، **شرح الإعراب عن قواعد الإعراب المسمى أوثق الأسباب** ، مخطوطة مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة . رقم ١٣٤ مجاميع .

فودة ، علي ، **ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي** .

فودة ، علي ، **ابن هشام في كتابه المغني** .

ثانيا ـ المطبوعات

ابن الأثير ، ضياء الدين ، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، تحقيق أحمد الحوفي ، بدوي طبانه . القاهرة ، مكتبة نهضة مصر (١٣٧٩ هـ ـ ١٩٥٩ م) .

الأزهري ، خالد بن عبد الله ، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب** ، بهامش إعراب ألفية ابن مالك في النحو المسمّى (**تمرين الطلاب في صناعة الإعراب**) لخالد الأزهري ، أيضاً ، القاهرة ، المطبعة العثمانية (١٣٥٥ هـ) .

أبو الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل ، **ديوان أبي الأسود** ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، بيروت ، دار الكتاب الجديد (١٩٧٤ م) .

الأشموني ، نور الدين أبو الحسن ، علي بن محمد ، **شرح ألفية ابن مالك** ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (د. ت) .

الأصفهاني ، أبو الفرج علي بن الحسين ، **الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني** ، ط ٣ ، بيروت ، دار الثقافة للطباعة والنشر (١٩٧٤) .

الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، **الأصمعيات** ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط ٣ ، القاهرة ، دار المعارف (١٣٨٧ هـ) .

الآمدي ، الحسن بن بشر ، **المؤتلف والمختلف** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (١٣٨١ هـ – ١٩٦١ م) .

الأمير ، محمد بن محمد ، **حاشية الأمير على هامش مغني اللبيب** ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (د. ت) .

ابن الأنباري ، أبو البركات ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، البصريين والكوفيين** ، ط ٣ ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة علي صبيح (١٩٥٣ م) .

البُحتريّ ، الوليد بن عبيد الله بن يحيى ، **الحماسة** ، تحقيق كمال مصطفى ، ط ١ ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى (١٩٢٩م) .

البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، ط ١ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، بولاق ، (د. ت) .

البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، **شرح أبيات مغني اللبيب** ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دمشق ، دار المأمون للتراث (١٣٩٣هـ) وما بعدها .

ابن بليهد ، محمد بن عبد الله ، **صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار** ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .

البنـــا ، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي ، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر** ، تحقيق علي محمد الضبّاع ، القاهرة ، نشر عبد الحميد أحمد حنفي (١٣٥٩ هـ) .

جران العود ، عامر بن الحارث ، **ديوان جران العود** ، القاهرة ، دار الكتب المصرية (١٣٥٠ هـ – ١٩٣١ م) .

جرير بن عطية بن حذيفة بن بدر الكلبي اليربوعي ، **ديوان جرير** ، تحقيق نعمان أمين طه ، القاهرة ، دار المعارف بمصر (١٩٧١ م) .

ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، **الخصائص** ، تحقيق محمد النجار ، القاهرة ، طبعة دار الكتب المصرية (١٩٥٢ م) .

ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي ، **الإصابة في تمييز الصحابة** ، بغداد ، مكتبة المثنى (د. ت) .

الحريري ، أبو محمد القاسمي بن علي بن محمد ، **درة الغواص في أوهام الخواص** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار نهضة مصر (١٩٧٥ م) .

أبو حيان النحوي ، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف ، **البحر المحيط** ، الرياض ، مكتبة النصر الحديثة (د. ت) .

الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي ، **تاريخ بغداد** ، القاهرة ، الخانجي (١٣٤٩ هـ – ١٩٣١ م) .

الخطيب التبريزي ، أبو بكر محمد بن الحسن ، **شرح مقصورة ابن دريد** ، ط ١ ، دمشق ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر (١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م)

ابن خلكان ، شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد ، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار الثقافة (١٩٧٢ م) .

الذهبي ، محمد بن أحمد عثمان بن قايماز ، **العبر في خبر من غبر** ، جـ ٥ ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، الكويت ، وزارة الإرشاد والأنباء (١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م) .

الرازي ، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر ، **التفسير الكبير** ، بولاق (١٢٨٩ هـ) .

الزبيدي ، السيد محمد مرتضى الحسيني ، **تاج العروس** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين ، الكويت ، وزارة الإرشاد والأنباء ، (١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م) وما بعدها .

الزركلي ، خير الدين ، **الأعلام** ، ط ٣ ، بيروت (١٩٦٩ – ١٩٧٠ م) .

الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر ، **الكشاف عن حقائق التنزيل** ، القاهرة ، البابي الحلبي وأولاده (١٣٨٥ هـ – ١٩٦٦ م) .

الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، **المستقصي في أمثال العرب** ، حيدر أباد الدكن (١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م) .

ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعيد ، **الطبقات الكبرى** ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر (١٩٧٨ م) .

السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسن بن عبيد الله ، **شرح ديوان كعب بن زهير** ، القاهرة – الدار القومية للطباعة والنشر ، نسخة مصورة عن دار الكتب (١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠) .

السكري ، أبو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله ، **شرح أشعار الهذليين** ، تحقيق عبد الستار احمد فرج ، القاهرة ، دار العروبة (د. ت) .

سيبويه ، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر ، **الكتاب** ، مطبعة بولاق (١٣١٦ هـ) .

السيوطي ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر ، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي (١٣٨٤ هـ – ١٩٦٥ م) .

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، **شرح شواهد المغني** ، دمشق – لجنة التّراث العربي (١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م) .

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، **همع الهوامع** ، طبعة الهند الثانية (١٣٥٩ هـ) .

ابن شاكر الكتبي محمد بن شاكر ، **فوات الوفيات** ، ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية (١٩٥١ م) .

ابن الشجري ، أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ، **الأمالي** ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر (د. ت) .

الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ، **الدرر اللوامع على همع الهوامع** ، ط ١ ، القاهرة ، مطبعة كردستان العالمية (١٣٣٨ هـ) .

الصبان ، محمد بن علي ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية** ابن **مالك** ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت) .

ابن عبد ربه ، أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، **كتاب العقد الفريد** ، تحقيق ، أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الإبياري ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، الطبعة الثانية — القاهرة (١٣٨٤ هـ — ١٩٦٥ م) .

عبيد بن الأبرص ، أبو زياد عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم ، **ديوان عبيد بن الأبرص** ، تحقيق كرم البستاني ، بيروت ، دار صادر — دار بيروت (١٣٨٤ هـ — ١٩٦٤ م) .

ابن العماد ، أبو الفلاح عبد الحي ، **شذرات الذهب** ، مكتبة القدسي ، القاهرة ١٣٥٠ هـ .

العيني ، محمود بن أحمد ، **المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية** ، الطبعة الأولى بهامش خزانة الأدب ، بولاق (١٢٩٩ هـ) .

ابن فارس ، أحمد بن الحسين ، **الصاحبي** ، القاهرة ، المكتبة السلفية (١٣٢٨ هـ — ١٩٢٠ م) .

الفرزدق ، همام بن غالب بن صعصعة ، **ديوان الفرزدق** ، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة ، تحقيق كرم البستاني ، بيروت ، دار صادر (١٩٦٦ م) .

فلك ، يوهان ، العربية ، **دراسات في اللغة واللهجات والأساليب** ، ترجمة وتحقيق عبد الحليم النجار ، مكتبة الخانجي ، مطبعة دار الكتاب العربي (١٣٧٠ هـ — ١٩٥١ م) .

القالي : أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي ، **كتاب الأمالي** ، ط ٢ ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، الطبعة الثانية (١٣٤٤ هـ — ١٩٢٦ م) .

ابن قتيبة عبد الله بن مسلم الدينوري ، أبو محمد عبد الله بن مسلم ، **عيون الأخبار** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية (١٩٧٣ م) .

القفطي ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، **إنباه الرواة على أنباء النحاة** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار الكتب المصرية (١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م) .

القلقشندي ، أحمد بن علي بن أحمد ، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** ، القاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة (د. ت) .

المالقي ، أحمد بن عبد النور ، **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دمشق ، مجمع اللغة العربية (١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م) .

ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي ، **شواهد التوضيح والتصحيح** ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ، دار العروبة (١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م) .

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، **الكامل في اللغة والأدب** ، بيروت ، مكتبة المعارف (د. ت) .

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (١٣٨٥ - ١٣٨٨ هـ) .

المرادي ، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ، **الجنى الداني في حروف المعاني** ، ط ١ ، تحقيق فخر الدين قبارة ومحمد نديم فاضل ، حلب ، المكتبة العربية (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م) .

المرزباني ، أبو عبيد الله محمد بن عمران بن موسى ، **معجم الشعراء** ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م) .

المرزباني ، محمد بن عمران بن موسى ، **معجم الشعراء** ، تحقيق عبد الستار فراج ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية (١٩٦٠ م) .

امرؤ القيس ، أبو وهب جندح بن حجر بن الحارث ، **ديوان امريء القيس** ، ط ٣ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف (١٩٦٩ م) .

المرزوقي ، أبوعلي أحمد بن محمد ، **شرح ديوان الحماسة** ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون ، القاهرة ، ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (١٩٥١ - ١٩٥٣ م) .

ملا علي القاري ، نور الدين علي بن سلطان محمد الهروي ، **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة** ، تحقيق محمد الصباغ ، بيروت ، دار الأمانة (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) .

مكي ، أبو محمد ، مكي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن** ، دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن ، بغداد ، منشورات وزارة الإعلام (١٩٧٥ م) .

ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، **لسان العرب** ، بيروت ، دار صادر (١٩٥٥ م) .

الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد ، **مجمع الأمثال** ، طبعة بولاق (١٢٨٤ هـ) .

النسائي ، أبو عبد الرحمن بن علي بن شعيب ، **سنن النسائي** ، ط ١ ، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الأمام السندي ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى (١٣٨٤ هـ - ١٩٣٠ م) .

هارون ، عبد السلام ، **معجم شواهد العربية** ، القاهرة ، مكتبة الخانجي (١٩٧٢ م) .

الهروي ، علي بن محمد ، **الأزهية في علم الحروف** ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق (١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م) .

ابن هشام ، عبد الله بن يوسف ، **الإعراب عن قواعد الإعراب** ، مطبعة الجوائب الاستانة (١٢٩٩هـ) .

ابن هشام ، عبد الله بن يوسف ، **الإعراب عن قواعد الإعراب** ، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي ، بيروت ، دار الفكر (١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م) .

ابن هشام ، عبد الله بن يوسف ، **شرح بانت سعاد** ، القاهرة ، مطبعة دار إحياء المكتبة العربية (١٣٤٥هـ) .

ابن هشام ، جمال الدين عبد الله بن يوسف ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة المدني (د. ت) .

ياقوت الحموي ، أبو عبد الله بن عبد الله الرومي ، **معجم الأدباء** ، تحقيق أحمد فريد الرفاعي ، القاهرة ، دار المأمون (١٣٥٥ هـ – ١٩٣٤ م) .

فهرس الآيات

فهرس الحديث الشريف

ما استشهد به من الأمثال

الشواهد الشعرية

أول الشاهد	قافيته	بحره	قائله	
		(ب)		
ولو تلتقي	سبسب	الطويل	مجنون ليلى ـ أو عبد الله بن سالم الهذلي ـ أو أبو صخر الهذلي	٨٦
فقلت	قريب	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	٥٦
أخ ماجد	مضاربه	الطويل	نهشل المراري	١٠٠
		(د)		
قد أترك	بفرصاد	البسيط	عبيد الأبرص ـ وقيل للهذلي	٩١
قد ني	الملحد	الرجز	حميد بن مالك ـ حميد بن الأرقط أو أبو نخيله ـ أو أبو بجيله	٨٨ ٨٨
أخي ثقة	قد	الطويل	طرفة	
		(رَ)		
قهرناكم	الأصاغرا	الطويل	ـ	٧٣
استقدر	مياسير	البسيط	عثير بن لبيد ـ أو عثمان بن لبيد ـ أو حريث بن بجيلة	٧٠
		(س)		
وبلدة	العيس	الرجز	العامر بن الحارث	٩٤
أعلاقة	المخلس		للمرار الفقعسي	١٠١

فهرس الأعلام

فهرس البلاد والأماكن